

حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها:

إسرائيل في مفترق طرق

حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها :
إسرائيل في مفترق طرق

أحمد جرّاد	عماد جـاد
إيمان حمدي	محمد أبو غدير
جلال الدين عز الدين	محمد بسيوني
حسن نافعة	محمد خليفة حسن
عادل العدوي	محمود عبد الظاهر
عبد الغفار الدويك	نادية محمود مصطفى

تحرير

نادية محمود مصطفى

جلال الدين عز الدين

٢٠٠٣

الأراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر معد الورقتين الأساسيتين
بالكتاب من ناحية وعن وجهة نظر المتدخلين فى النقاش من ناحية أخرى
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى ٢٠٠٣

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/١١٣٥٣

I.S.B.N : الترقيم الدولى

977-223-793-8

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٦٧٦٩٥١ فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ - ٥٧١١٠٢٠
٥٦٧٦٤٨٦ - ٥٦٧٦٤٩١

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١ - المقدمة	٧
الجزء الأول :	
مول دلائل عملية الانتخابات الإسرائيلية : أعمال الحلقة النقاشية الأولى	
١٤ - ١ - ٢٠٠٣	
٢ - التعريف بالمشاركين	١١
٣ - ورقة العمل : في دلائل عملية الانتخابات الإسرائيلية القادمة : إسرائيل في مفترق الطرق	١٣
إعداد أ. جلال الدين عز الدين	
٤ - المداخلات	١٨
٥ - اتجاهات المناقشة وقضاياها	٦٨
إعداد د. نادية محمود مصطفى وأ. جلال الدين عز الدين	
الجزء الثاني :	
مول دلائل نتائج الانتخابات الإسرائيلية : أعمال الحلقة النقاشية الثانية	
١٣ - ٣ - ٢٠٠٣	
٦ - التعريف بالمشاركين	٧٨
٧ - ورقة العمل : في دلائل نتائج الانتخابات الإسرائيلية القادمة : إسرائيل في مفترق الطرق	٧٩
إعداد أ. جلال الدين عز الدين	
٨ - المداخلات	٩٠
٩ - اتجاهات المناقشة وقضاياها	١٣٩
إعداد د. نادية محمود مصطفى وأ. جلال الدين عز الدين	
١٠ - ملاحق	
ملحق [١] : الوزن النسبي للتيارات في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي	١٤٧
إعداد د. محمد الغفار الدويك	
ملحق [٢] : نتائج الانتخابات الإسرائيلية	١٥٦
إعداد د. محمد خليفة حسن	
ملحق [٣] : قائمة بأهم المصادر خلال الحملة الانتخابية وبعدها	١٧٨
إعداد أ. رشوى سلاج	

المقدمة

انصب جانب أساسي من جهود مركز البحوث والدراسات السياسية في مجال دراسة الصراع العربي- الإسرائيلي بأبعاده المختلفة وخاصة إدارة عملية التسوية والسياسات والمواقف المصرية والفلسطينية والعربية تجاهها. ولم يحظ الجانب المتصل مباشرة بإسرائيل-بأبعاده الداخلية والخارجية- بقدر وافى من هذا الإهتمام، وكان موضوع الانتخابات الإسرائيلية هو الإستثناء الواضح. ولم يكن المؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية تحت عنوان "إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل"، والذي عقد خلال الفترة ٢٨-٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، حدثاً قائماً بذاته ولكن تدشيناً وتمهيداً لتنفيذ برنامج للدراسات الإسرائيلية والمقدسية. ومن هنا تأتي قائمة موضوعات هذا البرنامج وأنشطته، والتي تم تصميمها خلال النصف الثاني من ٢٠٠٢، كان من بينها موضوع الانتخابات الإسرائيلية (نوفمبر ٢٠٠٣) مع توقع إجرائها مبكراً. ولقد إكتسب الموضوع الأولوية مع الإعلان عن إجراء الانتخابات في نهاية يناير ٢٠٠٣.

واستجابة للتطورات المتلاحقة على ساحة الانتفاضة الفلسطينية وتأثيراتها المتبادلة مع "السياسات الإسرائيلية الداخلية" والتي دفعت بشارون للتفكير في إجراء الانتخابات، والتي جددت التساؤل حول العلاقة بين "الداخل الإسرائيلي" وبين مستقبل عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ومن ناحية أخرى، وعلى ضوء زخم أعمال المؤتمر السنوي التي بينت مدى الحاجة لاقتراح متجدد من موضوعات الداخل الإسرائيلي، تم الإعداد لعقد حلقة نقاش قبل الانتخابات الإسرائيلية وحلقة أخرى بعد إجرائها والإعلان عن نتائجها.

ولقد تمت دعوة مجموعة من الخبراء المختصين في الشأن الإسرائيلي، ولقد استجاب للدعوة عدد منهم. وبهذه المناسبة فإنني أتوجه بخالص الشكر والتقدير لاهتمامهم ببرنامج الدراسات الإسرائيلية ودعمهم لأنشطته. ولقد مثل المشاركون خبرات متنوعة: خبرة الممارسة في الجامعة العربية (د. أحمد جراد)، خبرة الممارسة في السلك الدبلوماسي المصري (السفير. محمد بسيوني، السفير. عادل العدوي)، وخبرة البحث الأكاديمي المتخصص في الشأن الإسرائيلي وإدارة الصراع العربي- الإسرائيلي، سواء

من زاوية العلوم السياسية (د. حسن نافعة، د. إيمان حمدي، د. عماد جاد)، أو من زاوية التخصص في الدراسات العبرية (د. محمد خليفة حسن، د. محمد حسن، د. محمد أبو غدير)، أو من زاوية التخصص في التاريخ الحديث في الشأن الفلسطيني والإسرائيلي (د. محمود عبد الظاهر)، وأخيراً من زاوية التخصص في الاجتماع الديني السياسي واليهودي بصفة خاصة (د. عبد الغفار الدويك)

وتقدم الصفحات التالية تسجيلاً حياً لوقائع حلقتي النقاش: ابتداء من ورقة العمل والحفز الذهني التي أعدها - في الحلقتين - الأستاذ جلال الدين عز الدين، الباحث الشاب في الشؤون الإسرائيلية، مروراً بنص المداخلات من الأساتذة المشاركين، ووصولاً إلى عرض اتجاهات وقضايا المناقشة وبعض التوصيات المقترحة .

وفي النهاية أدعو القارئ للتفاعل مع أعمال الحلقتين في محاولة لاستقراء جانب من الواقع الراهن لإدارة عملية التسوية السلمية بعد مرور ما يزيد عن العام منذ الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية (٢٩/٣/٢٠٠٢) وانتهاء عملية التسوية السلمية على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، وبعد ما يقرب من الشهرين على وقوع العدوان الأمريكي على العراق، وبعد أسابيع قليلة من عودة الحديث عن "خارطة الطريق"، ذلك أننى أتصور أن هذا الاستقراء - فى ظل مناخ ما قبل الانتخابات الإسرائيلية وما بعدها- سيساعد على الإجابة على سؤال أساسي وجوهري: ما أثر الداخل الإسرائيلي على مستقبل عملية تسوية سياسية عادلة وشاملة فى هذه المرحلة الخطيرة من تطور الصراع مع إسرائيل؟ وإلى أي حد يجدد التعويل على مآل تطور هذا الداخل وقدر إستجابته للحقوق العربية والفلسطينية؟

ويأمل مركز البحوث والدراسات السياسية أن يكون هذا الكتاب - والذي يعد باكورة إنتاج برنامج الدراسات الإسرائيلية - بداية إصدار سلسلة دراسات إسرائيلية.

أ.د. نادية محمود مصطفى

مدير المركز

مايو ٢٠٠٣

الجزء الأول

حول دلالات عملية الإنتخابات الإسرائيلية

أعمال الحلقة النقاشية الأولى

٢٠٠٣/١/١٤

التعريف بالمشاركين*

شارك فى النقاش فى هذه الحلقة متخصصون ومهتمون بالشئون الإسرائيلية

هم :

- ١- د/ أحمد جراد مدير إدارة الشئون الإسرائيلية - جامعة الدول العربية
- ٢- د/ إيمان حمدى أستاذ بقسم العلوم السياسية - الجامعة الأمريكية بالقاهرة
- ٣- أ/ جلال الدين عز الدين باحث فى الشئون الإسرائيلية - برنامج الدراسات الإسرائيلية - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
- ٤- د/ حسن نافعة رئيس قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
- ٥- د/ عبد الغفار الدويك باحث فى الشئون الإسرائيلية - وعضو المجلس المصرى للشئون الخارجية
- ٦- د/ عماد جاد رئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - جريدة الأهرام
- ٧- السفير/ محمد بسيونى عضو مجلس الشورى - سفير مصر السابق فى إسرائيل
- ٨- د/ محمود عبد الظاهر أستاذ التاريخ الحديث - كلية الآداب - جامعة حلوان
- ٩- د/ نادية محمود مصطفى مدير مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

*الاسماء مرتبة أبجدياً

ورقة العمل

في دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية القادمة: إسرائيل في مفترق طرق

أ. جلال الدين عز الدين

تكتسب الانتخابات الإسرائيلية القادمة في يناير ٢٠٠٣ أهمية بالغة بالنسبة إلى مستقبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، والصراع العربي-الإسرائيلي، فهي لا تمثل مجرد تنافس دوري معتاد على السلطة بين حزبين أو اتجاهين فكريين، ولكنها أبعد من ذلك بكثير للأسباب التالية:

هذه الانتخابات يعاد فيها الاعتبار للنظام البرلماني بعد أن تأكدت نتائج وخيمة لتطبيق النظام الرئاسي من خلال فصل انتخابات رئيس الوزراء عن انتخابات الكنيست، وتصويت "المواطن" الإسرائيلي ببطاقة واحدة لكل منهما.

هذا الأمر لا يعكس مجرد محاولة للوصول إلى نظام أفضل للانتخابات وإعادة الاعتبار للمجلس التشريعي (الكنيست) مقابل السلطة التنفيذية، أو للحزب على حساب مرشح رئاسة الوزراء، رغم أهمية ذلك من الناحية المؤسسية والديمقراطية، ولكنه يكتسب أهمية أبعد مدى باعتبار النتائج المشار إليها بعد تجربة الفصل بين انتخابات رئاسة الوزراء وانتخابات الكنيست، على المجتمع الإسرائيلي نفسه، ومستقبل أيديولوجية الدولة الصهيونية وهوية مجتمعتها.

لقد أتاح ذلك الفصل في الانتخابات لكل منتخب أن يعبر عن هويته الإثنية في التصويت للحزب من جهة، وتفضيله لرئيس الوزراء في القضايا العامة، أو السياسة الكبرى بالأحرى، من الجهة الأخرى. وهكذا شهدت الحياة السياسية الإسرائيلية خلال دورتين انتخابيتين (١٩٩٦-١٩٩٩)* قدرا عاليا من التعددية

* الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠١ كانت لرئيس الوزراء فقط مع بقاء كنيست ١٩٩٩ على حالها.

الإثنية كما تجلى في تصويت الفلسطينيين (فلسطيني ٤٨) لأحزاب فلسطينية، واليهود المغاربية لحزبي شاس وجيشر، ومهاجري الاتحاد السوفيتي السابق "الروس" لحزبي إسرائيل بعاليه وإسرائيل بيتينو، وحتى حركات السلام غير الحزبية انقسمت على أسس إثنية ودينية فوجدنا حركات سلام لليهود الشرقيين مثل الشرق من أجل السلام، وأخرى لليهود المتدينين مثل سبل السلام، إلى جانب الحركات اليهودية الغربية العلمانية السائدة... وهكذا، بحيث عكست الخريطة السياسية والبرلمانية لأول مرة وبشكل جلي التعددية الإثنية والثقافية في المجتمع الإسرائيلي، التي كتبتها الصهيونية لعقود طويلة، وحصرتها في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي الصهيونية العمالية ويمثلها حزب العمل، والصهيونية المراجعة ويمثلها حزب الليكود، والصهيونية الدينية ويمثلها حزب المفدال (ويلاحظ أن الأحزاب الثلاثة فقدت الكثير من قوتها لصالح الأحزاب القطاعية في الدورتين الانتخابيتين البرلمانيتين السابقتين)، وكان سلوك هذه الأحزاب الإثنية قطاعيا لدرجة كبيرة، خاصة في أمور مثل اقتسام موازنة الدولة، والصراع على وزارة التعليم بين المتدينين والعلمانيين، والصراع على وزارة الداخلية بين "الروس" - كمهاجرين جدد يريدون تأكيد حقهم في المواطنة على أساس المشاركة في المصير - والمتدينين الأرثوذكس الذين يريدون تحديد هوية المواطن بناء على يهوديته التي يفترض إليها "الروس".. وهو ما جعل قضايا الصراع الداخلي تحتدم بشدة حول أولويات اجتماعية وثقافية بدت للمحل بصورة لم تكن بهذا الجلاء في وقت من الأوقات.

وبدا بوضوح في هذا السياق أن الإجماع الصهيوني لم يعد قائما، على الأقل بالدرجة نفسها التي كانت منذ عقد أو أكثر من الزمان، عندما كانت الأحزاب الصهيونية - وخاصة العمل والليكود - تتقاسم ثلثي مقاعد الكنيست مناصفة تقريبا وتترك القليل للهوامش التي تعبر عن توجهات إثنية وثقافية ودينية شاردة عن التيار العام الصهيوني. وباختصار، هذه المرحلة شهدت توارى الأيديولوجي لصالح الإثني والثقافي والديني.

هذه النتيجة بالذات -وليس أي شيء آخر- هي التي كانت السبب من وجهة نظري في اتفاق الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) اللذين يمثلان المدرسة الصهيونية بجناحيها العمالي والمراجع، على العدول عن النظام الانتخابي السابق، رغم أن مرشحيهما هما المستفيدان الأساسيان من ذلك النظام، واستعادة النظام البرلماني، عليهما يعيدان الاعتبار إلى الصهيونية وليس فقط العمل البرلماني. وهنا أيضا تكمن دلالة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بين العمل والليكود التي انهارت مؤخرا، وتحبذ شارون إجراء الانتخابات المبكرة على تكوين حكومة ضيقة تتلاعب بها المصالح القطاعية.

ومن فضل القول إن الحزبين الصهيونيين الكبيرين اتفقا- فيما اتفقا عليه- على توحيد رؤيتهما لمستقبل التسوية النهائية مع المفاوض الفلسطيني بناء على ثوابت صهيونية، تمسك بها كل من باراك وشارون على التوالي، وكانت السبب الهيكلية الأصيل وراء تفجر عملية التسوية واندلاع الانتفاضة الفلسطينية. ولذا فالمعركة الانتخابية القادمة لن تدور حول توجيهين مختلفين في الاقتصاد (رأسمالي وعمالي) أو في تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي (مع التسوية والدولة الفلسطينية وضدها) ولكنها ستدور- أولا وقبل أي شيء آخر- حول مستقبل إسرائيل الصهيونية، وما إذا كانت الدولة (الصهيونية) ستقتصر على المجتمع اللاصهيوني (إلى أبعد الحدود).

هذه هي طبيعة المعركة، وهي تعني بالنسبة إلينا نحن العرب الكثير:

انحلال العقد الاجتماعي الصهيوني في هذه الانتخابات وتشيت الخريطة السياسية الاجتماعية الإثنية الثقافية التي تشكلت في ظل النظام الانتخابي السابق سيعنيان سقوط الصهيونية إلى الأبد كإطار جامع للمجتمع الإسرائيلي، وغلبة الأولويات الداخلية الاجتماعية والثقافية على اهتمامات السياسة الإسرائيلية. وهذا هو المتوقع، وإن يكن بشكل غير فج، بمعنى أن الحزبين الكبيرين سيظلان الكبيرين، ولكنهما لن يعودا لسابق مجدهما عندما كانا يشغلان ثلثي مقاعد الكنيست، ويتركبان الثلث لتنازع الهويات غير الصهيونية الصرف، مثل المتدينين والعرب

والشركيين. لأن هذه القوى البازغة لا يتوقع أن تسلم مكتسباتها المؤسسية وعمقها الجماهيري المستند إلى قواعد اجتماعية حقيقية إلى الحزبين الكبيرين، من أجل إنقاذ الصهيونية، فهي من الأصل إما معادية للصهيونية (كالفلسطينيين والمتدينين الأرثوذكس) أو لا مبالية بالصهيونية وتتخذها مجرد مدخل إعلاني للاندماج في المجتمع الإسرائيلي "كالروس" الذين يبالغون في إظهار التوجهات الصهيونية في الوقت الذي يؤكدون فيه التعددية الإثنية بسلوكهم السياسي وتميزهم المؤسسي الحزبي والإعلامي والتعليمي... إلخ.

استمرار إسرائيل في تجاهل قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي والتمسك بالحد الأدنى المتفق عليه بين شقي الوسط (العمل والليكود) لن يمكن من تحريك عملية التسوية إلا بالشرط الذي أثبت الواقع فشله حتى الآن، وهو خنوع المقاومة الفلسطينية ورضاؤها بما هو أدنى من الحد الأدنى من مطالبها. ولذا سيكون على المقاومة أن تتوقع الأسوأ، وعلى القيادات السياسية الفلسطينية والعربية العمل بدأب لتحريك الواقع من خلال أفعال إيجابية نشطة دبلوماسية وكفاحية، مع تبني أنشطة إعلامية مقاومة، من أجل هدفين هما أولاً: ترقية القضية الفلسطينية إلى الدرجة الأولى في اهتمامات الحلبة السياسية الإسرائيلية، ثانياً: هو زحزة الإجماع الإسرائيلي حول هذه القضية إلى مستوى يتلاءم مع التطلعات الفلسطينية والعربية المشروعة.

رسائل من قبيل إحياء ذكرى رايبين والتعزية فيه من أجل تقوية "العمل" على "الليكود"، لن يكون لها أي مردود إيجابي مثل المشاركة في دفن رايبين نفسه، لأن الصراع الحقيقي لا يدور الآن بين الليكود والعمل ولكن بين الليكود والعمل وقلول القوى الصهيونية من جهة، وبين المجتمع والنخب اللاصهيونية الجديدة من جهة أخرى، سواء اكتسى معنى اللاصهيونية العداء للصهيونية أو تمجيد ذكرها.

وعلى هذا فالمطلوب فلسطينياً وعربياً هو سياسات وسلوكيات تتجه إلى جوهر الصراع، وتؤثر في معادلاته من خلال فرض وقائع على الأرض، بمختلف الأدوات، وحسم الجدل العربي بين مؤيدي عملية نفصت إسرائيل يديها منها، وبين

المقاومة بمختلف صورها التي يجب أن تكتسب سمة الخيار الاستراتيجي الآن. حسم التذبذب هذا وملء الفراغ وضبط الفوضى هو السبيل الأورء لحسم التناقضات الإسرائيلية وتوصيل رسالة قوية تؤثر في مسار الانتخابات القادمة باتجاه مصلحتنا العادلة.

عناصر للنقاش:

- النظام الانتخابي الإسرائيلي ودلالات التحول من النظام السياسي البرلماني إلى النظام الرئاسي والعودة إلى البرلماني.
- خريطة القوى السياسية الإسرائيلية وأبعادها الاجتماعية والإثنية والثقافية والأيدولوجية.
- قضايا الانتخابات الإسرائيلية وأولوية قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي.
- اتجاهات المستقبل والآثار المتوقعة في ظل السيناريوهات الممكنة لنتائج الانتخابات

المداخلات

الدكتورة/ نادية مصطفى:

أعتقد أن هذه الحلقة النقاشية عن الانتخابات الإسرائيلية التي ستجرى في آخر يناير ليست موضوعاً جديداً على مركز البحوث والدراسات السياسية، فقد اهتم المركز دائماً بظاهرة الانتخابات الإسرائيلية، وربما بين أيدي حضراتكم أحد الكتب التي صدرت عن المركز، يتضمن نتائج أعمال ندوة على مدار يومين، وكانت عن الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الرابعة عشرة عام ١٩٩٦ ومستقبل التسوية، أعد أوراها الدكتور/ عبد العليم محمد. ومن ثم فإن ظاهرة الانتخابات الإسرائيلية تحتل الاهتمام، وتشير في نفس الوقت سؤالاً: لماذا هذا الاهتمام المتواصل الكبير بالانتخابات الإسرائيلية؟ هل هي فعلاً عاملاً مؤثراً على مسار إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي ومستقبل التسوية وعلى مستقبل الأوضاع في المنطقة العربية بأكملها؟ أم هي عامل من عوامل عديدة تحوز الاهتمام؟ وبالتالي أعتقد أن الحلقة النقاشية أمامها عدة مسؤوليات هامة.

ولقد فكرنا أن نترك الأمر مفتوحاً للإسهامات من جانب حضراتكم، ولكن طلبت من الأستاذ جلال الدين عز الدين التقدم بهذه الورقة كمنطلق لتحفيز النقاش، وهي تطرح تصوراً معيناً عن الانتخابات الراهنة ومستقبل النظام السياسي الإسرائيلي برمته، وأيضاً مستقبل الأوضاع في المنطقة، وأعتقد أن ما تطرحه من أسئلة عن دلالة الانتخابات بالنسبة لخارطة القوى السياسية الداخلية في إسرائيل والآثار على عملية التسوية، يعد استكمالاً - إلى حد كبير - للأسئلة المطروحة في الكتاب الأول للدكتور عبد العليم محمد حول الانتخابات في ١٩٩٦، على أساس أنها كانت نقطة فارقة أيضاً في الوزن النسبي بين العمل والليكود، والآثار بالنسبة لعملية التسوية التي بدأت في بداية التسعينيات. بالنسبة لنتائج الانتخابات عام ١٩٩٦ كان السؤال الأساسي هو، ما مصير العملية السلمية بعد فوز نتانيا هو وصعود وزن الليكود بالمقارنة بالعمل؟ وما الأثر على مستقبل العملية السلمية؟، وكانت هناك

روح من عدم التفاؤل حول مستقبل العملية السلمية في ظل صعود الليكود، وبالتالي نتساءل ما هي خريطة القوى السياسية الآن داخل إسرائيل؟ وما الوزن النسبي لكل من العمل والليكود؟ ما النتائج المحتملة لهذه الانتخابات؟ وهل هي نتائج واضحة منذ البداية؟ وما هي عواقبها ودلالاتها بالنسبة لما تبقى من عملية التسوية السلمية؟ ما وضع عملية السلام والعلاقة مع العرب والتصور تجاه الفلسطينيين في البرامج الانتخابية لكل من الحزبين؟

هذه الأمور تتور في أذهاننا وتدعو إلى طرح الأفكار والتصورات خاصة فيما يتصل بالدلالة بالنسبة لمستقبل السياسة المصرية والعربية برمتها في مواجهة وإدارة الصراع العربي- الإسرائيلي في هذه المرحلة الخطيرة.

السفير/ محمد بسيوني:

أولاً : أشكر الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى مدير مركز البحوث الدراسات والبحوث السياسية على تنظيم هذه الحلقة النقاشية المغلقة حول الانتخابات الإسرائيلية.

ثانياً: حقيقة فإن ورقة النقاش هي ورقة جيدة، حتى لو اختلفنا مع بعض وجهات النظر التي جاءت فيها.

تكتسب هذه الانتخابات أهمية خاصة بالنظر للظروف المحيطة بها، بل إن نتائجها لا شك أنها ستؤثر- تأثيراً كبيراً -على المسيرة السلمية والاستقرار في المنطقة. نلاحظ أنه في هذه الانتخابات الأجندة الرئيسية هي الأمن، في أي انتخابات سابقة، كنا نجد أن الأجندة تتضمن عدة نقاط، منها، شخصية المرشح نفسه لرئاسة الوزراء من أحد الحزبين، موضوع الأمن، موضوع المسيرة السلمية، الموضوع الاقتصادي. ولكن بالنسبة لهذه الانتخابات فإن شارون يريد أن يركز الأجندة على موضوع واحد هو موضوع الأمن.

لذلك، ففي تقديري أنه كان يميل ويصلي من أجل حدوث عمليات استشهادية، حتى يتركز الموضوع على الأمن الذي يحقق إمكانات أكبر بالنسبة لليكود، لأن المواطن الإسرائيلي إذا تأثر أمنه الشخصي، فإنه في هذه الحالة يبحث عن رئيس وزراء يميني أو كتلة يمينية، إذا كانت الانتخابات بالقوائم، لتوفير الأمن له. أما إذا كان الموضوع هادئاً وهناك إمكانية لتحقيق السلام فإنه يبحث عن كتلة أو رئيس وزراء يمكن أن يحقق السلام والأمن في المنطقة. فلذلك يحاول شارون أن يجعل أجندة الانتخابات الحالية، الموضوع الأساسي فيها هو موضوع الأمن.

بطبيعة الحال فإنه لا يوجد فرق كبير بين كتلة اليمين وكتلة اليسار بالنسبة للاستراتيجية العامة، فالاثنتان في الحقيقة لهما خطوط حمراء لا يجوز عبورها، سواء كان رئيس الوزراء من اليمين أو من اليسار، مثل يهودية الدولة، عدم قبول القرار ١٩٤، عدم العودة لخطوط عام ٦٧، من الخطوط الحمراء أيضاً محورية العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، فهو قد يقبل بالقرار ٢٤٢، وفق تفسيراته الخاصة بالنسبة لهذا القرار، ولكن لم يوجد رئيس وزراء في إسرائيل حتى هذه اللحظة يقبل بالعودة لخطوط ٦٧.

ولكن بالنسبة للنواحي التكتيكية فهناك هامش مرونة بالنسبة لحزب العمل عن الليكود، فحزب الليكود أيديولوجيته الأساسية هي "أرض إسرائيل". هناك اليمين البراجماتي (الليكود) الذي يتولى الحكم، وهو يقبل على مضض الوضع الموجود حالياً، يقول إن الفلسطينيين إذا كان معهم ٤٢% من الأراضي (١٨% منطقة أ، و ٢٤% منطقة ب)، فإن يريدون أن يتشكوا دولة فلتكن على هذه الأرض فقط. في حين أن الأرضية الخاصة بحزب العمل التي أعلن عنها متسناح - إذا فاز في الانتخابات - تدل على أنها تختلف عن وجهة الليكود، فمرة واحدة ألغى من برنامجه موضوع القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل الأبدية، وهذا يعني قبول الطرح الذي سبق أن طرحه كلينتون بالنسبة للقدس الشرقية والتي مؤداها أن الأحياء العربية بالقدس الشرقية يمكن أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية. بمعنى أن حزب العمل

يقبل بالطرح الذي سبق أن طرحه كلينتون بالنسبة للحل على المسار الفلسطيني، ومن هنا نقول إن برنامج حزب العمل الذي أعلن عنه متسناح هو الانسحاب فورا من غزة والمستوطنات الموجودة في غزة، ومن المستوطنات المنعزلة في الضفة الغربية، والجلوس على مائدة المفاوضات للتوصل لحل بالنسبة للضفة الغربية. أما بالنسبة للجولان فإنه يتبنى نظرية رابين السابقة، والتي مؤداها أن عمق الانسحاب يساوي عمق السلام. إذن هناك هامش في المرونة التكتيكية في حزب العمل عن حزب الليكود.

بالنسبة لحزب الليكود فقد وجدنا أنه - بعد الانتخابات التمهيدية داخل حزب الليكود وحزب العمل - في استطلاعات الرأي العام متقدم بنسبة كبيرة، وحزب شاس انخفض، وشينوي زاد لأن سمعته الطهارة، فلا توجد أخطاء، فقد حافظ على أيديولوجيته ورفض الانضمام لحكومة الوحدة الوطنية طالما أن الأحزاب الدينية موجودة بالداخل، لأنه حزب علماني ويرفض موضوع مشاركة الأحزاب الدينية وتأثيرها على صنع القرار في إسرائيل، وتحويل الدولة، ودخول الدين في موضوعات هامة للدولة، لذلك شعبيته تزيد، حتى عندما هبط نصيب الليكود فإن الأصوات التي كانت تبعا له ، ذهب منها ما له جذور دينية إلى شاس، ومن لهم جذور علمانية توجهوا لشينوي.

من ناحية أخرى، شاس حزب توراتي ديني للشرقيين، نزل بشكل كبير نتيجة انفصال درعي منه، إلا أنه عاد يجني بعض الأصوات نتيجة للخطاب الذي بعثه أرييه درعي للهاخام عوفاديا يوسف ليؤكد فيه دعمه لحركة شاس، فزادت نسبة حركة شاس مرة أخرى. علاوة على أن المتدينين عندما وجدوا أن حزب شينوي العلماني بدأ يزيد كانت النتيجة أنهم بدعوا يركزون على شاس، وبدأ شاس يزيد مرة أخرى.

اليوم، نتحدث عن كتل، فلو حدث تغيير بنزول حزب الليكود أو صعوده فهذا يكون في إطار الكتلة الواحدة. فرغم أن الليكود نزل، فلم تذهب الأصوات

للعمل، بل اتجهت داخل نفس الكتلة، وهي كتلة اليمين المتطرف والأحزاب الدينية، هؤلاء معا يشكلون كتلة واحدة. فأى صعود أو هبوط في داخل هذه الكتلة يظل في هذه الكتلة.

على أن الزيادة الظاهرة في كتلة الوسط، التي تتكون من شينوي وشعب واحد. شعب واحد زاد مقعدين، وهناك زيادة كبيرة جدا في حركة شينوي، من ٦ أعضاء إلى ١٧ مقعد، بفارق ١١ مقعدا، وذلك بسبب الطهارة والمصادقية، وزيادة قوة شاس مما أدى إلى تكتل العلمانيين ودعمهم لحركة شينوي.

بالنسبة لحزب العمل لا شك أن تولي عمار متسناع رئاسة الحزب أعطى له لونا محددًا عكس فؤاد الذي كنا نطلق عليه شارون الصغير، وثبت أنه ليس شارون الصغير بل أقل من ذلك، فهو يتبع سياسة شارون، فكان أدى إلى انهيار حزب العمل، وإلى انهيار معسكر السلام، نتيجة انضمام حزب العمل إلى حكومة الوحدة الوطنية، هذا علاوة على نقطة مهمة جدا، هي أن حزب العمل فقد معقلين من معاقل الانتخابات، الأول هو الهستدروت وكان يمتلك ٢٨% من اقتصاد دولة إسرائيل، وكان يتبع حزب العمل، وهو ليس فقط نقابة للعمال، ولكن مؤسسة اقتصادية كبيرة، فأتى حاييم رامون وخصصها وباعها، فكانت النتيجة أن حزب العمل فقد معقل كبير كان يستند إليه في أي انتخابات. والمعقل الثاني هو صندوق المرضى، كان على مستوى الدولة بالكامل، فأیضا أتى حاييم رامون وخصصه مما أدى إلى فقدان حزب العمل قلعتين من القلاع الحصينة بالنسبة له كان يستند عليها في أي انتخابات سابقة.

عندما جاء متسناع أعطى حزب العمل اللون الأحمر، فكان قائدة، لأنه وحد معسكر اليسار، لأن معسكر السلام بدون حزب العمل لا يساوي شيئا، فانسحاب حزب العمل من الحكومة وانضمامه لمعسكر السلام قوى هذا المعسكر، لكن وجود لون ظاهر لعمار متسناع وهو اللون اليساري جعل إمكانية الحصول على أصوات وسط الخارطة السياسية احتمالا ضعيفا، ففي إسرائيل كتلتان رئيسيتان: كتلة اليمين

بما فيها اليمين البراجماتي واليمين الديني، وكتلة اليسار العمالية المنقسمة بين حزب العمل وحركة ميرتس، وبينهما في وسط الخارطة السياسية الأصوات العائمة والمتأرجحة. وما تقرر هذه الأصوات إذا ما انضمت إلى اليمين فهي تؤدي إلى نجاح اليمين، كما حدث أيام رابين، وإذا انضمت إلى اليسار يكسب اليسار، لأن هذه الأصوات تكون مع بداية الحملة الانتخابية ما بين ١٥ % إلى ٢٠ %، ثم تقل كلما اقتربنا من موعد الانتخابات. لذلك فالصوت العائم في وسط الخارطة مهم جدا. ولهذا السبب تلاحظون أن شارون يحاول إبراز مرونة ولو شكلية لاكتساب أصوات وسط الخارطة، وليس حبا فينا.

حتى الآن كتلة اليمين والكتلة الدينية معها حوالي ٦٢ عضو كنيست في استطلاعات الرأي العام حتى الآن، وكتلة اليسار: الكتلة العمالية ٥٨ عضو كنيست. قد تتغير النسبة لصالح الليكود أو تتعادل النسبة، المهم أن الكتلة العمالية تحاول الوصول إلى كتلة مانعة من ٦٠ عضو كنيست، فتكون مانعا أمام شارون في تشكيل الحكومة.

ما المنتظر؟ شارون ستكون الأولوية بالنسبة له هي تشكيل حكومة وحدة وطنية وليس حكومة يمينية ضيقة يساندها ٦٢ عضو كنيست، لأنه إذا تشكلت حكومة يمينية بـ ٦٢ عضو كنيست فإمكانية كسرها وارد، كما إنه في هذه الحالة ستكون المعارضة شديدة جدا. فعندما تكون المعارضة ٥٨ عضو كنيست وحزب العمل تشتد معارضة، ففي هذه الحالة الحكومة لن تستمر. وأنا في تقديري إذا تشكلت حكومة يمينية لن تستمر هذه الحكومة أكثر من سنة إلى سنة ونصف، وتجري انتخابات أخرى، لذلك فالأولوية بالنسبة لشارون ستكون تشكيل حكومة وحدة وطنية، حتى يجمع وجهه اليميني المتطرف، وحتى يستطيع في حالة الضغط عليه في الولايات المتحدة لقبول خريطة الطريق والجلوس على طاولة المفاوضات، فإنه في هذه الحالة لا يمكنه القيام بذلك مع حكومة يمينية. على أن هذا يتعارض مع إعلان متسناع أنه لن ينضم إلى حكومة وحدة وطنية إلا إذا كانت وفقا لبرنامج

حزب العمل. وفي تقديري أنه في النهاية يمكن الوصول لحل وسط للدخول في حكومة وحدة وطنية، فمتسناح سילاقى ضغطا كبيرا من داخل حزب العمل وخصوصا من فؤاد ومجموعته التي تشكل حوالي ٣٤% من أصوات حزب العمل.

الصوت الفلسطيني له تأثير كبير في الانتخابات، ولذلك فإن عملية المناداة بمقاطعة الانتخابات تمثل خطأ استراتيجي، لأن فلسطيني ٤٨ كما نعلم ١٨% ولكن القوة التصويتية لهم حوالي ١٢% لأن أعدادا كبيرة منهم سنهم صغيرة، ولا يستطيعون المشاركة في الانتخابات، فلذلك كلما ازدادت نسبة مشاركة فلسطيني ٤٨ وكلما زادت نسبة تصويتهم كلما زاد تأثيرهم على صانع القرار الإسرائيلي، لأنه في هذه الحالة سيكون عندهم أعضاء كنيست أكثر، وسوف تكون مشاركة الأحزاب الصهيونية مع معسكر السلام -مثل حزب العمل وحركة ميرتس- أفضل، لذلك أتمنى أن تزيد نسبة مشاركة فلسطيني ٤٨ في الانتخابات حتى يحصلوا على عدد أعضاء كنيست أكبر وبالتالي التأثير على صانع القرار الإسرائيلي.

الدكتورة/ نادية مصطفى :

واضح أن هناك عدة نقاط للمناقشة..

النقطة الأولى: أن ما طرح حتى الآن هو أن: القضية الأساسية لدى اليمين هي قضية الأمن مقابل قضايا أخرى كانت تحوز الإهتمام في الانتخابات السابقة.

النقطة الثانية: الفروق بين الليكود والعمل والخواص المشتركة وهامش المرونة الذي يتحرك به العمل بالمقارنة بالليكود.

النقطة الثالثة: المؤشرات المحتملة وخصائص عملية التصويت المحتملة وهي:

- ١- تحرك الأصوات داخل كتلة اليمين وعدم انتقالها من اليمين إلى اليسار وأسباب تراجع حزب العمل.

- ٢- احتمالات تحرك كتلة الوسط -أي الناخبين المتأرجحين بين اليسار واليمين- وتوجهها إلى اليمين أكثر من احتمالات الاتجاه نحو اليسار.
- ٣- أن الحكومة المحتملة بعد الانتخابات هي حكومة وحدة وطنية.
- ٤- تأثير عرب ٤٨ المرتقب على نتائج الانتخابات.

الدكتور/ عماد جاد:

أبدأ الحديث بنقطة هامة وهي: أهمية دراسة إسرائيل دراسة أكاديمية بناء على معلومات دقيقة ومتابعة شاملة. وحينما ندرس هذا الأمر نجد أننا نحن والحكومات العربية نقف في موقف رد الفعل، بمعنى أننا ننتظر الفعل من الطرف الآخر ثم نكيف سياستنا..

وحيثما نتحدث عن حكومة حزب العمل أو حكومة الليكود وعلاقة ذلك بالتسوية، أعتقد أن المشكلة الأساسية أنه من المهم توافر شروط لتحقيق عملية التسوية:

الشرط الأول: أن طرفي الصراع يصلان إلى قناعة أن السلاح لن يجدي، وبالتالي ضرورة اللجوء للتفاوض.

الشرط الثاني: وجود قيادات سياسية تؤمن بهذه الرؤية.

الشرط الثالث: وجود مصلحة لقوى دولية كبرى أو على الأقل غياب الانحياز من جانب قوى كبرى.

إذا لاحظنا مدى انطباق الشروط الثلاث على مفاوضاتنا منذ أوصلو، سنجد بالنسبة للنقطة الأولى، فإن التصريحات في الليكود والعمل كانت تشير إلى أن إسرائيل تعتمد على قوتها العسكرية في التوصل إلى أية تسوية، وأن الدول العربية دول غير ديمقراطية، ولا يمكن الثقة بها.

النقطة الثانية: الخاصة بالقيادات السياسية [هناك تقلب في القيادة السياسية الإسرائيلية، رابين ثم بيريز ثم نتانياهو ثم باراك، ثم شارون]. اليوم وبعد ما يقرب من ١٠ سنوات فمازلنا في منتصف المرحلة الثانية من الاتفاق.

النقطة الثالثة: الخاصة بغياب الانحياز [غير متحققة نتيجة تحيز الولايات المتحدة المستمر لإسرائيل].

ومن ثم ففي حالة فوز أي من الحزبين فإن الشروط الثلاثة لا تتوافر

وبعد فإني أنتقل للانتخابات الإسرائيلية وأشير إلى مايلي :

بدايه، أنا أحيي الأستاذ جلال الدين عز الدين على ورقته الجيدة، فهو أشار إلى أنها أول انتخابات برلمانية بعد ١٩٩٦، وهذا صحيح، وأرى أنه لا بد أن ندرس جيدا الشروط التي يضعونها.. بما فيها خيار عرب ٤٨ للاتفاق على تبادل فائض الأصوات.. لا بد من دراسة قانون الانتخابات الإسرائيلية بكل ما له من خصوصية، بما فيها النقاط الخاصة بفائض الأصوات، والحد الأدنى للدخول في الكنيست وهو ١,٥% للحصول على مقعد لا بد من الحصول على ٣٠ ألف صوت ونفرض أن حزبا حصل على ٢٨ ألف صوت، لن يستطيع الحصول على مقعد، ففي اتفاقات حزبية يتم الاتفاق على أين تذهب هذه الأصوات.. أحيانا العوامل الشخصية تقف حائلا دون اتفاق الأحزاب العربية، والمشكلة أن الأصوات العربية تتوزع، وهناك أصوات تتجه لليكود وأصوات تتجه لشاس؟ طبعاً الأغلبية تتجه للقوائم العربية ثم بعد ذلك حداث، ثم أعداد أقل لا تزيد على ١٠% تتجه لليكود والأحزاب الأخرى، لكن هناك اتجاهات مختلفة، فهناك عزمي بشارة، وهناك الحركة الإسلامية وهكذا.

ومن ناحية أخرى أنتقل إلى أزمة ما يسمى بمعسكر السلام في إسرائيل وهي تأتي من بعدين:

الأول: هو عدم وضوح البرامج الانتخابية.

أحزاب اليمين أوضحت موقفها بشكل دقيق فهو يتراوح من الحكم الذاتي الإداري وحتى طرد عرفات من السلطة الفلسطينية، وبشكل عام القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل.

على أن برنامج حزب العمل - حتى فيما يخص القدس - غير واضح، القدس بجميع أحيائها اليهودية هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، في هذه المدينة العتيقة وفي الساحة المقدسة يتم اتباع نظام خاص يعبر عن خصوصية المكان بالنسبة لأبناء الديانات الثلاث. أما الليكود فيقول القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل مع حظر أي نشاط يتناقض مع هذا الموقف، ولذلك يتم إغلاق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. ما معنى عاصمة أبدية ونظام خاص؟

وبالتالي فاليمين مواقفه واضحة لدرجة أنه حتى بعد نجاح متسناح وفوزه بزعامة العمل بدأ ينزل إلى موقف حزب الليكود، مثلاً بعض التصريحات التي قالها عن المستوطنات كان يقول في إحداها إذا لم يوقف الفلسطينيون الانتفاضة فسوف نسحق رؤوسهم.

أنا أتفق تماماً مع تحليلات سيادة السفير/ محمد بسيوني لكن مشكلة حزب العمل ليست على الأصوات العائمة، أنا أرى أن المشكلة الآن على ناخبي حزب العمل نفسه.. فحزب العمل يفقد من قاعدته الانتخابية نفسها، لأن حزب العمل معروف أنه يعبر عن يسار الوسط والآن استطلاعات الرأي العام توضح نجاح الليكود، وبالتالي حزب العمل مرشح لأن يفقد جزء من ناخبيه. هذا الجزء يمكن أن يتجه إلى ميرتس، أو أحزاب أخرى، ولذا فإن استطلاعات الرأي العام تعطي حزب العمل من ٢٥ إلى ١٩ مقعداً، وتقريباً فإن هذه أول مرة في تاريخه ينزل بهذا المستوى.

لذلك فالإسرائيليين يقولون إنه منذ اغتيال رابين لم تصل إلى زعامة حزب العمل زعامة تعطي ثقة للناخبين أو تعبر عن التيار الرئيسي لحزب العمل، ولذا فإن الدعاية الانتخابية لليكود ترفع شعار "الشعب يريد شارون". لكن حزب العمل

منذ اغتيال رابين لم يقدم سوى مجموعة من الفاشلين. من الذي ارتكب قانا ورفض الاعتذار عنها؟ ثم نقرأ ما حدث في كامب ديفيد، فلا علاقة له بكلمة "الأرض مقابل السلام"، وما إلى ذلك. وما عرض على عرفات ٨٥% تقريبا وليس ٩٥% ومجموعة أجزاء مقطعة لا رابط بينها، وإما أن يقبل بالحائط الغربي، والسيادة لله، والسيادة على القدس فوق وتحت، وإنه يمضي على إنهاء الصراع وتأجيل قضية القدس.

الثاني: أنه قد ذكرت بعض الدراسات أن مشكلة ما يسمى بمعسكر السلام ومشكلة العرب أنهم تعاملوا مع باراك على أنه رجل سلام وهو ليس كذلك، وكان نتانياهو أكثر مرونة تجاه عرفات من باراك، وبالتالي نحن نخلع صفات على شخصيات معينة ونعيش هذا التحليل لأنفسنا، وبالتالي لا باراك رجل سلام ولا متسناع. نحن للأسف الشديد ننتظر حتى يأتي شخص ما، ولا ننظر ماذا نحن فاعلون؟ وماذا يمكن أن نفعل؟ وكيف نقوي أوراقنا؟ وكيف نتعامل مع هذا الموقف؟ وعلى أي حال نحن ننتظر حتى يأتي الخطر من الجانب الآخر دون أن نفعل أي شيء لنمنعه منذ البداية.

الأستاذ/ جلال الدين عز الدين:

المنطلق الأساسي الذي أتكلم عنه أن هناك ثلاثة مراكز للصهيونية مسيطرة على المشروع الصهيوني، الأولى: هي المدرسة العمالية التي يقودها حزب العمل، والثانية: هي المدرسة التصحيحية أو المراجعة التي يقودها الليكود، الثالثة: هي المدرسة التي حاولت أن تقدم الصهيونية بمفهوم ديني، لأن المدرستين السابقتين علمانيتان، فنشأ حزب اسمه المزراحي تطور إلى حزب المفدال حاليا، فهو يعبر عن مدرسة ثالثة هي المدرسة الصهيونية الدينية، لجذب أصوات المتدينين. هذه المدارس الثلاثة بتعبيراتها الحزبية المختلفة التي كانت تشغل مركز الخريطة السياسية الإسرائيلية وكانت تحتوي مختلف التناقضات في المجتمع الإسرائيلي، من

الواضح خلال الانتخابات الأخيرة وعلى مدار ١٠ سنوات أو أكثر من سنة ٩٢ حتى الآن، أنها بدأت تفقد هذه المركزية لصالح أحزاب تعبر عن توجهات إثنية في المجتمع الإسرائيلي، ومن ثم تراجع وزن أو مركزية العامل الأيديولوجي في المجتمع الإسرائيلي لصالح تعددية تعبر عن تعددية المجتمع الإثنية والثقافية والاجتماعية. ومن ثم فإن الانتخابات القادمة ستعطي فرصة لاختبار هذه المقولة، فالنظام الانتخابي الذي كان سائدا فيما قبل وهو النظام الذي يفصل بين انتخابات رئاسة الوزراء وانتخابات الكنيست زاد من فرصة هذه الهويات الإثنية المختلفة لتعبر عن نفسها من خلال التصويت للحزب باعتبار أنه يعبر عن إثنية معينة أو هوية اجتماعية، والتصويت في القضايا الكبرى لمرشح رئاسة الوزراء المفضل في القضايا ذات الأهمية السياسية العامة أو القضايا الكبرى.

المركز الصهيوني الذي كان هو الرابع من هذه الطريقة في الانتخابات عاد إلى النظام البرلماني من أجل تقوية مراكز الأحزاب الصهيونية، بحيث إنه يقلص من عدد الجمهور الذي كانت أصواته موجهة لدعم الأحزاب الإثنية أو القطاعية ليعود مرة أخرى إلى أحزاب المركز الصهيوني التي تعبر عن توجهات ذات طابع "قومي" مثل العمل والليكود تحديداً.

ومن ثم السؤال: هل في هذه الانتخابات ستضحى الجماهير بهذه الأحزاب التي عبرت عن هويات إثنية واجتماعية معينة وبهذه التنظيمات؟ أم أنها سوف تتمسك بهذه التشكيلة وتنتهي مركزية الصهيونية في المجتمع الإسرائيلي؟

إذا نظرنا إلى المركز الصهيوني الذي يتشكل الآن، أنا أميل إلى تحليل الدكتور/ عماد جاد فيما يتعلق بأنه مركز مأزوم، سواء كانت النتيجة النهائية التي ستصل إليها هذه الانتخابات هي حكومة وحدة وطنية، ستكون حكومة مأزومة ولن تتجاوز الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة السابقة، حكومة شارون، وإذا حصل أن أتت حكومة ضيقة من ٦٢ عضو كنيست من اليمين فستكون أيضا حكومة مأزومة، وستستمر في نفس الدوامة التي حصلت. في إسرائيل من سنة ٩٢ حتى اليوم

تعاقت ٥ حكومات في ١٠ سنوات، بمعدل سنتين للحكومة الواحدة، المستقبل يشير إلى ذلك. والحكومة القادمة سواء كانت حكومة ائتلافية أم يمينية ضيقة فإنها ستسقط، وسيستمر هذا المسلسل.

إلى أي حد يمكن بالنسبة لنا نحن كعرب أن نعول على الداخل الإسرائيلي في خياراتنا الاستراتيجية، وأن نقول إن السلام هو خيار استراتيجي، في حين إن الوضع الإسرائيلي يثبت أنهم حتى إن أرادوا فإنهم لا يستطيعون أن يتخذوا قرارا استراتيجيا بسبب شلل السياسة الإسرائيلية الداخلية. هذا هو الممكن الأساسي الذي أدور حوله. ومن ثم يجب أن تكون لدينا خيارات أخرى.

أطروحتي في هذه الورقة أن المقاومة يجب أن تكون خيارنا الاستراتيجي، فهي التي تصنع موقفا يمكن للطرف الآخر أن يأخذه كمنطلق نهائي عند تحليله للطرف الآخر، ولا أجلس متذبذبا بين السلام كخيار استراتيجي والمقاومة كخيار استراتيجي، وعندني فراغ، فراغ في الرؤى، وفراغ في التوجهات..

هنا سؤال إشكالي عن المقاومة: إلى أي مدى ترجح كفة اليمين على اليسار في إسرائيل؟ المسألة تحتاج قدرا من النظر في هذه الجدلية. البعض يقول دعونا نعطي فرصة لقوى السلام حتى تقوى في مواجهة الليكود من خلال عدم القيام بعمليات استشهادية خاصة تجاه المدنيين الإسرائيليين، وآخرون لا يوافقون على ذلك ويعتبرون أنه إذا توقفت العمليات فهذا معناه أن شارون نجح.. ولذلك المسألة تحتاج إلى نظر.

المسألة الأخرى التي تحتاج إلى أن نناقشها هي مسألة اليمين واليسار؛ لأنها ليست مسألة بسيطة، اليمين واليسار يتخذان معاني عديدة، وبناءً على محاور مختلفة، هناك يمين ويسار بناءً على الموقف من قضية الدين والدولة، اليسار هو الذي يتجه نحو الليبرالية ويهتم بحقوق الإنسان والعولمة وما يسمى القيم العالمية، أما اليمين فهو الذي يتمسك بالطبيعة اليهودية الدينية لدولة إسرائيل. اليمين واليسار بالنسبة لقضية التسوية، يسمى يمينا من يتمسك بفكرة أرض إسرائيل وعدم التنازل

للفلسطينيين، والتشدد في المفاوضات، ويسمى يسارا من ينسجم أكثر مع ما يسمى بالشرعية الدولية. هناك يمين ويسار بالنسبة للطابع الاجتماعي للدولة، والموقف من المسائل الاجتماعية للطبقات البرجوازية والشرائح الفقيرة.

ليس من المفترض اختزال قضية اليمين واليسار في الموقف من عملية التسوية، ولكن يجب أن ننظر إلى إسرائيل ونحلها كطرف في مواجهة الأطراف العربية في الصراع العربي - الإسرائيلي من كل هذه المنطلقات، من ناحية تشكيلها الاجتماعي، ومن ناحية هويتها، ومن ناحية النظام السياسي السائد، من ناحية القوى الجديدة والصاعدة، وهبوط القوى الصهيونية وصعود القوى الإثنية. ومن ثم أنا أحل إسرائيل ككل، وليس من زاوية عملية السلام فقط، وأرصد أثر هذا التحليل الكلي في النهاية على حالة إسرائيل ومدى قدرتها على اتخاذ قرار استراتيجي فيما يتعلق بالحرب والسلام.

في تصوري أن الداخل الإسرائيلي تحدث فيه عملية تحول شديدة، إنه في حالة شلل، ولا يستطيع أن يتخذ قرارا استراتيجيا - سواء كانت هناك حكومة ليكود أو عمل أو وحدة وطنية - فيما يتعلق بعملية السلام، ومن ثم يجب أن يكون لنا خيارات أخرى أهمها خيار المقاومة.

وكما قال الدكتور/ عماد جاد، بالنسبة لحزب العمل، ليس من المهم اللون الذي أعطاه متسناح لحزب العمل، ولكن المهم تركيبة حزب العمل نفسه، حيث حوالي ٦٠% من القائمة الخاصة بحزب العمل من العسكريين، ومتسناح نفسه تراجع عن مسألة الانسحاب من مستوطنات غزة، واستثنى مستوطنتي دوجيت وإيلي سيناي، وبالتالي بدأ يتجه يمينا نحو المعسكر اليميني للحفاظ على يمين الوسط في الخريطة السياسية.

اليمين أيضا ككتلة، هو يمين غير متجانس، أنا أنظر إليه على أنه يمين مكون من الصهيونية الحقيقية التي كانت تسمى الصهيونية التتقحية أو المراجعة أو التصحيحية، ممثلة بحزب الليكود، ثم صعود أصوات أطراف أخرى تعبر ليس عن

طابع صهيوني علمي، ولكن عن طابع هامشي وطائفي وغير صهيوني بالمعنى السياسي، فشناس تعرف على أنها قوة يهودية دينية، ولكن معظم جمهورها من اليهود الشرقيين، بغض النظر عن مدى التزامهم الديني، ومن ثم هنا حصل ارتباط وتداخل بين العامل الديني والعامل الطائفي. هذا هو الذي يطلق عليه "اليمين الجديد"، إذن ليس اليمين الصهيوني الذي كنا نعرفه الذي يتبع أيديولوجية موحدة للدولة ككل، وكخيار واستراتيجية فيما يخص عملية السلام، ولكنه يمين إختلط فيه الجانب القومي بالجانب الطائفي بالجانب القطاعي أو المصلحي لأطراف معينة، ومن ثم هو يمين مهلهل. هو يصعد، ولكنه مهلهل في تكوينه، ولا يعبر عن توجه استراتيجي. شناس عندها توجه واضح، وهو: أن تكون دائما في أي ائتلاف حكومي سواء بقيادة العمل أو الليكود، وأن تتحالف دائما مع المعارضة، حتى تبتز القيادة الحاكمة لمزيد من الامتيازات، وتهدد بالانقلاب على هذه القيادة، ومن ثم فإن مصلحتها ليست في السلام أو في عدم السلام، ولكن في الحصول على ميزانيات لدعم شبكاتها الخدمية والتربوية من أجل زيادة جمهورها بغض النظر عن التزامهم الديني.

هناك إذن العديد من الإشكاليات نحتاج إلى أن ننظر إليها في هذه المسألة وفي النهاية نقيم الأثر الكلي لهذه التحولات التي تحدث داخل إسرائيل ونرى موقفنا منها.

الدكتور/ أحمد جراد:

إن متابعة الأطروحات في ورقة العمل وفي المداخلات تتطلب عودة لتوضيح مواقف الكتلة الحزبية من القضايا الرئيسية، وهو الأمر الذي يساعد بدوره - على التعرف على مكونات كل كتلة والفروق بينها بقدر ما يساعد بالطبع في معرفة الفروق بين الكتلة ذاتها.

أولاً: كتلة الأحزاب اليمينية

١-الليكود:

يمثل معسكر اليمين العلماني وقد تشكل رسمياً في ١٣/٩/١٩٧٣ من الكتل البرلمانية الآتية : كتلة "غاحل" (تحالف حزبي حيروت والأحرار) وكتلة حزب المركز الحر، وكتلة حزب القائمة الرسمية (بقايا حزب "رافى" التي رفضت الالتحاق بديان والعودة إلى حزب العمل)، ومن خارج الكنيست الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة.

بقى الليكود وزعيمه مناحيم بيغن مستبدين عن السلطة حتى عشية حرب ١٩٦٧ عندما أضطر رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك ليفي أشكول، لتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وأصبح بيغن في تلك الحكومة وزيراً بلا حقيبة. وفي صيف ١٩٧٠ استقال بيغن مع بقية وزراء حزبه احتجاجاً على موافقة حكومة أشكول على مشروع روجرز. وبقي بيغن والليكود في المعارضة حتى مايو/أيار ١٩٧٧ حين فازت كتلته في الانتخابات العامة وكلف بتشكيل الحكومة الجديدة.

مواقف الليكود من القضايا الرئيسية :

أ-حدود الدولة وطابعها : يرى الليكود أن سيادة إسرائيل يجب أن تكون على المنطقة الممتدة من البحر إلى نهر الأردن وأن "أرض إسرائيل" هي للشعب اليهودي فقط وبالتالي رفض أي مشروع يسفر عن تقسيم أرض إسرائيل التاريخية. أما مسألة طابع الدولة أي تركيبها الديمغرافي فلا تقلق الليكود اعتماداً على الهجرة وتوسيع الاستيطان ومصادرة الأراضي العربية.

ب-الموقف من الصراع العربي-الإسرائيلي : يتلخص موقف الليكود في هذه القضية، في أن قبول العرب -سواء داخل فلسطين أو خارجها -بالمشروع الصهيوني غير وارد، ولذلك يجب نبذ كل محاولة للوصول إلى اتفاق مع

العرب حتى تقام الدولة اليهودية على أرض "إسرائيل التاريخية" بأكملها وعندئذ سيضطر العرب للاعتراف بها على أساس الأمر الواقع.

ج- الموقف من الشعب الفلسطيني وحقوقه : لم يتغير موقف الليكود حتى يومنا هذا عن الموقف الذي تم التعبير عنه في اتفاقيات كامب ديفيد، والذي يقوم على أساس منح الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكماً ذاتياً. وقد أوضح بيغن هذا الموقف في حينه بالقول: "الحل كما قلت هو : الاستقلالية الذاتية الثقافية للعرب في أرضنا والخيار في المواطنة. إذا رغبوا في الحصول على جنسيتنا فينبغي أن تعطى لهم، وإذا أرادوا الاحتفاظ بجنسيتهم السابقة، فإن جنسيتنا يجب ألا تفرض عليهم. وبالنسبة لحل قضية اللاجئين أود أن أذكر بأن هذه الأرض (فلسطين) هي الوحيدة التي تخص الشعب اليهودي بينما يملك الشعب العربي ٢٠ دولة و١٢ مليون كيلو متر مربع وأظن أن من يزن هذه المسألة بميزان العدل يستخلص بنفسه أن قضيتنا هي العادلة".

د- الموقف من الاستيطان والنشاط الاستيطاني: على الرغم من أن اليمين الصهيوني كان دائماً من أشد دعاة توسيع الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إلا أنه كان أقل الأحزاب والحركات الإسرائيلية ممارسة في هذا المجال، وذلك بسبب عدم امتلاكه للمؤسسات الاستيطانية المطلوبة، ورفضه لفكرة المستوطنات الجماعية مثل "الكيبوتس" انطلاقاً من مفهومه القائم على تشجيع المبادرة الفردية وحق الملكية، ولكن التشديد والتأكيد على الحق في الاستيطان في كافة أراضي فلسطين وعلى ضرورة تنفيذه بأقصى سرعة كان دائماً يشكل بندا أساسياً في برامج الليكود وفي قرارات مؤتمراته. ومن أبرز قياداته : مناحيم بيغن وإسحاق شامير وبنيامين نتنياهو وارئيل شارون وله الآن ١٩ مقعداً في الكنيست.

٢- الأحزاب اليمينية المتطرفة :الاتحاد القومي أو الوطني :

حزب يميني متطرف، تشكل من اتحاد حزبي "تسومت" الذي أسسه الجنرال رفائيل إيتان عام ١٩٨٣، و"موليدت" الذي تأسس عام ١٩٨٨ بزعامة الجنرال السابق رحبعام زئيفي، الذي قتل على يد المقاومين الفلسطينيين إبان الانتفاضة المتواصلة، وسياسة هذا الحزب تقوم على الأسس الآتية:

- ❖ تحقيق حلم أرض إسرائيل الكبرى.
 - ❖ عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني.
 - ❖ رفض الحكم الذاتي والمطالبة بضم الضفة الغربية وقطاع غزة.
 - ❖ طرد الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة.
 - ❖ فصل الدين عن الدولة.
 - ❖ عدم منح الفلسطينيين في إسرائيل الجنسية الإسرائيلية إلا بعد خدمة مضاعفة في الجيش الإسرائيلي.
- تحالف هذا الحزب في الانتخابات الأخيرة مع حزب المهاجرين الروسي المتطرف "إسرائيل بيتنا" وفازا بسبعة مقاعد.

٣- أحزاب المهاجرين الروس :

أهم الأحزاب التي شكلها المهاجرون الروس الجدد حزب "إسرائيل بعالياء" الذي تأسس في يونيو/حزيران ١٩٩٥ بزعامة نتان شارانسكي، وزير الإسكان ونائب رئيس الوزراء في حكومة شارون. ويشدد هذا الحزب على أن استمرار الهجرة إلى إسرائيل هو الأهم في التخطيط الطويل الأمد.

يستند برنامجها السياسي على الأسس الآتية :

- أن حق الشعب اليهودي في إسرائيل غير قابل للتصرف.
- أن القدس الموحدة غير قابلة للتفاوض بصفتها عاصمة الدولة اليهودية.

• أن الأمن الكلى فى كيان الحكم الذاتى يجب أن يبقى فى يد إسرائيل.

فاز هذا الحزب بسبعة مقاعد فى انتخابات عام ١٩٩٦ معتمداً بذلك على أصوات المهاجرين الروس الجدد.

انشق عنه مؤخراً جناح أشد تطرفاً أطلق على نفسه أسم "إسرائيل بيتنا" بزعامة افيدور ليبرمان، وتحالف مع الحزب اليميني المتطرف الاتحاد الوطنى بزعامة رحبعام زئيفى "وقد استقال كلاهما من حكومة شارون بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٥ احتجاجاً على انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق السلطة الفلسطينية فى الخليل.

وقد دعا ليبرمان فى مسودة برنامجه الانتخابى إلى قصف القصر الرئاسى فى دمشق، وتحديد مناطق منزوعة السلاح داخل لبنان حتى نهر الليطانى وقصف الأهداف الاستراتيجية اللبنانية. وبالتسبة للمواطنين العرب فى إسرائيل يدعو برنامجه إلى إقالة رؤساء السلطات المحلية وإعلان حالة الطوارئ فى حالة وقوع اضطرابات والسيطرة على الحرم القدسى الشريف فى أول يوم لتشكيل الحكومة.

ويذكر أن ليبرمان دعا غير مرة فى تصريحات سابقة إلى قصف السد العالى بمصر.

٤-معسكر الأحزاب الدينية:

شكلت الأحزاب الدينية مجتمعة القوة الثالثة فى الكنيست الإسرائيلى من حيث وزنها البرلماني، وتراوحت قوتها التمثيلية بين ١٥ و ١٨ مقعداً فى كافة الانتخابات العامة باستثناء الانتخابات الأخيرة التى فاز فيها حزب شاس وحدة بـ ١٧ مقعداً. وعلى صعيد المشاركة فى الحكم تمثلت الأحزاب الدينية فيه منذ قيام إسرائيل سواء مجتمعة أم منفردة، وذلك لأن موازين القوى داخل الكنيست كانت تفرض دائماً تحالف عدة أحزاب لتشكيل الحكومات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الأحزاب الكبيرة -وما زالت- تحرص على عدم استبعاد التيار الدينى من الحكم لضرورات تتعلق بعلاقات الدولة بالجاليات اليهودية فى الخارج.

على الصعيد الديني تنقسم الأحزاب الدينية إلى معسكرين:

الأول: هو المعسكر الديني الصهيوني، ويمثله الحزب الديني القومي "مفدال" ومرجعه الديني الحاخامية الرئيسية وهي المؤسسة الدينية الرسمية المعترف بها في إسرائيل.

والثاني: هو المعسكر الأصولي - التوراتي، ويمثله "شاس" و "يهדות هتوراه" الأول يمثل اليهود المتدينين الشرقيين (السفارديم) والثاني يمثل المتدينين الغربيين.

أ- المفدال : تأسس هذا الحزب عام ١٩٥٦ من اتحاد حزبي "مزرachi" وهبوعيل همزراحي، وهو يعتبر حزباً دينياً قومياً، تشكل في إطار الحركة الصهيونية وتبنى أطروحاتها بشأن الوطن القومي والعودة إلى "أرض الأجداد". شارك في معظم الحكومات الإسرائيلية، وكان دائماً يتولى وزارتي الأديان والداخلية، أو إحداهما على الأقل. وهو يرفض قيام دولة فلسطينية ويعتبر القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ويؤيد الاستيطان في جميع المناطق المحتلة، ويعتبر الجولان جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل. من أبرز قياداته : يوسف بورغ وزبولون هامر والآن : آفي إيتام، له الآن: ٥ مقاعد في الكنيست.

ب- شاس: تعتبر حركة شاس من أهم التطورات السياسية في المجتمع الإسرائيلي. خلال عشر سنوات نجحت في أن تصبح القوة السياسية والاجتماعية الثالثة في إسرائيل وأن تترك بصماتها الواضحة على الخارطة السياسية والاجتماعية في إسرائيل.

نشأت "شاس" كحركة احتجاجية ضد المؤسسة الاشكنازية في العام ١٩٨٣ وخاضت انتخابات الكنيست لأول مرة عام ١٩٨٤ وحصلت على أربعة مقاعد. جمهورها من السفارديم ومعظمهم تقليديون ومن مؤيدي الليكود. الحاخام عوفاديا يوسف هو القائد الروحي للحركة. وقد عرفها زعيمها السياسي السابق أريبة درعي بأنها "حركة سفارادية ترفع شعار القضايا الاجتماعية ولها أيديولوجية سياسية

واجتماعية". يتركز اهتمام حركة شاس على الشؤون الدينية والاجتماعية وتحمل شعار إنصاف اليهود الشرقيين.

جيهדות هتوراه: حزب أصولي توراتي، تأسس عام ١٩٩٢ من اتحاد حزبي "اغودات ישראל" و "ديغل هتوراه"، اللذين يمثلان الغربيين "الاشكناز" من اليهود المتدينين. وقد تأسس الحزب الأول عام ١٩١٢ في بولنده، واعتبر الصهيونية التي تعتمد العلمانية حركة كافرة ومارقة على الدين. أما الجناح الآخر "ديغل هتوراه" فهو حزب متعصب دينياً، تأسس عام ١٩٨٨. حصل حزب "يهדות هتوراه" في انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ على أربعة مقاعد.

ومن مواقفه السياسية أنه يوافق على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. أهم قادته : منير بوروش.

وبشكل عام تتلخص مطالب الأحزاب الدينية التي تطرحها للمشاركة في الائتلافات الحاكمة في مطلبين رئيسيين:

الأول : الحصول على موازنات مالية تمكنها من تطوير مؤسساتها ومدارسها الدينية، وتطوير برامج خدماتها الاجتماعية لاتباعها ومؤيديها.

والثاني : القوة والسلطة من أجل فرض آرائها ومعتقداتها على المجتمع في إسرائيل .

ثانياً: كتلة الأحزاب العمالية

١- حزب العمل

وهو الحزب الرئيسي الذي يمثل هذه الكتلة وقد تأسس عام ١٩٦٨ من اتحاد أحزاب "مباي" و "أحدوت هعفودا" و "رافى".

وقد عاش حزب العمل قبيل حرب ٧٣ وبعدها أصعب مراحل وجوده نتيجة الانقسامات وانشقاق عدة حركات عنه، ففي مطلع عام ١٩٧٣ انسحبت منه

مجموعة أطلقت على نفسها أسم "حركة حقوق المواطن" (راتس)، وبعد حرب ٧٣ انشقت عنه مجموعة أخرى أطلقت على نفسها "حركة الديمقراطية للتغيير" (شينوى)، وفى عام ١٩٧٧ انشقت عنه مجموعة أخرى عارضت الانسحاب من الجولان بزعامة وزير الداخلية الأسبق أفغدور كهلانى، واطلقت على نفسها أسم "الطريق الثالث".

وهكذا لم تأت انتخابات الكنيست التاسعة عام ١٩٧٧، حتى كان حزب العمل متخفاً بالجراح فهزم فى الانتخابات لأول مرة منذ قيام إسرائيل أمام الليكود وبقي خارج السلطة خمسة عشر عاماً، وإن كان قد شارك فيها جزئياً بين عامي ٨٤ و ٨٨ .

أغلب أعضاء هذا الحزب هم من طائفة اليهود الغربيين "الأشكناز" من الأصول الروسية والبولندية والغربية عموماً، ومن هنا كان التناقض بينه وبين حركة "شاس" التى تعتبر أقرب إلى الليكود من الناحية الإثنية.

حدد الميثاق الأساسى لحزب العمل أهدافه السياسية على النحو الآتى:

- السلام الحقيقي والدائم بين إسرائيل وجاراتها.
- الحرص الدؤوب على أمن إسرائيل، وإبعاد كل خطر يهدد كيانها وسيادتها وسلامتها ووحدتها أراضيتها.
- دعم مكانة إسرائيل فى العالم، وكسب الأصدقاء بين دول العالم وشعوبها.
- أما مواقف حزب العمل وسياساته تجاه الأراضي المحتلة، فهي منبثقة من ثلاث وثائق أساسية هي :

- مشروع ألون لعام ١٩٧٠.
- وثيقة جليلى لعام ١٩٧٣، التى أطلق عليها أسم "وثيقة الضم الزاحف".

□ وثيقة الـ ١٤ نقطة، وهى عبارة عن تعديل للوثيقة السابقة، حيث نصت على تخفيف مشاريع الاستيطان، وقبلت بحدود يمكن الدفاع عنها، بدلاً من حدود آمنة، وتضمنت مصطلحاً جديداً هو "التنازلات الإقليمية".

وكان مشروع ألون المعدل مع فكرة الحكم الذاتى محور سياسة إسحاق رابين فى سنواته الأخيرة تجاه الفلسطينيين، الأمر الذى تجلّى فى مشروعه للحكم الذاتى الذى طرحه خلال الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية مع الفلسطينيين فى واشنطن، وكذلك فى إعلان المبادئ الذى وقعه مع منظمة التحرير الفلسطينية فى الثالث عشر من سبتمبر / أيلول ١٩٩٣ فى واشنطن.

٢- "ميرتس"

تأسست هذه الحركة قبيل انتخابات ١٩٩٢ من اندماج ثلاث حركات هي : حركة حقوق المواطن "راتس"، وحزب "مبام" وحركة "شينوى"، واستطاعت الفوز بـ ١٢ مقعداً فى الكنيست، وبذلك أصبحت الكتلة البرلمانية الثالثة من حيث حجمها بعد العمل والليكود.

وهى تدعو إلى محاربة الإكراه الدينى، وفصل الدين عن الدولة، والانسحاب من جميع المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، مقابل السلام والأمن، وإلى وقف الاستيطان والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة إلى جانب إسرائيل.

من أبرز قياداتها : شولميت ألونى ويوسى سريد ودافيد تسوكر، وقد انضم إليها مؤخراً إثنان من أقطاب حزب العمل، هما : يوسى بيلن وياعيل ديان احتجاجاً على نتائج انتخاب مرشحي الحزب لعضوية الكنيست، التى وضعتهما فى أماكن غير مضمونة.

٣- "شينوى" الحركة الديمقراطية للتغيير

وهى حركة سياسية انشقت عن حزب العمل احتجاجاً على إدارة الحزب لحرب أكتوبر / تشرين ١٩٧٣، بزعامه امنون روبنشتاين.

اتحدت مع الحركة الديمقراطية بزعامه الجنرال يغال يدين عام ١٩٧٧ مشكلة حركة "داش" وتمكنت من الفوز بخمسة مقاعد.

انضمت إلى "ميرتس" عام ١٩٩٢ واستقلت عنها فى الانتخابات التالية، وهى الآن بزعامه الجنرال يوسى ليبى.

أطروحاتها السياسية قريبة من أطروحات حزب العمل فهى تدعم فكرة اتحاد فيدرالى أردنى - فلسطينى تصبح المناطق فى إطاره مجردة من السلاح ويصبح نهر الأردن الحدود الأمنية لإسرائيل، تدعو لتجميد المستوطنات لخلق مناخ مناسب لعملية السلام، ترفض وجود دولة فلسطينية باعتبارها تهدد أمن إسرائيل، ولأن أمن إسرائيل يقتضى تجريداً كاملاً لهذه الدولة من السلاح، ومثل هذا التجريد يفرغ الدولة من أي سيادة.

لها الآن ستة مقاعد فى الكنيست.

ثالثاً: الأحزاب العربية

يبلغ عدد مقاعد الأحزاب العربية فى الكنيست الحالى ١١ مقعداً يمثلون ستة أحزاب عربية هي :

١- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة برئاسة محمد بركة.

٢- التجمع الوطنى الديمقراطى برئاسة عزمى بشارة.

٣- الحركة العربية للتغيير برئاسة أحمد الطيبى.

٤- الحزب العربى الديمقراطى برئاسة طلب الصانع.

٥- الحركة الإسلامية برئاسة عبد المالك الدهامشة.

٦- القائمة الوطنية العربية برئاسة محمد كنعان.

وتخوض الانتخابات القادمة أربع قوائم عربية هي :

١- القائمة العربية الموحدة بقيادة عبد المالك الدهامشة (زعيم الحركة الإسلامية) وتجمع بداخلها إلى جانب الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي)، الحزب الديمقراطي بزعامة (طلب الصانع) والحزب القومي العربي بزعامة (محمد كنعان).

٢- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بزعامة (محمد بركة) التي تحالفت مع الحركة العربية للتغيير بزعامة (أحمد الطيبي).

٣- التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة (عزمي بشارة).

٤- التحالف الوطني الديمقراطي بزعامة (هاشم محاميل).

أما العرب في الأحزاب الصهيونية فوضعهم كالآتي :

- في حزب العمل، تم ترشيح غالب مجادلة في المكان الـ ٢٠ بالقائمة وصالح طريف في المكان الـ ٢١.
- في حزب الليكود، تم ترشيح مجلى وهبة في المكان الـ ٢٢ وأيوب قرا في المكان الـ ٤٠.
- في حزب ميرتس، تم ترشيح حسنيه جبارة في المكان الـ ١٠ و فريج عيساوى في المكان الـ ١٤.

الدكتورة/ إيمان حمدي:

المشكلة الأولى هي أن هناك عدم استقرار سياسي، وهناك عدم استقرار في النظام السياسي والمجتمع الإسرائيلي، ينعكس على النظام الانتخابي الإسرائيلي، وكان الهدف من تغيير النظام الانتخابي في إسرائيل في ١٩٩٦ تحقيق الاستقرار

للمجتمع الإسرائيلي، وتقوية رئيس الوزراء والأحزاب الكبيرة في مواجهة الأحزاب الصغيرة، فقبل سنة ١٩٧٧ كان نظام الحزب الواحد المهيمن، وهو حزب العمل، وكانت الأحزاب الصغيرة تدخل معه، وبعد سقوط العمل عام ٧٧ نتيجة منافسة الليكود له، ولكنه لم يستطع تحقيق الأغلبية. كان الاثنان متعادلين إلى حد كبير، وكانت الأحزاب الصغيرة هي التي ترجح كفة أي منهما، وبالتالي اتفق الحزبان الكبيران على تغيير النظام الانتخابي حتى تعطى سلطة أكبر للأحزاب السياسية الكبيرة في مواجهة الابتزاز السياسي للأحزاب الصغيرة، وعدم سيطرة الأقلية على الأغلبية، وزيادة سلطة رئيس الوزراء والسلطة المركزية على حساب السلطة التشريعية في الكنيست، ولكن هذا التغيير (فصل انتخابات رئاسة الوزراء عن انتخابات الكنيست) زاد من عدد الكتل البرلمانية في الكنيست، وسعى كل من نتانياهو وباراك إلى توسيع قاعدتهما البرلمانية من أجل بقائهم وبقاء الحكومة، مما أدى إلى زيادة التناقضات داخل الحكومات الإسرائيلية، وبالتالي عدم قدرتها على الاستمرار. وباختصار شديد، فإن النظام السياسي الذي قام على الانتخاب المباشر سقط بسبب معالجته مساوئ الانتخابات بالنظام غير المباشر، والآن عدنا مرة أخرى إلى النظام غير المباشر، وهو ما له دلالاته.

وما يهمني الأحزاب العربية، والأصوات العربية. هل سيفضل الصوت العربي أن يذهب للأحزاب العربية أم يعود للأحزاب الصهيونية الكبرى؟

المشكلة الثانية هي مشكلة الأمن، فرغم أن أداء حكومة شارون في المجال الاقتصادي هو أسوأ أداء منذ عام ١٩٥٣، يميل الإسرائيليون لتفضيله على متسناع بسبب الأمن. وحتى متسناع، عندما قدم نفسه أشار إلى أنه جنرال سابق في الجيش الإسرائيلي، وأنه حائز على أوسمة البطولة في ٦٧، و٧٣. والمهم أنه كان أحد المسؤولين خلال الانتفاضة الأولى، وكان مسؤولاً عن تنفيذ سياسة رابين القمعية: تكسير العظام، وهدم البيوت، والاعتقالات. والأخطر أنه في حوار مع واشنطن بوست أرجع فقدان حزب العمل شعبيته إلى تحول حزب العمل إلى اليسار

الإسرائيلي، واهتمامه أكثر بالسلام (معسكر يوسي بيلين وحاييم رامون) مما أعطى صورة للمجتمع الإسرائيلي بأن حزب العمل يميل أكثر للسلام على حساب الأمن، وهذه صورة خاطئة، وأن متسناح جاء من أجل تصحيح هذه الصورة. فهو ليس يوسي بيلين آخر، ولكنه رايبين آخر.

المشكلة الثالثة، وهي أن حركات السلام قليلة وهامشية جدا، والآن بدأت تظهر بشكل فعال ومحترم بعض الحركات تناهض تدمير المنازل، وحركات تساعد الفلسطينيين على جني الزيتون، هم هامشيون وقليلون ولكنهم جزء من المجتمع الإسرائيلي، يساعدون المجتمع الفلسطيني على المقاومة وعلى التعايش. والسؤال هو حول مدى فاعليتهم ودورهم، لأن مشكلة اليسار الصهيوني أنه يحاول أن يجمع بين الأفكار العادلة مثل العدل والسلام، والأفكار الصهيونية، وعندما يحدث تعارض بين الإثنين يأخذ الجانب الصهيوني ويتخذ موقفا دفاعيا عن نفسه. فلا نستطيع أن ننسى أن ميرتس عندما كان في حكومة رايبين وافق على طرد مسئولى حماس إلى ٤١٥ إلى مرج الزهور في لبنان. وموقف ميرتس من حرب العراق.. فطوال الوقت هذا اليسار في أزمة حقيقية، ولا يجب أن نعتمد عليه. فإذا كان الفلسطينيون سيراهنون على الجماعات الصغيرة داخل المجتمع الصهيوني، فإنا نتساءل إلى أي مدى يمكن لهذه الجماعات أن تؤثر؟

المشكلة الرابعة هي أننا طوال الوقت كنا ننتظر رايبين رجل السلام وباراك رجل السلام، فلا رايبين رجل سلام ولا باراك رجل سلام، وقد رأينا ماذا فعلت بنا أوسلو، نراهن على معسكر السلام ضد الليكود، فأين نحن؟ باستمرار ظل الخطاب العربي يتراجع. مثلا بالنسبة لقضية القدس، وابتداء من منتصف التسعينيات كان طوال الوقت يتردد مشروع "أبو ديس" كعاصمة بديلة للفلسطينيين بدلا من القدس، حتى الخطاب الرسمي الفلسطيني وللأسف العربي، تراجع عن قضية القدس، والآن نهتم فقط بالمقدسات الإسلامية. وكذلك الأمر بالنسبة للدولة الفلسطينية. وباختصار أين

الخطوط الحمراء؟ إذا افترضنا أن السلام خيار استراتيجي، فما هو برنامج السلام الذي سيتبعه الفلسطينيون والعرب ولا نستطيع الحياد عنه؟

الدكتور / محمود عبد الظاهر:

عندما نتحدث عن الانتخابات الإسرائيلية نجد أنها كانت شبه محسومة - إلى فترة قريبة - لصالح شارون، أو ما يسمى اليمين الصهيوني، وربما تراجع شيئاً ما بسبب الفضائح الأخيرة، على أن هذه الفضائح مست الجميع، أو النظام السياسي ككل، في إسرائيل، لكن الأصوات اليمينية انتقلت داخل الكتلة الواحدة.

عندما اعتلى اليمين الحكم في ١٩٧٧، كانت فرصة جيدة لكي يعرفوا الناخبين بأنفسهم، وبالتالي أعتقد أن مواقف ييجن في ظل حكومة كنا نظن أنها ستبقى متشددة أدت إلى اختلاف الموازين تماماً مع الاعتبارات العامة، ففي ظل هذه الحكومة التي كنا نتخوف منها تماماً حصلنا على ما لم نحصل عليه من حكومات كنا نعدّها من الحكومات المتقاربة فكراً إلى حد ما مع فكرة التسوية.

بالنسبة لموضوع الانتخابات وما حدث يوم الخميس ٩ يناير ٢٠٠٣، وقطع الإرسال عن شارون، هذا الموقف كان له مردودان: مردود داخلي ومردود خارجي. المردود الداخلي، هو أنه أثبت للإسرائيليين - بصفة عامة - أن الديمقراطية ما زالت العنصر الرئيسي الآن والفيصل في التعامل على مستوى إسرائيل، خاصة مع الاتهامات التي وجهها بعض أعضاء حزب العمل للحكومة الإسرائيلية بأنها تحاول التأثير من خلال مواقف معينة على مسار الانتخابات الإسرائيلية.

النقطة الثانية أن هذا الأمر أثبت أن المؤسسة في إسرائيل مؤسسة حقيقية، لا بد أن نعترف أنها مؤسسة سياسية جيدة بالنسبة لهم، وهذه المؤسسة عندما تعين أحد قضاة المحكمة العليا رئيساً للجنة الانتخابات هذه الرئاسة تظل معه اعتباراً من قبل الانتخابات بحوالي ستة شهور على أساس أنه يراقب حتى موضوع تقديم الأحزاب

أوراقها للتسجيل للانتخابات نفسها ومسيرتها، إلى ما بعد الانتخابات، وحتى هذا الأمر يؤدي إلى أمر آخر خارجي هو تحسين صورة إسرائيل خارجيا.

لكن نلاحظ أنه رغم التدني والانتكاسة التي حصلت في حزب الليكود من خلال الفضائح التي حدثت وإقالة وزيرة البنية التحتية من قبل شارون، وموضوع الرشوة التي حصل عليها من جنوب إفريقيا، نجد أن شارون بدأ يشعر أنه قد تعاطف معه بعد الموقف الذي اتخذ معه من قبل رئيس لجنة الانتخابات، وأنه بدأ يعود مرة أخرى. فاستطلاعات الرأي كانت تقول أن ٤١ مقعدا سيحصل عليها الليكود، بعد هذه الحركة استطلاع هآرتس يقول ٢٧ مقعد، ثم عاد مرة أخرى للتأرجح الآن ما بين ٢٨ و ٣٠ مقعد.

موضوع النظام الانتخابي، منذ بداية الدولة وعند أول كنيست اتفقوا على الأخذ بنظام القائمة النسبية، ليمثل أكبر شريحة من المجتمع الموجود في إسرائيل. والنقطة المهمة هنا أن المتدينين لم ينزلوا عن المشروع الصهيوني، وانضموا للمؤتمر الصهيوني الثالث في بدايات القرن، فموضوع المتدينين ليس بالجديد، العملية كلها عملية مصلحية وعدم انعزال عن موقف نشأ أو سينشأ وهو موقف الدولة.

بالنسبة للعرب في إسرائيل، وموضوع الموافقة على ترشيح أحمد الطيبي وعزمي بشاره هذا موقف سياسي ذكي جدا من إسرائيل.. المحكمة العليا اكتشفت أن موضوع عزل هؤلاء عن الموقف السياسي سيكون موقفا صعبا جدا في إطار ما يدار الآن في المنطقة، لأن هذا الأمر سيسبب قلقا شديدا جدا داخل المجتمع العربي داخل إسرائيل، وفي فلسطين، لأن فلسطينيي ٤٨ يمكن أن يثوروا ويحدث انقلاب شديد. الولايات المتحدة وكل القوى المتحالفة الغربية تحاول التهدة ليس فقط داخل الأراضي المحتلة، بل أيضا داخل إسرائيل، ولأنهم لا يريدون أن تثار ضدهم قضية جديدة، فإن موضوع عدم عزل أحمد الطيبي وعزمي بشاره يحتاج إلى فهم لأنه ارتبط بالمنظور العام السياسي قبل أي شيء آخر. لا الديمقراطية ولا غيرها. وهو

موقف مصلحي خاص بهم، وهو تماسك المجتمع الإسرائيلي الحالي بما فيه الأقلية العربية.

الانتخابات الإسرائيلية قد تفاجئنا بأمور كثيرة لأن الناخب الإسرائيلي يغير رأيه وهو ذاهب ليقدّم ورقته، خاصة وأن نظام الفصل بين انتخابات رئيس الوزراء والحزب القائد قد أثبت فشله معهم. والمفارقة أن الذي طالب بالغائه الحزبان الكبيران وليس الأحزاب الصغيرة.

الدكتور/ عبد الغفار الدويك:

يعد النموذج السياسي الإسرائيلي نموذجاً تحكمه النزعة الترابطية من منطلق اقتسام السلطة غير المستندة على قاعدة الأغلبية والتعددية الحزبية (حيث يقتسم السلطة ائتلافات كبيرة) وإذا كان مفهوم النزعة الترابطية مفهوماً أوسع يغطي الممارسات غير الرسمية وكذا الهياكل المؤسسية ذات الأهمية البالغة في إسرائيل، فإن هذا ما يؤكد أن الديمقراطية في إسرائيل ديمقراطية توفيقية، وهي نتيجة لحالة التنافس بين المؤسسات السياسية، ويعد تراجع لديمقراطية الأغلبية المعروفة في النظم السياسية، وتلك حالة تعطي الفرصة لزيادة الوزن النسبي للأحزاب الدينية وقدرتهم على التأثير في القرار السياسي.

وبعيداً عن التنبؤات أو تحديد من هو رئيس الوزراء القادم في إسرائيل (يناير ٢٠٠٣) سيحسم شعب إسرائيل الأمر تحت تأثير متغير مستقل هو الأمن ومتغير تابع هو الأزمة الاقتصادية، إضافة إلى متغيرات عديدة طرأت على المجتمع الدولي على أثر أحداث سبتمبر والتي استغلتها إسرائيل بكافة مؤسساتها لدفع شعب إسرائيل ليكون طرفاً فيما يسمى بالحرب ضد الإرهاب وتصنيف المقاومة الشرعية لشعب فلسطين تحت هذا المسمى... وفي ظل هذه الحالة من القناعة سيؤيد شعب إسرائيل الحزب الذي يقدم له البديل وهو الأمن.

السلام فى برامج الأحزاب الإسرائيلية : ندرك أن السلام بالنسبة لإسرائيل لا يتجزأ لكنه يطرح من خلال مجموعة من البرامج الحزبية بصياغات متعددة لتحقيق الغاية من وجهة نظر ثوابت الدولة وفى هذا الإطار هناك أربعة برامج للسلام :

الأول، السلام اليميني بزعامة الليكود فهو داعي إلى حسن الجوار مع الفلسطينيين دون إقامة دولة لهم والقدس عاصمة موحدة لإسرائيل مع تعزيز حركة الاستيطان مع ضمان إسرائيل لحرية العبادة والوصول إلى الأماكن الدينية، وداخل هذا التيار هناك سلام "ليبرمان" (حزب إسرائيل بيتنا) الداعي للترحيل الجماعي للفلسطينيين.

الثاني، هو السلام اليساري بزعامة حزب العمل الداعي للسلام وفق مشروع كلينتون مع إقامة جدار فاصل عن الفلسطينيين والاستعداد للانسحاب الثالث الذى يعيد للفلسطينيين ٢٣% من الأراضي المحتلة وضمها إلى المنطقتين أ و ب (المحتلة حالياً) ليصبح ٦٥% من المناطق تحت السيطرة الفلسطينية وفى قلب اليسار حزبي حداث وميرتس والأخير يدعو لفرض نظام الوصاية الدولية لإعادة هيكلة السلطة الفلسطينية.

الثالث، وهو يقع بين التيارين السابقين ويسمى "السلام الوسطى" وأقواه حزب شينوى الذى تركز برامجه على علمانية الدولة وحماية المجتمع من القهر الديني وهذا التيار يدعوا إلى السلام مع الدوائر الفلسطينية المعتدلة لكنه يتحفظ على حق عودة اللاجئين مقابل إقامة دولة فلسطين واحترام حرية الأديان الثلاثة بالقدس.

الرابع، وهو "سلام التيار الديني"، وفى أوله (حزب المفدال) وهو فى غالبيته يدعو إلى إسرائيل الكبرى مع تأييد الفصل الأمني الحالي وتجميد الوضع الراهن حول الصراع فى قضايا الدين والدولة والتمسك بالقدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل وفيه يرى (حزب شاس) أن التوراة هي دستور الدولة ورفض قيام دولة فلسطين وبينهما يقف "حزب يهودا تورا" الداعي لبعض الحلول الوسط.

إن الأحزاب والحركات الدينية في إسرائيل برغم اختلافاتها السياسية والعقائدية تسعى إلى تحويل إسرائيل إلى دولة دينية تحكمها مبادئ التوراة ومن أجل ذلك اختارت الصهيونية الدينية طريق التكيف والتعاون مع الحركة الصهيونية، أما التيار الديني اللاصهيوني فقد عمد إلى الانعزال عن الفكر الصهيوني والانحصار في الفكر الأرثوذكسي.

أما الأحزاب العربية فتجمع في برامجها على إقامة دولة فلسطين في حدود ما قبل ١٩٦٧ والاعتراف بالقدس عاصمة لدولتين مع تأييد حق العودة.

بعد عرض هذه البرامج، فإن الحالة الدينية التي تمر بها إسرائيل تعبر عن حالة من الحرب الثقافية ولكنه بمفهوم تحقيق الأهداف وهو ما ينخدع فيه البعض ويطلق عليه خطأ مؤشرات الحرب الأهلية، فيهود إسرائيل متوحدون في اتجاه مذهبي واحد هو "الوعد" كما تؤكد التوراة وموقف الدولة الإسرائيلية برجماتي في استخدام المتدينين كورقة ضغط وهم يدركون ذلك ويقدرعون العائد من هذه الحالة ويمارسون دورهم القيادي لأن الدولة لا زالت في حاجة إلى الشريعة وحكمائها لحمايتهم وهنا يظهر تحديد لمعنى التطرف حيث ينفي المتدينين هذا الوصف عن الجماعات والحركات الدينية ويطلقونه على الخارجون عن "الشريعة اليهودية" إن هذا التوصيف يؤكد أن المجتمع الإسرائيلي سوقاً للأيديولوجية والعقيدة الدينية معاً وتعتبر الحركات والأحزاب الدينية تنظيمات برجماتية في نظرتها وتعاملها مع القضايا المختلفة باستثناء التشريعات الدينية حيث يلجأ المتدينون إلى تجزئ القضايا المثارة إنطلاقاً من رؤية نفعية، ويرو أن هناك قضايا يعد التنازل عنها تراجعاً عما شرعه الرب لليهود فلا تراجع عن القدس أو المستوطنات أو عودة اللاجئين، كل هذه القضايا لها مرجعية تأويلية يمكن مناقشتها.

الوزن النسبي لقوة التيار الديني : وفي دراسة خاصة للدكتور/ خليل الشقاعي عن درجة التدين وتأثيرها على عملية السلام في العقدين الأخيرين وذلك ارتباطاً بمدى الالتزام بالتعاليم الدينية، كان غير الملتزمين بالتعاليم ٣٤% عام

١٩٨١، وبلغت ٢٥% عام ١٩٩١ وصلت إلى ٢٣% عام ٢٠٠٠، وهو ما يعنى أن هناك صعود فى درجة الالتزام الدينى بمختلف درجاته حيث وصلت نسبة الملتزمين بكافة التعاليم الدينية ١٠% عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت ٩% عام ١٩٩١ وصعدت نسبة الملتزمين ببعض التعاليم من ٤٣% عام ١٩٨١ إلى ٤٨% عام ٢٠٠٠، أي أن هناك حراك يتم فى مستوى غير الملتزم إلى مستويين هما الملتزم ببعض أو بمعظم التعاليم الدينية، والمتوقع أن يتم تفريغ هذين المستويين مستقبلاً لصالح الملتزمين بكافة التعاليم الدينية وهم الأكثر تشدداً.

وعن حجم القوة السياسية للتيار الدينى اليهودي فى إسرائيل فقد تضاعفت قوة المتدينين خلال العقدين الأخيرين من ١٠ مقاعد عام ١٩٨٠، إلى ١٩ مقعد عام ١٩٨٨، لتصل إلى ٢٧ مقعد عام ١٩٩٩ وذلك من إجمالى ١٢٠ مقعد بالكنيست، وكانت نسبة الأصوات المؤيدة للتيار الدينى من إجمالى الأصوات ١٠,٢% عام ١٩٨١، وبلغت ١٤,٨% عام ١٩٨٨، وصعدت إلى ٢١,٢% عام ١٩٩٩ (والأخيرة موزعة على النحو التالى، ١٣,١% لحزب شاس [١٧ مقعد]، ٤,٢% للمفدال [٥ مقاعد]، ٣,٩% لحزب يهودا تورا [٥ مقاعد]).

ومن استقراء هذه الأرقام نجد تصاعد تدريجي وحثيث للتيار الدينى قد يعبر حاجز الـ ٢٥% من قوة التمثيل النسبي للكنيست فى انتخابات يناير الجارى.

ومع احتمالات صعود وزيادة رصيد المتدينين، سواء فى عدد المقاعد بالكنيست أو الحقائب الوزارية فى ظل اقترابهم من قمة السلطة سيتغير الكثير من الواقع فى إسرائيل، من برامج تربوية وتعليم وبرامج إعادة التنشئة الدينية والاجتماعية للمهاجرين الجدد القائمة على قواعد عنصرية وأرثوذكسية وهو ما يعنى بزوغ أجيال جديدة أكثر تشدداً بعد عقدين من صعود الأحزاب الدينية (القوة الثالثة حالياً فى النظام السياسى وغير بعيد أن تقفز الأحزاب الدينية إلى القوة الثانية فى ظل ازدياد رغبة الفرار من تأييد الليكود والحفاظ على قوة اليمين المتشدد من خلال المتدينين)، ومن هنا تأتى أهمية الحوار مع الآخر - من موقف الوعي - ومن

المؤسف أن هناك قوى تعمل فى الاتجاه المضاد دونما تقديم بديل اللهم إلا تأكيدها على استمرار العنف.

دعوة للحوار : إن الحوار لا يعنى الاستسلام، لكنه يعنى بداية الطريق للفهم وبالتالي الاقتناع وخلق أجيال جديدة قادرة على فهم الآخر والوعى به ... فالفهم والوعى أولى خطوات تقدير الموقف الصائب خاصة فى ظل استمرار "حالة عدم الثقة التاريخية"، وأقول أن الحكومة القادمة سواء كانت ائتلافية أو وطنية لن تتحول بسهولة عن الإرث الليكودى.

وبرغم الاختلافات التفسيرية للتوجهات السياسية فى إسرائيل إلا أن الأمر أعمق من ذلك بكثير فليس ثمة خلاف مع الديانة فهى ديانة سماوية يلزم احترامها ولكن الخلاف مع تأويلات شابها التطريس التاريخي خلال قرون عديدة بحيث باتت ثبتا اكتسب فيها القول اللاحق شرعية الأصل. كما أن معالجة الحوار الديني حتمية تاريخية وهى قضية شائكة يلزم الاقتراب منها بحذر من خلال مستويين رئيسيين - غير المستويات الفرعية - وهما مستوى الأداء الدينى (الخاص بالعبادات والطقوس) وهى غير مسموح بمساسها لقدسيته. والمستوى الثانى المستهدف هو مستوى التأويلات التى تقوم على اعتبارات سابقة وبالتالي مراجعة التأمل الفكرى والاجتماعى حولها وفى هذا الإطار يمكن رصد خمسة أطراف على مستوى الحوار مع الآخر، الأول : وهم العلمانيين الرافضين لعلاقة الدين والدولة وهم غالبية شعب إسرائيل، والثانى : المنتمين إلى المؤسسات الدينية فى هيكلها الرسمى الوزارى والمؤسسى، والثالث : وهم المنصرفين عن الدين والذين يمارسون الطقوس عند الحاجة وهم الأقرب للطرف الأول، والرابع : المتدينون بالسياسة الناشطون بالدين سياسياً، وهم غالبية الممثلين فى الأحزاب الدينية بتياراتها المختلفة، والخامس : هم أهل التدين من خلال تجارب روحية وهم الأقرب إلى التصوف، والمستهدف من الحوار هو الطرف الرابع حيث يلعب دوراً مؤثراً فى باقى الأطراف.

ولصدق النوايا، على الجميع أن يتحلى بشرف أخلاقيات الصراع، وأعتقد أن دعوات فكرية صادقة وأمنية قد بدأت من منطلقات فكرية معتدلة، لتهدئة صورة الخطاب وتهئية المناخ، فنحن في حاجة إلى دعم الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني مع الآخر بعيداً عن ديماجوجية المتاجرة بالقضية في هذا الظرف التاريخي دعماً للاتجاه الرسمي وليس بعيداً عنه، ويشارك فيه العديد من البلدان الداعمة والقوى المؤيدة للسلام. ويمكن أن يقام تنظيم يعبر عن تحالف القوى المعتدلة وCoalition of Moderate Forces وهى التى يمكن أن تحمل على عاتقها مسئولية الحوار مع التركيز على شركاء معتدلين من إسرائيل بدلاً من العودة إلى المربع رقم واحد.

الخبرة التاريخية : لقد حذر الرئيس مبارك أكثر من مرة من الزج بالدين إلى حلبة الصراع إدراكاً منه بخطورة هذا المنحدر الشديد كما طالب بحل توافقي للقدس لمكانتها الدينية في كافة الأديان السماوية خاصة أن المنطقة قد مرت بتجربة ومأساة تاريخية لا زالت تعاني من أثارها المعنوية.

وأعتقد أن غالبية التيارات الدينية في إسرائيل تسير على عكس هذا الاتجاه مستغلة في ذلك دعاوى دينية صاعدة في الولايات المتحدة ومتأثرة بالصهيونية، ومن الخبرة التاريخية عند إدارة صراع في إطار العقائد الدينية عادة ما يستهدف الأطراف المتصارعة أن تكون المباراة صفرية ومن هنا تأتي أهمية هذه التحذيرات والتي تدعو إلى تحمل المسؤولية وجدية الحوار مع الآخر على أن يكون هذا الحوار إيجابى والأمر صعباً في بدايته طويلاً في مسيرته لكنه لابد أن يبدأ لأن البديل أخطر والخسائر أفدح في ظل هذا الظرف التاريخي والعالم والشعوب ليست في حاجة لطرق أبواب هذه المأساة من جديد.

أريد أن أستنتج بعض الخلاصات التي خرجت بها من النقاش:

١- أننا فعلا في حاجة ماسة لدراسة إسرائيل من الداخل، وأن هذا النشاط مفيد جدا على مستويين؛ الأول: هو المستوى الأكاديمي، لأن كل موضوع قابل للدراسة، والثاني: هو المستوى السياسي، فيما أنك تدرس موضوعا يشكل تهديدا لأمنك الوطني، فالمفروض أن تكون دراستك دقيقة ومعقدة، إن كان صانع القرار عينه عليك وأذنه معك، فإنه يدير الصراع بطريقة أكثر رشدا. وأنا للأسف الشديد عندي هذا الإحساس، أن إدارتنا للصراع العربي- الإسرائيلي على مستوى القيادات السياسية، بل على كل المستويات المختلفة لم تكن بعد دراسة أو استماع إلى متخصصين، وهناك قرارات تاريخية، اتخذت بدون معرفة حقيقية، وهو ما جعلنا نخسر في كثير من جولات هذا الصراع، وكان في الإمكان إدارة الصراع بشكل أكثر رشدا لو إستمعنا للمتخصصين، ونظرنا إلى البدائل ودرسناها.

٢- على مستوى إسرائيل من الداخل، أو على المستوى الأكاديمي، الصورة التي استنتجتها من هذه الندوة تقول: مطلوب التدقيق في المصطلحات عند دراسة إسرائيل من الداخل. حتى حين نتحدث عن مصطلحات اليمين واليسار، لأن إسرائيل مجتمع له خصوصية شديدة، لأن له مشروعا ذا طابع خاص، إذ إن تكويناته الاجتماعية والسياسية الإثنية، بطبيعتها مختلفة عن تكوينات المجتمعات الأخرى، لذلك عندما نضع اليسار واليمين، نضعهما في إطار المشروع الصهيوني، وعندما نضع الاختلافات الاجتماعية والصراع الطبقي نضعهما في إطار المشروع الصهيوني، إذا لم يكن ذلك في أذهاننا ونحن ندرس المجتمع الإسرائيلي، نحصل على استنتاجات مختلفة.

٣- كانت قناعتني منذ أن كتبت كتاب "مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة"، أننا في مرحلة إدارة الصراع ولسنا

في مرحلة تسوية الصراع. وإسرائيل تدير الصراع بوسائل أخرى، انتقلت من وسائل معينة إلى وسائل أخرى، ونحن أيضا ونحن ندير الصراع ننتقل من وسيلة إلى أخرى، لكن ليس هناك نضج لتسوية سياسية، لا المجتمع الإسرائيلي ناضج لتسوية سياسية مقبولة إسرائيلية، ولا المجتمع العربي ناضج لتسوية سياسية مقبولة إسرائيلية، وهنا المأزق الحقيقي، وبالتالي علينا ونحن ندرس المجتمع الإسرائيلي من الداخل، من منظور ترشيد إدارة الصراع مع إسرائيل، أن ندرسه بدقة شديدة، لنرى مع من نتحدث حتى نصل إلى تسوية، لأنه لا يوجد أحد يتحدث عن تسوية حقيقية، لكن هذا ليس معناه أن نرفض المجتمع الإسرائيلي برمته، لأنه عند إدارة الصراع قد يكون مطلوبا منك أن تضعف الخصم إلى أقصى درجة، وتقوي وتبني البناء الذاتي إلى أفضل درجة ممكنة، وبالتالي نرى حجم التناقضات، فقد يكون لنا مصلحة ما في تعميق هذه التناقضات في وقت من الأوقات، وقد يكون في فترة ثانية من المصلحة أن لا تعمق هذه التناقضات وتدفع باتجاه تجمع معين، حتى تستطيع على الأقل درء خطر معين.

٤- كل ما سمعته من المتخصصين يؤكد قناعتني بأنه لا يوجد اتجاه سياسي داخل إسرائيل يحمل مشروعا للتسوية يمكن قبوله من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أو من الوسط، فكم من الحكومات تفاوضنا معها، إذا اعتبرنا أن بداية التسوية كانت مع زيارة الرئيس السادات للقدس، فكم من الحكومات مرت علينا؟ وإذا اعتبرنا أن التسوية الحقيقية بدأت منذ مؤتمر مدريد، فقد جربنا كل أنواع الحكومات: الحكومة التي يقودها حزب العمل، والحكومة التي يقودها حزب الليكود، وحكومة الوحدة الوطنية، وبالتالي عرفنا بالضبط ما هو أقصى ما تستطيع أياه حكومة تقديمه.

٥- أعتقد أن المجتمع الإسرائيلي ليس خاضعا لتناقضاته الداخلية، وإنما هو مجتمع قابل للتطوير باستمرار من خلال طبيعة التحدي الموجودة أمامه عربيا ودوليا،

بمعنى أن الوضع الدولي يؤثر على الوضع الإسرائيلي، والوضع الإقليمي أيضا يؤثر على الوضع الداخلي في إسرائيل، وبالتالي فهو قابل للتطوير، لأننا نرى أن الحكومات الائتلافية تتشكل في لحظات معينة، ويمكن أن تلحق ضررا جسيما بنا في لحظة من اللحظات، ويعني هذا أن المجتمع الإسرائيلي مليء بالتناقضات، ولكنه يتكامل ويحتشد عندما يواجه تحديا خارجيا حقيقيا، ويتفتت ويغوص في تناقضاته عندما يكون على المستوى الإقليمي والدولي في حالة استقرار، وعندما لا يجد تحديا حقيقيا يحفزها على التكامل.

٦- هناك اتجاه واضح من عام ١٩٧٧ حتى هذه اللحظة - سواء مع تعمق عملية السلام أو حتى قبلها - في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، وعندما نقوم بدراسة الانتخابات الحالية سنجد أن اليمين بتتويجاته المختلفة هو الذي يحصل على أرض متزايدة، وبالتالي فإن مشروع السلام الحالي أدنى بكثير من السقف الذي في الإمكان التعامل معه عربيا، لكن حتى اليسار الإسرائيلي بما في ذلك حزب العمل وما طرأ عليه من تغيرات ليس لديهم مشروعا يكون سببا في تحول عربي يستطيع أن يساعد، وهو ما يعطي رؤية واضحة لطبيعة التحدي الذي قد تسفر عنه الانتخابات الإسرائيلية.

والسؤال ما هو موقفك كعربي إذا كان لديك القدرة على التأثير في الداخل الإسرائيلي؟ وما هي مصلحة الطرف العربي في الانتخابات الإسرائيلية القادمة؟

هناك مجموعة مصالح، أن يكون لديك أكبر عدد من الناهيين العرب، أو من النواب العرب في الكنيست، كلما استطعت أن أصل لأكثر عدد من النواب العرب في الكنيست كلما تمكنت من إمتلاك القدرة على أن أكون فاعلا في تشكيل الائتلافات الحكومية، أو إسقاطها، أو منع ائتلاف أو تشكيل حكومة وحدة وطنية.

من مصلحتنا أن يكون هناك يسار، وبالذات في الاتجاه الذي يقوده متسناع، لأنه قادر على الحيلولة دون تشكيل حكومة يمينية منفردة تتمتع بأغلبية كبيرة أو مطلقة، وليس من مصلحتنا أن يكون هناك ائتلاف حكومي، وفي رأيي أن أخطر ما يمكن

أن يحدث في إسرائيل من وجهة النظر العربية هو أن تكون الخريطة الانتخابية في إسرائيل قادرة على إفراز حكومة وحدة وطنية، لأنها حكومة لا تستطيع أن تفرض السلام، ولكنها تستطيع أن تفرض الحرب وتحققها، حكومة تكسر عظام الفلسطينيين، وتحاول سحق الانتفاضة.

وبالتالي أتصور أنه لو في الإمكان التأثير على الانتخابات أو منع شارون - في حالة نجاحه - من أن يشكل حكومة وحدة وطنية، أو يظل اليسار به من القوة بحيث لا يدخل في ائتلاف مع الحكومة، ويبقى في المعارضة، ومن ثم تصبح الحكومة ضعيفة.

أتصور أننا في ظرف إقليمي ودولي دقيق جداً، وخصوصاً مع احتمالات ضرب العراق، كما أن شارون ستسبح له الفرصة إذا نجح في الانتخابات، خاصة لو شكل حكومة مع اليسار، فهي سوف تكون بشروط اليمين، لأنه سيكون الكتلة الأكبر، وسيستخدم هذا اليسار كسند ولسان حلو للعالم الخارجي، وفي الوقت ذاته يضرب ضربات ساحقة، وأتصور أن الضربة القادمة ستلحق بالجهاد وحماس، ولا أستبعد أن يكون هناك تحرش بحزب الله وسوريا وإيران، ويبقى هناك مخطط لمحاولة سحب الولايات المتحدة لتوسيع نطاق الحرب بعد العراق من أجل تصفية كل مواقع المقاومة في المنطقة العربية.

لذلك فأنا أرى أن الانتخابات القادمة من منظور إدارة الصراع العربي الإسرائيلي انتخابات مهمة جداً، والصوت العربي في الداخل مهم جداً، وقد كنت نشرت مقالاً في جريدتي الحياة والشرق الأوسط، تساءلت فيها حول إمكانية انتخاب متسناع، وما إذا كان انتخاب متسناع سيؤثر على الأحداث. أنا أتمنى أن يكون متسناع رئيساً للوزراء لا لسبب أنني أتصور أنه يحمل مشروعاً قابلاً للتحقيق، ولكن يمكن على الأقل أن تحدث بنجاحه تهدئة وتبدأ المفاوضات، ويجتمع بعرفات نفسه، لأن أهم نقطة في برنامج متسناع أنه يقول إنه مستعد لبدء جولة مع السلطة الفلسطينية أي مع ياسر عرفات، أي أنه لم يطالب بوقف كامل لإطلاق النار. هذا

هو الاتجاه الذي في إمكانه أن يخفف من حدة الاحتقان ويفوت على شارون فرصة تصفية كل مواقع المقاومة، سواء على الساحة الفلسطينية، أو على الساحة العربية.

الدكتورة / نادية مصطفى:

اشتركت المداخلات السابقة في الاهتمام بالمحاور السابق تحديدها بعد طرح السفير/ محمد بسيوني، ولكن توجد ثلاث نقاط لم تحز على تركيز أكبر وتحتاج إلى مزيد من التفكير والنقاش، وهي:

أولاً: المقاومة الفلسطينية وأثرها على العلاقة بين اليمين واليسار منذ فترة، وفي ظل حسابات الانتخابات الإسرائيلية، هل تصاعد المقاومة يدفع بفرص نجاح اليمين أم العكس؟

ثانياً: آثار الإطار الإقليمي والعالمي والمحددات الإقليمية والعالمية على عملية التفاعل بين القوى السياسية داخل إسرائيل، ومن ثم على مسار عملية الانتخابات ومن ثم إذا كان باستطاعتنا التعويل على نتائج هذه الانتخابات.

ثالثاً: ما هي السيناريوهات المتوقعة في حالة فوز كل من اليمين واليسار، فهل نستطيع تناولها فما تبقى من وقت ؟ على أن يتم استكمالها في الحلقة التالية التي سيتم عقدها بعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية وإعلان تشكيل الحكومة الجديدة.

السفير/ محمد بسيوني:

أريد التعليق على بعض النقاط التي طرحتها المداخلات السابقة :

النقطة الأولى : موقفنا الرسمي من القدس هو الآتي:

١- أن تكون القدس الشريف (الشرقية) هي عاصمة الدولة الفلسطينية وأن تكون بحدود ٦٧.. لأنه حسب حدود القدس عام ٦٧ قبل الاحتلال الإسرائيلي كانت مساحة القدس ٢١ كيلومتر مربع، شرقية وغربية. شرقية كانت ٦ كيلو متر مربع،

وغربية ١٥ كيلو متر مربع، ولكن إسرائيل قامت بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية إلى مساحة القدس، فكبرت العاصمة من ٢١ كيلومتر مربع إلى ١٠٨ كيلومتر مربع. لذلك نحن نقول أن القدس الشرقية وفق حدود عام ٦٧ هي العاصمة للدولة الفلسطينية، ونرفض ما يقوله الإسرائيليون والأمريكيون من أن الأحياء العربية في القدس تكون عاصمة للدولة الفلسطينية والأحياء اليهودية والمستوطنات تضم على القدس الغربية لتكون عاصمة الدولة الإسرائيلية

٢- يمنع منعاً باتاً- وتعتبر خطوطاً حمراء- وضع أي مقدسات إسلامية أو مسيحية تحت سيادة إسرائيلية. وهي جميعاً في مساحة ١ كيلو متر، في منطقة القدس القديمة، وتشمل أربعة أحياء: الحي الإسلامي الذي يوجد به الحرم القدسي الشريف وأعني المسجد الأقصى وقبة الصخرة والمصلى المرواني.. والحي المسيحي ويشمل كنيسة القيامة، والحي اليهودي، والحي الأرمني.

٣- أن تبقى مدينة القدس مدينة مفتوحة يسمح فيها بحرية المرور والعبادة لجميع الأديان.

٤- في حالة وجود مقدسات مع أي طرف لا يجوز الحفر أو التنقيب تحتها.

النقطة الثانية : هي موضوع الدولة الفلسطينية

إذا كانت وجهة نظر شارون هي إقامة الدولة الفلسطينية على ٤٢% ويطالب بمنطقة أمنية من الشرق على طول غور الأردن، ومنطقة أمنية من الغرب بعمق ٧-٥ كيلو متر على طول الخط الأخضر وهو الخط الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل، كما يسيطر على المجال الجوي، وعلى المنافذ الدولية، وتوَجَّل الموضوعات الخمس الرئيسية وهي القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه إلى مرحلة قادمة. معنى ذلك أن يؤجل الصراع إلى مرحلة بعيدة، وهو ما يعني استمرار الصراع. هذه وجهة نظر شارون من ناحية الدولة الفلسطينية. ولكننا لا نقبل بأيها اتفاقيات مرحلية أخرى، ولا بد من حل نهائي.

لا بد أن يكون هناك أساس، وهو القرار ٢٤٢، وحدود ٦٧، مع إمكانيات حدوث تعديلات طفيفة من كلا الجانبين، بحيث أنها تكون بالقيمة وبالمثل. والقرار ٣٣٨، والقرار ١٣٩٧ الصادر في ٢٠٠١/٣/١٢ الذي ينص على إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة. بالإضافة إلى اعتمادنا على خطاب بوش الذي عبر عن وجهة نظر الولايات المتحدة في ٢٠٠٢/٦/٢٤، الذي ينادي بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في أمن متبادل، وكل هذا كلام يوجد في خريطة الطريق، وهي الخريطة التي أعدتها اللجنة الرباعية: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا الاتحادية، والأمم المتحدة.

النقطة الثالثة: خريطة الطريق:

أولاً: ترجمة خريطة الطريق ترجمة خاطئة، وهي ترجمة حرفية، خريطة الطريق هي خطة العمل، أو بمعنى البوصلة، وليست خريطة محددة، نحن لدينا خرائط طريق، لأنه قدمت عدة صياغات: الصياغة الأولى كانت يوم ١٥/١٠/٢٠٠٢، عدلت يوم ٤/١١/٢٠٠٢، ثم عدلها الاتحاد الأوروبي في يوم ١٤/١١/٢٠٠٢، ثم تم استطلاع وجهات نظر الأطراف، وقدمت بصياغتها النهائية يوم ٢٠/١٢/٢٠٠٢، وكان من المفروض أن يعلن عنها لكن الولايات المتحدة طلبت عدم الإعلان لتحقيق رغبة شارون.

أقول أن التعديل الأخير كان الأفضل بالنسبة لنا، فقد استمعوا للملاحظات التي قلناها، فخريطة الطريق السابقة كانت تقول إن تجميد الاستيطان يتم في المرحلة الثانية،

ثانياً: خريطة الطريق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: من يناير حتى شهر مايو ٢٠٠٣، يتم فيها، إصلاحات السلطة الفلسطينية، إجراء الانتخابات، عودة إسرائيل إلى حدود ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ قبل اندلاع الانتفاضة.

المرحلة الثانية: تبدأ من يونيو حتى ديسمبر ٢٠٠٣، والشيء الرئيسي في هذه المرحلة هو إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، أي بالحدود التي هي عليها الآن، وتؤجل الموضوعات الرئيسية الخمسة سابقة الذكر. وخلال هذه المرحلة يجرى عقد مؤتمر دولي من أجل دفع عملية الإصلاحات ومن أجل إقامة الدولة بحدود مؤقتة.

المرحلة الثالثة أو النهائية: تبدأ في يناير ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٥ (الاتحاد الأوروبي ينادي بأن تكون في يونيو ٢٠٠٥، الولايات المتحدة تركت الفترة مفتوحة خلال سنة ٢٠٠٥)، خلال هذه المرحلة يتم إجراء المباحثات حول الحل النهائي والتوصل إلى اتفاق لدولة فلسطينية مستقلة وفق حدود ١٩٦٧، ووفقا للقرارات ٢٤٢، و٣٣٨، و١٣٩٧.

وقد يتسلل البعض: ماذا يضمن عدم لجوء الإسرائيليين إلى تفسيرات مختلفة؟ وماذا يضمن تنفيذهم للخطة؟ وهذا وارد.

لو عدنا إلى خطاب كولن باول يوم ٢٠٠١/١١/١٩ لوجدنا أنه قد قال ثلاثة أشياء: دولة فلسطينية؛ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ تجميد كامل للنشاط الاستيطاني. لذلك عندما نقول إنهاء الاحتلال أي إنهاء احتلال الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ .. وعندما نقول الولايات المتحدة إنهاء الاحتلال معناها أنها تحل مشاكل كثيرة جدا، فهي تحل مشكلة الحدود، ومشكلة القدس، ومشكلة المياه.

يبقى موضوع واحد فقط هو موضوع اللاجئين، نحن في مصر نعمل الآتي:

١- مرحلة تهدئة. أنا لا أحاول التهدئة في الجانب الإسرائيلي ولكن مع الطرفين. فالرئيس يبعث مبعوثا ليس لطرف دون الآخر، ولكن للاتين من أجل خلق المناخ الملائم للمفاوضات.

٢- بعد ذلك الجلوس على مائدة المفاوضات للتحدث عن الخمس موضوعات المشار إليها.

وقد يعلق البعض قائلًا أن كل الطروحات الأمريكية والإسرائيلية تطلب منها وقف المقاومة كشرط لأي تقدم في المفاوضات ومن ثم يتساءل: هل المطلوب أن نذهب إلى المفاوضات ونحن مجردون من الأسنان؟!

أقول أنه بالنسبة للانتفاضة، أتساءل هل الهدف هو أن أقتل أحداً وأحد يقتلني؟ أم الهدف أن أحصل على أرضي وإنشاء الدولة الفلسطينية؟ الهدف هو إقامة الدولة الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة. من أجل تحقيق هذا الهدف هناك عدة أساليب. لن يعطي أي رئيس وزراء إسرائيلي الأرض متبرعا، ولكن لا بد أن يكون مجبرا عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا أو بردي معنوي، كأن تمتلك إحدى الدول العربية أسلحة الدمار الشامل. بدون واحدة من هؤلاء لا يجدي.

كيف حصلت مصر على أرضها؟ مصر حصلت على أرضها من خلال ٧٣، ثم ذهب السادات للقدس وبدأنا نتفاوض، ولما أتت مشكلة طابا أخذناها بالقانون الدولي والتحكيم.

إذن الانتفاضة في حد ذاتها ليست هدفا. الهدف هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي واستعادة الأرض العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية.

اليوم العالم كله بعد أحداث ١١ سبتمبر يعتبر أن الإرهاب هو قتل المدنيين أو ترويعهم، وعلى ذلك فإن أي عملية تحدث يقولون أنتم إرهابيون، وأنا أول واحد أوافق إذا كنت تقدر على تحقيق نصر عسكري، إنما توجد وسائل أخرى. ليست الحرب هي الهدف.

شارون استطاع أن يقنع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأنه يدافع عن نفسه. لما حضر الجنرال زيني ليري ما يحدث في إسرائيل لم تنتظر [حركات المقاومة] وتمت عمليات وهو موجود. كان يجب أن تنتظر حتى يرحل. توجد علامات استفهام كبيرة على توقيتات العمليات.. أنا لا أقول وقف الانتفاضة، ولكن يجب أن تستخدم الانتفاضة في التوقيت والزمان والمكان المناسب.

الدكتور / عماد جاد:

النقطة الرئيسية التي تؤخذ على متسناح أنه كان رئيس بلدية، وليس عنده خبرة سياسية في التعامل على المستوى الإقليمي والدولي. وبالتالي ربما يكون أسوأ سيناريو من وجهة نظري هو حكومة الوحدة الوطنية، لخبرة شارون وحكته في إدارة المعارك السياسية.

مسألة أثر المقاومة والانتفاضة مسألة طويلة جدا. هناك انقسام في الرأي العام الإسرائيلي، البعض يرغب في التخلص من الأرض المحتلة لوقف الانتفاضة، والبعض يرى أن الفلسطينيين يريدون تدمير إسرائيل ولذا يجب الاستمرار في مواجهتهم. الانتفاضة في رأيي تتطلب دراسة كيف نجعل الأصوات العائمة تتجه نحو اليسار وليس اليمين.

أسوأ ما تتعرض له القضية الفلسطينية هو الدخول في مفاوضات سرية بعيدا عن الإطار العربي على غرار أوسلو.

الدكتور / أحمد جراد:

الحقيقة لا يوجد شك في أن المجتمع الإسرائيلي دائما ينطلق من الخوف من الآخر، وهذا ناجم عما حدث في الهولوكوست وعداؤه للعرب والفلسطينيين، ليس لأنهم هم الذين نفذوا الهولوكوست، ولكن لتصوره أنهم سيكونون القاتل القادم لليهود.. شارون استغل هذه النقطة أسوأ استغلال.. وزعم أن الفلسطينيين رفضوا عرضا سخيا في كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠، لأنهم لا يريدون حلا سياسيا ولكن يريدون تدمير إسرائيل وقتل اليهود، هذا ما ركز عليه شارون وركز عليه الإعلام الأمريكي ونجح إلى حد كبير في استقطاب الرأي العام الإسرائيلي.

الانتفاضة فعلا لها تأثيرها على الانتخابات الإسرائيلية، وللأسف اليمين وشارون نجحا في استغلال هذا الأمر لصالحهم.

الدكتور / محمود عبد الظاهر:

أعتقد أن الولايات المتحدة بموافقتها على إرجاء إعلان خريطة الطريق إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية دعمت شارون، لأنها لو أعلنتها فسوف يبدو وكأن هناك تنازلا قدمه شارون وقدمته الإدارة الإسرائيلية الحاكمة. لكن هل هناك ضمان يتم اتخاذه فعليا على أن هذه الخريطة لن تتغير ثانية؟

الأستاذ / جلال الدين عز الدين:

نلاحظ في المرحلة الأخيرة غياب سلطة المؤسسة كالدولة والحزب، وبروز تيارات متجاوزة للمؤسسات والانقسامات السياسية، خصوصا أنه يوجد في كل حزب تناقضات كبيرة، ومن ثم من الممكن أن نقول أو نفكر في وجود تيارات متجاوزة للبنى التنظيمية التقليدية خصوصا في مسائل تتجاوز هذه الانقسامات، مثل الانسحاب من جنوب لبنان، الذي كان يحظى بنوع من التوافق بين تيارات من مختلف التنظيمات السياسية. وفي هذا السياق يمكن فهم حركات السلام الصغيرة التي تحدثت عنها الدكتورة إيمان حمدي، ووجود تيار متجاوز للأحزاب يمكن التقاطه.

لا يوجد لدي أي خلاف حول ضرورة ترافق الدبلوماسية مع المقاومة، لكن يجب أن تستثمر الدبلوماسية ثمار المقاومة. نحن نرى أن المقاومة تتصاعد لكن السقف السياسي هبط في المفاوضات من الناحية العملية. ومن ثم هنا نتكلم عن كفاءة الإدارة الدبلوماسية للصراع العربي - الإسرائيلي، مقارنة بقوى المقاومة. النمط العام الذي نراه اليوم أن المقاومة تتصاعد والتضحية تتزايد والآثار على المجتمع الإسرائيلي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا - وليس فقط مجرد قولنا أننا قتلنا كم إسرائيليا - فالواقع أن إسرائيل تتضرر بشدة. النمط العام أنه يوجد صعود للمقاومة، وقدرة أكبر على بلورة هذا الخيار بالنسبة للقوى الداخلية الفلسطينية، بصرف النظر عن موقف السلطة الفلسطينية القائمة، ولكن في المقابل نجد أن هناك

هبوطاً في سقف المفاوضات في الجانب الرسمي على المستوى الفلسطيني وعلى المستوى العربي، ومع انحياز دولي أيضاً ليس له مصلحة حقيقية لدعم العرب، لأنه ينظر إلى ميزان القوى القائم، ولأنه منحاز أصلاً إلى إسرائيل.

من المهم أن ندرس محددات صنع القرار الإسرائيلي في ظل التعددية، أنا أتصور أن ما كان هو ما سيكون، سواء فاز الليكود أو العمل، لأن إسرائيل مشلولة في هذه الفترة، ولا تستطيع أن تتوصل إلى قرار استراتيجي، ولا يمكن التعويل على هذه المسألة. المهم كيف يمكن أن ندفع إلى إجماع داخلي بشأن قضية معينة، من خلال أن يكون لنا موقفنا الثابت الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار من قبل هذه الأطراف المختلفة.

ومن هنا أستطيع أن أقول أنه فيما يتعلق بتأثير الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي، يمكن التمييز بين مستويين: المدى القصير - مثلاً قال الدكتور عماد جاد- يحدث فيه أن الطرفين معا يزدادان قوة: طرف يقول نتخلص من الانتفاضة ونعطيهم أراضيهم، وطرف يقول هذا خطر، نتوحد من أجل مقاومتهم، لكن على المدى الطويل وعندما يثبت أن الانتفاضة لا يمكن كسرها، سوف يزداد الانحياز تدريجياً لصالح خيار الاعتدال والتسوية. لذلك يجب أن يكون خيار المقاومة خياراً استراتيجياً.

ليست هناك مسلمة أن المجتمع الإسرائيلي يتجه باستمرار إلى اليمين، ففي انتخابات ٩٢ اتجه إلى اليسار، وصعد رايبين إلى السلطة لأنه كان قد أتى ببرنامج سلام ويحل للانتفاضة، وفي سنة ٩٩ أيضاً، المجتمع الإسرائيلي كان تواقاً إلى من يزريح نتانياهو ويأتي بحكومة قادرة على صنع السلام في الخارج، ومن ثم لسنا بصدد اتجاه يسير بشكل محدد لصالح اليمين ولكن هناك استقطاب شديد ما بين يمين ويسار وعلمانيين ومتدينين ويهود شرقيين ويهود غربيين، وفلسطينيين ويهود داخل إسرائيل، هذه هي السمة القائمة داخل المجتمع الإسرائيلي، فأنماط الصراع الداخلي فيها استقطاب حاد، ومن ثم فالعملية مشلولة ومتجمدة بسبب قوة كل من

هذه الأطراف، وعلينا أن يكون لنا خيارنا ولا نعول على هذه الحالة الداخلية المشلولة.

الدكتورة/ نادية مصطفى:

أحاول أن أقتنص فرصة للمداخلة. لو لاحظنا الأسلوب الشاروني في إدارة الصراع نجد أنه يوظف أموراً كثيرة، ونحن نأخذ موقف رد الفعل. يوظف - كما طرح المشاركون في الجلسة - كثيراً من الأساليب للتعامل مع حزب العمل وإضعافه، في مقابل اليمين، كلما بدأت عملية السلام يقول إن العرب هم القائمون - بعد النازية - بتصفية اليهود، وبالتالي يركز على مخاطر المقاومة والانتفاضة على اليهود، متناسياً ما يفعله هو بالفلسطينيين أنفسهم، مستغلاً في ذلك الإطار العالمي الذي قدم له فرصة ذهبية مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب ضد الإرهاب ومن ثم هم دائماً في مبادرة لصياغة أساليب لإدارة الصراع على نحو يحقق أهدافهم حول مفهوم الأمن ومفهوم السلام، وأنا أسألك: لماذا نحن دائماً في موقف رد الفعل لهذه الأساليب حيث نصل إلى أن نقول ما يقوله: إن المقاومة والانتفاضة خطر على عملية السلام، ولا نقول إن ما يجريه هو من انتهاكات ضد الفلسطينيين هو الخطر على عملية السلام؟

ومن ناحية أخرى : من الخطورة التعامل مع الموضوع بمنطق براجماتى واقعي محض ينظر للانتخابات الإسرائيلية على أنها لعبة سياسية في دولة قائمة ومتسيدة في المنطقة وفق منطق القوة وعلى نحو تتراجع معه القضية الأساسية وهي قضية الشعب الفلسطيني والأرض المحتلة. وذلك لأنه الآن وعلى عكس التوقعات في ١٩٩٦ - فليس هناك مساحة للأمل بفوز العمل.

ومن ثم فإن دوافع اهتمامنا بالانتخابات يجب أن تتغير. فلا يصبح الأمر هو : من سيفوز العمل أو الليكود ولكن يصبح الأمر هو: كيف يتبين لنا من مناخ هذه الانتخابات خطأ ما ظللنا نعول عليه ٢٥ عام؟ أي السلام مع إسرائيل وكيف يتبين

لنا حقيقة مفهوم الأمن والسلام لدى إسرائيل ومن ثم خطورة الاستسلام - طوال ٢٥ عام - لأوهام إمكانية السلام وما صاحبها من ترهلات حالة السلام الزائفة، التي أسفرت عن تآكل عناصر القوة العربية على عكس نظائرها الإسرائيلية في حين أن السلام الحقيقي لا يتحقق إلا في ظل توازن القوى.

الدكتور/ حسن نافعة:

كما ندرس الإدارة الإسرائيلية للصراع لا بد أن ندرس أيضا الإدارة العربية للصراع، من أجل تحديد الأخطاء التي وقعت فيها الإدارة العربية..

على المستوى الفلسطيني أرى أن كارثة أوسلو أننا دخلنا كالعربة التي يجرها حصانان، حيث إن السلطة الفلسطينية راهنت بالكامل على موضوع التسوية، وعلى أن أسلو ستجج، والفصائل مثل حماس وغيرها راهنت على أنها ستفشل بالكامل. وبالتالي سلكت طريق المقاومة و لحسن الحظ أن أحد المعطيات الأساسية للأنقاضه أنها جعلت فصيلاً أساسياً هو حماس يقود جزءاً من عمليات المقاومة، وبالتالي توحد الشعب كله تقريباً حول خيار المقاومة، لأن أقصى تصور للسلام الذي تعرضه إسرائيل غير مقبولاً فلسطينياً كحد أدنى. أنا ليست لدي أوهام على الإطلاق أنه لا شارون ولا غيره سيتوصل إلى صيغة مقبولة عربياً، لذلك عليك أن تستعد لكل الاحتمالات.

رأيت أن الجزء المتعلق بالإدارة العربية للصراع بما فيها الإدارة الفلسطينية للصراع بحاجة إلى دراسة، لأنك تفترض أن لديك مقدرة عالية على إدارة رشيدة للصراع، ولكنها في الواقع لا يوجد بها أي نوع من الرشد، فنحن لدينا معضلة مفداها، أن الطرف الإسرائيلي ورغم كل تناقضاته هو طرف واحد، فعندما يتم اتخاذ قرار يصبح قراراً إسرائيلياً، أما أنت فعندك على الأقل في المواجهة ست دول تدير الصراع، وعندك في الطرف الفلسطيني (الطرف الأساسي) أكثر من حصان، كل حصان يجز عربة الإدارة في اتجاه مختلف.

الدكتورة / إيمان حمدي:

١- أيهما أفضل لنا: العمل أم الليكود؟ نحن لو عدنا مرة أخرى إلى تأثير الانتخابات على عملية السلام لرأينا أنه لو نجح حزب العمل سوف نقع في خطأ كما حدث مع رابين وباراك، سوف نعطي الخط الأخضر ونرحب به.. فقد يكون اليمين الإسرائيلي على الأقل أوضح، وهو يخربها اقتصاديا، ونجد صورة إسرائيل في الإعلام العالمي تتضرر، أي أنه توجد خسارة. صحيح أن الفلسطينيين هم الذين يصرون على المقاومة وهم الطرف الأضعف، لكن هذه هي معضلة الصراع وهذا توازن الصراع منذ زمن طويل. في النهاية أنا أخاف دائما من الإفراط في موضوع التفاؤل والتعويل على حزب العمل دائما. فقد يكون الليكود أفضل لنا وأضر لإسرائيل.

٢- أما موضوع استغلال شارون ضرب العراق للقيام بعملية ترحيل واسعة للفلسطينيين، فنحن لسنا في عام ٤٨، فلو كانوا يتطورون نحن أيضا نتطور، والفلسطينيين لن يسمحوا بأن يطرد أي منهم. اليمين الإسرائيلي كان قد طرح موضوع الترانسفير من قبل عام ٤٨، أي أن هذا الموضوع طوال الوقت كان مطروحا. واليسار الإسرائيلي في بعض أوساطه- بعد توقيع اتفاقية أوسلو- طالبوا بمغادرة فلسطيني ٤٨، فالترانسفير دائما موجود.

اتجاهات المناقشة وقضاياها

د. نادية محمود مصطفى

أ. جلال الدين عز الدين

تأتي هذه الحلقة النقاشية في سياق الاهتمام المستمر من مركز البحوث والدراسات السياسية، بتحليل الانتخابات الإسرائيلية، باعتبار الداخل الإسرائيلي أحد المستويات الهامة لتحليل الصراع العربي- الإسرائيلي، وتنمّة لأعمال سابقة أهمها كتاب "الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الرابعة عشرة عام ١٩٩٦ ومستقبل التسوية"، الذي أعده الدكتور عبد العليم محمد، ومحاولة لاستجلاء ما يمكن أن تكشف عنه هذه الانتخابات من آثار على:

- خريطة القوى السياسية الإسرائيلية، والنظام السياسي الإسرائيلي.
- اتجاهات السياسة الإسرائيلية بشأن الصراع العربي- الإسرائيلي.
- الاستجابات المطلوبة عربياً ومصرياً تجاه تطورات الداخل الإسرائيلي، وعملية إدارة الصراع.

هذا وقد دارت اتجاهات النقاش حول القضايا الموضحة على النحو التالي:

أولاً: خريطة القوى السياسية الإسرائيلية:

اتفق المشاركون على أن هذه الجولة من الانتخابات الإسرائيلية تأتي في ظرف دقيق بالنظر إلى الانتفاضة الفلسطينية، واحتمالات غزو الولايات المتحدة للعراق، وآثار ذلك على المنطقة العربية بأكملها، والصراع العربي- الإسرائيلي، وأن هذه المرحلة تشهد تحولاً داخل إسرائيل لصالح القوى اليمينية بشكل عام، على حساب اليسار الإسرائيلي، مع التمييز داخل الكتلة اليمينية بين يمين أيديولوجي وبراجماتي يمثل حزب الليكود أساساً، ويمين متطرف ديني وقومي وطائفي، وأن الواقع يشهد

صراعا على أصوات الناخب الإسرائيلي داخل هذه الكتلة. وفي المقابل يشهد اليسار نوعا من الانقسام بين يسار صهيوني يمثل حزب العمل وميرتس، ويسار غير صهيوني يتمثل في بعض الحركات والتيارات المجتمعية. وأن حزب العمل بدأ يفقد أجزاء من قاعدته الانتخابية نفسها وليس فقط الأصوات العائمة بين اليمين واليسار، بسبب: خصخصة المستدروت وصندوق المرضى، والمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية تحت زعامة شارون والتماهي مع برامج الليكود اليمينية، وعدم وضوح البرنامج السياسي لحزب العمل في الانتخابات القادمة مقارنة بما تتمتع به برامج الليكود واليمين من حسم، وتذبذب قيادة الحزب (متسناع) بين اليمين واليسار وتراجعهم عن مواقفه اليسارية التي بدأ بها، وأخيرا متغير القيادة حيث يعتقد كثير من الإسرائيليين أن حزب العمل لم يقدم بعد اغتيال رايبين سوى مجموعة من الفاشلين (بيريز، باراك، بنيامين بن أليعازر، وأخيرا متسناع كرئيس بلدية مغمور وجنرال سابق لا خبرة له بالسياسة).

وأوضح بعض المشاركين أن قضية اليمين واليسار في إسرائيل قضية مركبة، وتشمل أكثر من محور، حيث يوجد يمين ويسار بالنسبة لقضايا الهوية، وقضايا الصراع العربي- الإسرائيلي، والقضايا الاقتصادية الاجتماعية. مما يجعل عملية صنع القرار معقدة جدا، حيث تتداخل هذه المحاور والقضايا في كل موقف.

واتفق المشاركون على أن هذه الانتخابات تظهر بوضوح تراجعاً حاداً في وزن بعض القوى السياسية مثل حزبي العمل، وشاس، مقابل تزايد ملحوظ لكل من حزبي الليكود وشينوي الذي يقوم على قضية واحدة وهي الحفاظ على الطابع العلماني للدولة. وهو ما يبرز ازدياد الاستقطاب السياسي بين المتدينين والعلمانيين في هذه المرحلة.

وفيما يتعلق بآثار هذه التحولات على النظام السياسي الإسرائيلي، فلم تخرج المناقشة برأي محدد حول فرص استقرار النظام السياسي الإسرائيلي في ظل تعديل النظام الانتخابي، حيث كان الهدف من التغيير في ١٩٩٦ من نظام القوائم النسبية

إلى فصل انتخابات رئاسة الوزراء عن انتخابات الكنيست هو زيادة ثقل السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية، من أجل تفادي ابتزاز الأحزاب الصغيرة وإضعاف قدرتها على المساومة، إلا أن العكس هو ما تحقق، فقد أدى ذلك الفصل إلى ازدياد الكتل البرلمانية في الكنيست، وفي الائتلاف الحكومي على السواء، مما عوق عملية صنع القرار، وزاد من عدم الاستقرار الحكومي. ولذا فإن العودة إلى النظام السابق تمثل اختباراً للبيئة السياسية الإسرائيلية، وما إذا كانت الأحزاب التي تعبر عن قوى اجتماعية وثقافية وإثنية ستراجع أم ستثبت مواقعها ومكتسباتها على حساب المركز الصهيوني.

كما أبرزت المناقشة نوعاً من الاتفاق أيضاً بشأن أولويات التركيبة الائتلافية القادمة، وغلبة الاتجاه لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي والمتوقع نجاحه في الانتخابات القادمة - شارون إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، باعتبار ذلك أفضل بديل ممكن لإسرائيل لمواجهة التحديات الخارجية، وإدارة الصراع في المرحلة المقبلة، وتفادي مشكلات عدم الاستقرار الحكومي. واتفق أغلب المشاركين على أن التوجه السياسي لرئيس حزب العمل عمرام متسناح بشأن عدم المشاركة في حكومة وحدة وطنية قد يمكن التغلب عليه بسبب الضغوط الداخلية التي سيواجهها من معسكر الصقور في حزبه الذين يميلون إلى المشاركة في الحكم، ورأى البعض أن هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق بين القوتين الصهيونيتين الرئيسيتين: العمل والليكود على أرضية مشتركة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. كما أكد المشاركون أن احتمالات استمرار حكومة يمينية تعتمد على قاعدة برلمانية ضيقة من 62 عضو كنيست، ومع وجود حزب العمل في المعارضة، ستكون ضعيفة للغاية، ولن تكمل مدتها القانونية.

ومع ذلك تشكك البعض في إمكان التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق بين العمل والليكود، وحتى إذا تم التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق فإنه سيكون مؤقتاً، ولن تلبث الاختلافات أن تظهر كما حدث في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شارون مؤخراً.

وأرجع بعض المشاركين هذه الأزمة الداخلية إلى عوامل هيكلية بسبب:

١- تراجع المركز الصهيوني بشدة في الخريطة السياسية الإسرائيلية، الذي كان يتكون من أحزاب الليكود والعمل والمفدال بوصفها المدارس الصهيونية الثلاث: التقيحية والعمالية والدينية، لصالح الأحزاب والقوى الإثنية مثل أحزاب العرب والمهاجرين الروس والمغاربة.

٢- تزايد حدة الاستقطاب في أنماط الصراع الداخلي الإسرائيلي المختلفة بين العلمانيين والمتدينين، واليهود الشرقيين واليهود الغربيين، واليمين واليسار، والعرب واليهود، بحيث إن السياسة الإسرائيلية أصبحت مشلولة وعاجزة عن اتخاذ قرار استراتيجي يحظى بقدر من التوافق العام.

أما بالنسبة إلى للقوى العربية داخل إسرائيل، فكان هناك إجماع على ضرورة مشاركتها في الانتخابات لزيادة نصيبها من مقاعد الكنيست، ومن ثم زيادة قدرتها على التأثير في صنع القرار الإسرائيلي، وخصوصاً باتجاه تشكيل قوة مانعة في الكنيست مع حزبي العمل وميرتس.

ثانياً : اتجاهات السياسة الإسرائيلية بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي:

اتفق المشاركون على أنه لا يوجد فارق جوهري بين العمل والليكود فيما يتعلق بقضايا أساسية مثل يهودية الدولة، عدم قبول القرار ١٩٤، رفض العودة لخطوط عام ١٩٦٧، و محورية العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وأن ما يبدو من اختلاف بينهما هو فقط في التكتيك، حيث يتميز طرح حزب العمل بهامش من المرونة فيما يتعلق بالنقاط التالية: الموقف من القدس، الموقف من المستوطنات، الموقف من المفاوضات مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الانسحاب من غزة. أما شارون - ممثل حزب الليكود - فأقصى ما يسمح به هو إقامة دولة فلسطينية على مناطق الحكم الذاتي في حدود ٤٢% من الضفة الغربية وغزة، وتأجيل القضايا الأساسية الخمس للصراع، وهي اللاجئين، الحدود، المياه، القدس، المستوطنات.

واتفق المشاركون أيضا على أن الاتجاه الغالب على السياسة الإسرائيلية هو إدارة الصراع وليس تسويته، وأنها تعول على المناخ العالمي السائد لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من خلال تسكين نفسها في إطار الأولويات الأمريكية في الفترة الحالية: "محاربة الإرهاب"، وتصفية مواقع المقاومة في العالم العربي.

وحذر أغلب المناقشين من توجه الحكومة الإسرائيلية لاستغلال تداعيات غزو العراق - إذا تم - لإحداث تغيير استراتيجي في معادلات الصراع العربي-الإسرائيلي، وحذر البعض حتى من محاولة تهجير الفلسطينيين إلى الخارج، في حين استبعد البعض إمكانيات ذلك، واعتبروا أن الفلسطينيين لن يسمحوا بذلك.

واعتبر معظم المناقشين أن فرص تحقيق هذا الاستغلال لغزو العراق تبلغ أشدها في حالة وجود حكومة وحدة وطنية في إسرائيل بعد الانتخابات، حيث يعد ذلك هو السيناريو الأسوأ بالنسبة للعرب.

ثالثاً : السياسات العربية والمصرية المطلوبة:

فسر البعض ارتفاع التوجه اليميني في إسرائيل بغلبة الأمن على الأجندة الإسرائيلية الراهنة، وإشاعة الخوف داخل المجتمع الإسرائيلي، والزعم بأن الفلسطينيين يرغبون في تدمير دولة إسرائيل، وأنهم القاتل التالي لليهود بعد النازية، حيث يغلب في هذه الأجواء أن يتجه تصويت الناخب إلى الكتلة التي تحقق له الأمن.

وانطلاقاً من ذلك مال فريق من المناقشين إلى أهمية تهدئة العمليات الاستشهادية في المرحلة الراهنة، حتى لا تتيح الفرصة لشارون لاستغلالها في الفوز في الانتخابات. واعتبروا أن الانتفاضة وسيلة وليست غاية، وأن العمليات الاستشهادية يجب أن تكون في الوقت والمكان الملائمين. وأن المفاوضات هي المسار الوحيد المتاح للتوصل إلى تسوية للصراع، في غياب قوة ردع عسكري أو معنوي عربية أو قوة دولية تساند العرب، وأن الحرب ليست هي الهدف. خصوصاً أن هناك خطة للتسوية مطروحة الآن ويجب عدم إفشالها، وهي خريطة الطريق.

وفي مقابل هذا الاتجاه، برز اتجاه آخر يؤكد أهمية استمرار المقاومة واعتبارها الخيار الاستراتيجي الذي يجب اتباعه، مستندين إلى الحجج التالية:

١- في التعامل مع اتجاهات الاستجابة الإسرائيلية يجب التمييز بين مستويين: فعلى المدى القصير تخلق المقاومة انقساماً بين الإسرائيليين حول مواجهتها بين فريق يرغب في التخلص من أعباء الانتفاضة عن طريق التخلص من الأراضي المحتلة، وفريق آخر يرى ضرورة التوحد لمواجهة الخطر الخارجي الذي تمثله المقاومة. أما على المدى الطويل، وعندما يثبت أن الانتفاضة لا يمكن كسرها فإن اتجاهات الاعتدال ستتنامي في المجتمع الإسرائيلي، باعتبار أن ذلك هو الحل الوحيد، بعد فشل القوة العسكرية في القضاء على المقاومة وتحقيق الأمن. ومن ثم يجب أن تستمر المقاومة حتى تحقق أهدافها وأن وقف العمليات في هذه المرحلة سيفسر على أنه نجاح لشارون، ويضيف إلى رصيده.

٢- عدم رهن نتائج عملية التسوية بفوز اليمين أم اليسار في الانتخابات فبالرغم من الفروق التكتيكية بين مواقفهما من عملية التسوية إلا أنه ليس من الرشادة انتظار العرب لرجل السلام الإسرائيلي الذي ينقذ السلام، ولكن يجب أن يكون للعرب بدائلهم.

٣- أنه لا يوجد أي استعداد إسرائيلي للتسوية في الوقت الراهن حتى لو أراد الإسرائيليون ذلك، بسبب جمود الهيكل السياسي الإسرائيلي، وعدم القدرة على اتخاذ قرار استراتيجي بهذا الشأن، وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده إسرائيل.

٤- اعتبر البعض أنه لا توجد أية فرصة للتسوية في الوقت الراهن حيث تتطلب التسوية ثلاثة عناصر: أولها، الاقتناع بفشل القوة العسكرية في التوصل إلى اتفاق، وهذا ما يتعارض مع الموقف الإسرائيلي الذي اعتمد - طوال فترة المفاوضات - على فرض رؤيته للتسوية بالقوة، وثانيها، وجود

قيادة تدرك أهمية التسوية وتقود النظام السياسي باتجاه هذا الخيار، وهذا ما لا تتمتع به إسرائيل حيث توالى عليها خمس قيادات متقلبة في عشر سنوات، وثالثها وجود قوى دولية مشجعة للتوصل إلى تسوية أو غير منحازة لأحد طرفي الصراع، وهذا ما لا يتوافر حاليا في الموقف الأمريكي المنحاز كلية لإسرائيل. ولذا يجب أن تكون لنا خياراتنا ولا نعول على الداخل الإسرائيلي وانتظار رجل السلام القادم.

٥- أننا تعاملنا على مدار مسار التسوية منذ ١٩٧٩، أو حتى منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، مع مختلف أنواع الحكومات الإسرائيلية، من اليمين إلى اليسار إلى حكومات الوحدة الوطنية، وتؤكد أن أقصى سقف إسرائيلي لا يلبي أدنى حد من المطالب العربية، ولذا لا يوجد أمل في التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

٦- اعتبر البعض أن فوز شارون في الانتخابات ربما يكون أقرب إلى مصالحنا وأضر بإسرائيل اقتصاديا وإعلاميا من فوز متسناح، وذلك في ظل خبرة فوز باراك على نتانياهو عام ١٩٩٩ حيث ثبت أن باراك أسوأ من نتانياهو وأقل مرونة منه في المفاوضات.

٧- اتفق المشاركون على ضرورة وقف التنازلات والمفاوضات السرية في الإدارة العربية للصراع، وأنه حتى إذا تم اتخاذ السلام خيارا استراتيجيا، فلا بد أن تكون هناك خطوطا حمراء واضحة للمفاوض العربي يحظر عليه تجاوزها، وأن الملاحظ حاليا هو أن المقاومة والتضحية في تصاعد والسقف السياسي في هبوط مستمر، وهو ما يعكس فشل الإدارة العربية للصراع في الوقت الراهن.

٨- أنه لا توجد ضمانات لعدم تعديل خريطة الطريق أو تنفيذها أو تفسيرها بتفسيرات مختلفة، كما تشهد بذلك خبرة الخطط والاتفاقيات السابقة.

رابعاً: من متابعة الحلقة النقاشية يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- [١] ضرورة الاهتمام بالدراسات الإسرائيلية لتحقيق مزيد من الفهم لإسرائيل.
- [٢] ضرورة التفاعل بين مستوى البحث الأكاديمي ومستوى صنع القرار من أجل تحقيق الاستفادة المتبادلة وترشيد عملية صنع القرار في الصراع العربي-الإسرائيلي.
- [٣] دراسة آليات النظام السياسي الإسرائيلي والانقسامات الداخلية الإسرائيلية في إطار المشروع الصهيوني باعتبار أن لإسرائيل وضعاً خاصاً بين الأنظمة السياسية المعروفة في العالم.
- [٤] الاهتمام بمستوى المجتمع المدني الإسرائيلي، والتيارات غير الممثلة حزبياً، والمتجاوزة للانقسامات الحزبية، وأهمها حركات السلام الإسرائيلية.
- [٥] الاهتمام بالتفاعل بين مستويات التحليل المختلفة للظاهرة الإسرائيلية: الداخل الإسرائيلي، السياق الإقليمي والسياسي العالمي وتأثير ذلك السياق الخارجي على الداخل الإسرائيلي.
- [٦] الاهتمام بدراسة الإدارة العربية للصراع العربي-الإسرائيلي لتحديد نقاط القوة والضعف فيها، والمساهمة في عملية ترشيدها.
- [٧] أن تكون هناك خطوطاً حمراء واضحة في التعامل العربي مع خيار السلام الذي تم اعتماده خياراً استراتيجياً من قبل المستويات الرسمية العربية.
- [٨] عقد حلقة نقاشية أخرى بعد إجراء الانتخابات تناقش العناصر التالية:
 - أ - المقاومة الفلسطينية وأثرها على العلاقة بين اليمين واليسار، وفي ظل حسابات الانتخابات الإسرائيلية وما بعد الانتخابات، هل تساعد المقاومة يدفع بفرص اليمين أكثر أم العكس؟

ب - أثار الإطار الإقليمي والعالمي على عملية التفاعل بين القوى السياسية داخل إسرائيل، ومن ثم على مسار عملية الانتخابات، ومن ثم ما إذا كان باستطاعتنا التعويل على نتائج هذه الانتخابات أم لا؟

ج - ما هي السيناريوهات المتوقعة في حالة فوز كل من اليمين واليسار.

الجزء الثاني

حول دلالات نتائج الإنتخابات الإسرائيلية

أعمال الحلقة النقاشية الثانية

٢٠٠٣/٣/١٣

التعريف بالمشاركين*

شارك في النقاش في هذه الحلقة متخصصون ومهتمون بالشؤون الإسرائيلية،

هم:

- ١- د/ أحمد جراد مدير إدارة الشؤون الإسرائيلية - جامعة الدول العربية
- ٢- أ/ جلال الدين عز الدين باحث في الشؤون الإسرائيلية - برنامج الدراسات الإسرائيلية - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
- ٣- د/ حسن نافعة رئيس قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
- ٤- السفير/ عادل العدوى عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية
- ٥- د/ عبد الغفار الدويك باحث في الشؤون الإسرائيلية - وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية
- ٦- د/ محمد أبو غدير رئيس قسم اللغة العبرية - جامعة الأزهر
- ٧- د/ محمد خليفة حسن مدير مركز الدراسات الشرقية - كلية الآداب - جامعة القاهرة
- ٨- د/ محمود عبد الظاهر أستاذ التاريخ الحديث - كلية الآداب - جامعة حلوان
- ٩- د/ نادية محمود مصطفى مدير مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

* الأسماء مرتبة أبجدياً

ورقة العمل

"في دلالات نتائج الانتخابات الإسرائيلية: إسرائيل في مفترق طرق"

أ/جلال الدين عز الدين

استغرق تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة قرابة الشهرين منذ إجراء الانتخابات للكنيست السادسة عشرة في ٢٨ يناير ٢٠٠٣، وحتى أداء الوزراء اليمين أمام الكنيست في ٢٨ فبراير ٢٠٠٣. وقد أبرزت تفاعلات القوى السياسية الإسرائيلية خلال هذه الفترة العديد من السمات الخاصة بالحياة السياسية والاجتماعية في إسرائيل، بشكل يمكن الوقوف أمامه بالتحليل والتقويم واستشراف المستقبل المنظور. وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال إشكاليات محددة، على النحو التالي:

١- إعادة الاعتبار للصهيونية:

ذهبت ورقة النقاش الأولية حول الانتخابات الإسرائيلية إلى القول بأن هذه الانتخابات تمثل محكا أو فرصة لاختبار ما إذا كانت الدولة الإسرائيلية المحكومة بالأيديولوجية الصهيونية وأطرها الرسمية ستنتصر على المجتمع الإسرائيلي الذي يتسم بقدر كبير من التعددية الإثنية والثقافية. وقد أبرزت الانتخابات بشكل جلي أن العودة إلى اتباع نظام القوائم النسبية في الانتخابات، والدمج بين انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة، ساعدت بشكل واضح على بروز الوزن النسبي الحقيقي للقوى الصهيونية التقليدية في النظام السياسي الإسرائيلي، وبالتحديد المدارس الصهيونية الثلاث: العمالية والتفاحية والدينية، ممثلة بأحزاب العمل والليكود والمفدال، حيث حصلت هذه الأحزاب على ٦٣ مقعدا في الكنيست، إضافة إلى الأحزاب الصهيونية الهامشية.

بيد أن الأحزاب التي تعبر عن قطاعات محددة في المجتمع الإسرائيلي - وبعضها غير صهيوني - لم تتخفف قوتها بشكل كبير بسبب هذه الطريقة، فمازالت شاس التي تمثل اليهود الشرقيين المتدينين تتمتع بأحد عشر مقعداً، وانتقلت من المركز الثالث إلى الرابع بين الأحزاب الممثلة في الكنيست، وتزامن هذا الانخفاض في قوتها مع انشقاقها على أثر صراع داخلي بين أنصار زعيمها السابق أرييه درعي وقيادتها الحالية ممثلة بإيلي يشاي. كذلك كان تراجع وزن الأحزاب العربية بسبب ضعف المشاركة السياسية لفلسطيني ٤٨، وليس بسبب توجه كتلة الناخبين العرب إلى الأحزاب الصهيونية، والأمر الذي ربما يخالف هذا التوجه ينحصر في قطاع المهاجرين السوفييت سابقاً الذين انخفض تمثيل حزبهم إسرائيل بعاليه إلى مقعدين فقط، وذهبت أصوات كثير منهم إلى الأحزاب الصهيونية القائمة، وعلى رأسها الليكود والاتحاد القومي.

وعلى ذلك يمكن القول بأن الصراع لم يزل قائماً بين الهوية الأيديولوجية التقليدية للنظام الإسرائيلي وهي الصهيونية (بانقساماتها المختلفة وما طرأ على توجهاتها الأصلية من تحولات بحكم الزمن)، والهويات الفرعية التي تمثل قطاعات بعينها. وينظر البعض إلى الارتفاع الملحوظ لحزب شينوي على أنه جزء من غلبة المصالح القطاعية على المصالح القومية الصهيونية، باعتبار أن شينوي لا يتعدى أن يكون ممثلاً لقطاع ثقافي اجتماعي محدد، وهو جمهور العلمانيين من الطبقات الوسطى والعليا في الدولة، ومن منطلق أن ارتفاع نصيبه كان على حساب حزب قومي صهيوني تاريخي، وهو حزب العمل.

وهنا يجدر التساؤل: إلى أي مدى ستكون التشكيلة الحكومية التي برزت في أعقاب الانتخابات وسياساتها الداخلية والخارجية معبرة عن توجه قومي جامع، وإلى أي حد ستنم معارضتها على أسس إثنية وثقافية من أحزاب المعارضة التي تعبر عن قطاعات بعينها، وخاصة شاس، والأحزاب العربية، وإسرائيل بعاليه؟ ويبدو أن الصراع بين عمليتي التوحد/التجمع القومي والتفكك الإثني ستستمران في

المستقبل المنظور، وستعكسان بالضرورة على مستوى التماسك الداخلي الإسرائيلي.

٢- إعادة الاعتبار للنظام البرلماني:

لا شك أن العودة إلى النظام القديم في الانتخابات قد قلص إلى حد بعيد من مكانة رئيس الحكومة كممثل للسلطة التنفيذية لصالح الكنيست الذي يمثل السلطة التشريعية في النظام الإسرائيلي، ومع ذلك، فقد "ترافقت العودة إلى الطريقة البرلمانية، بتحديد صيغة جديدة لقانون أساس الحكومة، تقول إنه لا يتم نزع الثقة بالحكومة إلا من خلال اقتراح المرشح البديل لرئيس الحكومة"، وهو ما يصعب عملية استبدال الحكومة، حيث يتطلب ذلك الأمر شرطين، وليس شرطا واحدا كما كان في السابق، فلا يكفي أن تتفق أغلبية الأعضاء في الكنيست على طرح الثقة بالحكومة، ولكن يلزم أيضا أن تتكون أغلبية مؤيدة للبديل، وهو أمر يكاد يكون مستحيلا. وهو ما يكاد يعادل القانون السابق في ظل الانتخاب المباشر لرئاسة الوزراء بعدم استبدال رئيس الحكومة بدون توافر أغلبية الثلثين.

وبشأن مثل ذلك الوضع عددا من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي الإسرائيلي، وإلى أي مدى تعكس نوعا من الصراع بين السلطة والمجتمع، والحكم والمعارضة.

٣- أنماط الصراع الداخلي:

يعاني المجتمع الإسرائيلي العديد من أنماط الصراع المتداخلة والمتقاطعة، التي لا يمكن فهم آليات الحركة السياسية الإسرائيلية بدون تحليلها، وأبرز هذه الأنماط هي: الصراع العلماني - الديني، والصراع اليهودي الشرقي - اليهودي الغربي، والصراع العربي - اليهودي، والصراع اليميني - اليساري.

وقد أكدت نتائج الانتخابات حدوث تحول في الأوزان النسبية داخل بعض هذه الصراعات، على نحو ما أبرزه صعود اليمين الصهيوني في مواجهة اليسار،

وصعود اليمين العلماني في مواجهة اليمين الديني، وصعود اليهود في مواجهة العرب نتيجة انخفاض تمثيل الأخيرين.

كما انعكست نتائج الانتخابات إضافة إلى التشكيلة الحكومية التي تم التوصل إليها على قضايا الصراع وأولويات القوى المتورطة فيه بشكل ملحوظ، ويمكن في هذا السياق تسجيل الملاحظات التالية:

أ- هناك أحزاب ذات قضية واحدة مثل شينوي الذي يهتم بالحفاظ على الطابع العلماني للدولة، ويرغب في تخليصها من هيمنة المتدينين على الحياة العامة، واستبعادهم من المشاركة السياسية على نحو ما حدث فعلا حيث اشترط حزب شينوي لمشاركته في الحكومة عدم الجلوس مع المتدينين (الحريديم ممثلين بيهودوت هتوراة وشاس) في حكومة واحدة، اللهم إلا حكومة طوارئ، ولأجل محدد يبدأ بسقوط أول صاروخ وينتهي بسقوط آخر صاروخ، على حد تعبير زعيم شينوي تومي لبيد. وقد تم له ما أراد، وتم تشكيل حكومة علمانية بمشاركة المفدال، وهو حزب ديني صهيوني، ويخدم أتباعه في الجيش الإسرائيلي من خلال ترتيبات خاصة. انتصار هذا الحزب قوى من مركز المعسكر العلماني، وحمل إلى واجهة الحياة السياسية قضايا الهوية والدين والدولة، لتكون في قمة أولويات العمل السياسي لإسرائيل في المرحلة القادمة، وهي بلا شك سوف تؤثر كثيرا في هوية الدولة، وربما باتجاه يهودي قومي، أو حتى وطني ومدني، وليس يهوديا دينيا، حيث سيتم التخلص من بعض المظاهر الدينية من خلال العمل على إلغاء وزارة الأديان، وتجنيد المتدينين في الجيش، وتشريع الزواج المدني، وربما إلغاء حرمة السبت، وتعزيز مكانة المحكمة العليا وتوجهها العلماني المدني. وباختصار: تغيير "الوضع القائم" على نحو يعكس التغير في الوزن النسبي للمتدينين والعلمانيين في هذه المرحلة من الصراع.

والأمر نفسه ينطبق على قوى أخرى مثل الاتحاد القومي أو المفدال بدرجة أقل، حيث تعبر هذه القوى عن مصالح المستوطنين، وتعنى بتعويق أي اتجاه للانسحاب من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، وتفكيك المستوطنات، وقد فرضت

موقفها ذلك على رئيس الحكومة أريئيل شارون بعدم إدراج موضوع التسوية السياسية في الخطوط الأساسية للحكومة، والاكتفاء بالتزام شارون شفويا بخطة بوش في الكنيست، وأن هذا الأمر سيناقش من خلال الحكومة، وهو ما كان سببا أساسيا في عدم التوصل إلى اتفاق بين الليكود وحزب العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ب- هناك قوى سياسية ذات طبيعة أكثر تركيبا، وتحمل رايات متعددة، وهو ما عنيته في مداخلته في الحلقة النقاشية السابقة في هذا السياق تحديدا بأن اليمين واليسار في إسرائيل مسألة مركبة، وأن هناك يمينا ويسارا في محاور ثلاثة هي: الدين والدولة، والقضايا الاجتماعية-الاقتصادية، وقضية التسوية. وتنتمى القوى التي تمثل هذه القضايا معا بفرصة أكبر للتكيف السياسي، حيث ترفع في كل موقف الراية المناسبة، وتظل حاضرة ومؤثرة في الساحة السياسية، ومن هذه القوى بوجه خاص يمكن ذكر شاس، وحزب العمل. وكلتا القوتين استبعدتا من التشكيل الحكومي الأخير، لأسباب مختلفة.

وفي تقديري أن حزب العمل وصل إلى هذا الوضع المتردي نتيجة فقدانه رايتين أساسيتين كانتا قد حددتا معالم هويته اليسارية وتميزه: الأولى، التخلي عن النهج الاشتراكي العمالي في الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية، وتحول نخبته إلى طبقة برجوازية منذ زمن بعيد، وهو ما كان أساسا لانقلاب ١٩٧٧، الذي تمرد فيه اليهود الشرقيون على نخبوية حزب العمل، وغربيته، وانتقموا منه برفع الليكود إلى السلطة، كنوع من الاحتجاج، ثم تابع حزب العمل مسيرته هذه بخصخصة كثير من المؤسسات التي كانت تمثل ركائز قوة للحزب في السابق، والثانية، هي الراية اليسارية فيما يتعلق بنهج التسوية، وتماهي الحزب مع الليكود في الموقف من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، التي تم احتلالها في أثناء حكم العمل، وبرز هذا التماهي بشكل حاد في أثناء حكم باراك، ثم بلغ ذروته في مشاركة حزب العمل في الحكومة السابقة بقيادة أريئيل شارون، حيث يتفق كثير من المحللين - ومن بينهم

زعيم الحزب عمرا ممتناع- على أن مشاركة حزب العمل في تلك الحكومة كانت سببا في انهيار قوته، ولذلك أثر البقاء في المعارضة في المرحلة الراهنة.

أما حزب شاس فهو لا يمثل المتدينين الحريديين بقدر ما يمثل اليهود الشرقيين الذين احتجوا في وقت من الأوقات على حزب العمل وصوتوا لليكود، ثم احتجوا بعد ذلك على الليكود، وانضموا إلى شاس، ودليل ذلك اعتدال الحزب وتسامحه في القضايا الدينية بالمقارنة بالحزب الديني الحريدي المقابل الذي يمثل اليهود الغربيين وهو يهودوت هتورا، وانتظام مختلف فئات اليهود الشرقيين في قواعده بصرف النظر عن مدى التزامهم الديني، وغلبة نمط التدين الشعبي على أتباعه، مقارنة بالتدين الأصولي لأتباع يهودوت هتورا، وقد شارك الحزب في ائتلافات بقيادة حزب العمل تارة والليكود تارة أخرى، وفي كل مرة كان يستغل الصراع بين الحزبين الصهيونيين في الحصول على مكاسب للقطاع الذي يمثلته، ويهدد بالانسحاب من الحكومة ومساندة القطب الصهيوني الآخر، للحصول على مزيد من التنازلات، وهكذا. ولعل ذلك ما أثار حنق المجتمع العلماني من سياسات الليكود بوجه خاص الذي اعتمد بشكل أساسي على شاس في الوصول إلى السلطة، وكانت ذروة ذلك الاحتجاج في ظل حكم نتانيا هو، حيث كانت الدعاية الانتخابية لباراك مثلا هي "الدولة للجميع"، مقابل الادعاء بأن نتانيا هو أعطى الدولة للمتطرفين. وهذا مما يفسر الصعود الصارخ لحزب شينوي العلماني في الانتخابات الأخيرة، ومن قبله حزب ميرتس في انتخابات ١٩٩٩.

وإذا كانت شاس مهتمة- جنبا إلى جنب مع يهودوت هتورا- بمعارضة الحكومة على أساس يميني ديني، في إطار الصراع العلماني- الديني الذي أشعلته تشكيل الحكومة الجديدة التي يغلب عليها العلمانيون وتلبية هذه التشكيلة الحكومية لمعظم مطالب شينوي، وإذا كان حزب العمل مهتما بمعارضة الحكومة على أساس يساري وسطي في قضية التسوية في إطار الصراع اليميني- اليساري الذي أشعلته التركيبة اليمينية السياسية لحكومة شارون الجديدة أيضا، فإن قطبي المعارضة (شاس والعمل) إلتقيا بالفعل على رفع الراية الاجتماعية معا، على اعتبار أن

حكومة شارون لا تمثل اليهود الشرقيين والفئات الضعيفة في المجتمع، وبدأ التنسيق على هذا الأساس. ويبدو أن هذا هو المدخل الذي سيعيد حزب العمل تشكيل هويته ومكانته من المعارضة من خلاله، خصوصا أن الفترة القادمة ستشهد مزيدا من التقليلات في موازنة الدولة، ومعالجة التدهور الاقتصادي الحاد بطرق ستتبعس بالضرورة بالسلب على القطاعات الفقيرة، وهو ما يعتبر أحد العوامل التي دفعت شارون إلى التخلص من شاس، وما تمثله مطالبها من عبء على الميزانية في هذه المرحلة.

أما الأحزاب العربية فهي خارج التشكيلين اليهوديين اليميني واليساري، وبالتأكيد ستجد من مصلحتها التحالف مع تشكيل شاس - العمل في القضايا الاجتماعية ومع - العمل في قضايا التسوية - وربما مع ميرتس أيضا في قضايا الهوية المدنية للدولة، والاستعانة بهذه القوى في مواجهة نزعة التطرف العنصري التي ستزايد ضدهم، من أجل إقصائهم من المشاركة السياسية، والتأثير في هوية الدولة، وحرمانهم من حقوقهم السياسية.

ويشير ذلك التحليل للتساؤلات حول مستقبل الصراع بين الحكومة التي تمثل قطاع العلمانيين، واليمينيين، والغربيين، وبين المعارضة التي يغلب عليها الطابع اليساري وتجمع بين الشرقيين والغربيين والعرب، وألويات كل فريق، والتحالفات المحتملة في كل موقف أو عند اتخاذ أي قرار جوهري بشأن التسوية أو الهوية أو الاقتصاد والمجتمع. لا شك أنها عملية مركبة، وتنعكس تعقيدا بالغا، وتداخل في المصالح والهويات، ولا يمكن التنبؤ بسهولة بنتائجها في كل موقف، لكن ما يعيننا هنا أن الطريقة الجديدة للانتخابات والصعود الشاهق لليكود لم يحسم الصراع الداخلي، ولم يؤد إلى الاستقرار الذي يمكن التنبؤ فيه بسهولة بالسلوك الإسرائيلي في قضايا جهرية مثل المحاور الثلاثة للانقسام السابق الإشارة إليها.

٤- أولويات الحكومة الجديدة:

من الواضح أن الحكومة الجديدة ستكون معنية بشكل أساسي بمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور، والتعامل مع الآثار المحتملة للحرب الأمريكية على العراق، وحسم الانتفاضة عسكرياً قبل انتهاء هذه الحرب المتوقعة، حتى تتمكن من خوض مرحلة التسويات الإقليمية (على مستوى المنطقة العربية كلها) ومنها تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي وهي في وضع متفوق، وتتحسب لتوجهات الولايات المتحدة فيما بعد الحرب- خاصة في حال نجاحها- إلى فرض تسويات على أطراف الصراع، وخاصة مع احتياج إسرائيل إلى مساعدات أمريكية ضرورية اقتصادياً، وعسكرياً، فرضت على شارون التكيف مع خطة بوش للتسوية، الأمر الذي يبقى مركز الثقل في الصراع في المرحلة الراهنة بيد الولايات المتحدة، وهو أمر لا يبعث على الاطمئنان في ظل الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وحقيقة أن الولايات المتحدة ستتعامل مع الحقائق الموجودة على الأرض فعلاً، وأنها أطلقت يد إسرائيل في تحقيق الوضع الملائم لها قبل استئناف عملية التسوية.

وهنا يمكن القول بأن الحكومة الإسرائيلية الحالية لن تكون مناسبة لمثل هذه المرحلة، وربما يتطلب الأمر إعادة تشكيلها والتخلص من المفدال والاتحاد الوطني، المعارضين لمتطلبات التسوية في حدها الأمريكي، أي أنها في النهاية حكومة وضع راهن، ولا تصلح للتخطيط لقرارات استراتيجية، أو بعبارة أخرى أن أولويات الحكومة الإسرائيلية الحالية ليست التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي- الإسرائيلي. كما أن الحكومة الملائمة لذلك (حكومة الوحدة بين العمل والليكود) لن تتجاوز الأسقف التي فشلت في الماضي.

هذا الوضع يستلزم مواجهة عربية جادة، تستثمر تضحيات الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة، لا سيما أن التشكيلة الحكومية الإسرائيلية القائمة تمثل الذروة في توجه الاعتماد على القوة المجردة في التعامل مع الصراع، وتفكر إلى أي أفق سياسي، وقد وضعت في أولوياتها التعجيل بالحسم قبل مرحلة التفاوض التي تتحسب لها من الآن، ولديها حيز متاح للحركة عالمياً وإقليمياً.

وقد أبرزت محاولات التكيف والمرونة التي أبدتها بعض الأطراف العربية والفلسطينية لوقف المقاومة وتقييد نشاطها أن إسرائيل تقابل هذه الخطوات بسياسة ثابتة تقوم على إفشال المبادرات السياسية، وتفجير المواجهات بشكل متعمد من خلال تصعيد الاعتداءات بأشكالها المختلفة، وأبرزها الاعتداءات، ناهيك عن المضايقات اليومية للشعب الفلسطيني وإذلاله، الأمر الذي لا يبقى من خيار سوى خيار المقاومة، علما بأن هذه المقاومة أثبتت جدارتها، وأقنعت الإسرائيليين باستحالة الحل العسكري للانتفاضة، واستحالة القضاء عليها، وأحدثت الانقسام المطلوب في المجتمع الإسرائيلي بين مؤيدي الانسحاب من جانب واحد وتفكيك المستوطنات، وبين مؤيدي الاستمرار في سياسة الإخضاع التي لم تعد محل إجماع، وقد نجحت المقاومة في نقل الحرب إلى إسرائيل، وتشكيل نوع من الردع على غرار الوضع على الجبهة الشمالية لفلسطين أثناء المواجهات مع المقاومة اللبنانية، بتحويل المدن القريبة من الحدود مع قطاع غزة إلى مستنزف وعامل ضغط على المجتمع الإسرائيلي للمطالبة بالانسحاب، كما ابتكرت من الوسائل - على محدوديتها وبدائيتها - ما نجحت بالفعل من خلاله في كسر حاجز التفوق الإسرائيلي، وكسر هيبة الاحتلال من خلال الصواريخ الفلسطينية المتنوعة، وتفجير دبابات ميركافا بشكل متكرر، وهو ما يحدث تأكلا في هيبة الجيش الإسرائيلي وحالته المعنوية، وفي المقابل يحدث نوعا من الثقة بالذات والإقدام لدى الفلسطينيين. وحسب بعض الإحصاءات الإسرائيلية فإن عام ٢٠٠٣ سيكون الأسوأ بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، وسيغلق نصف المطاعم والمقاهي الإسرائيلية، ومئات المشروعات الصغيرة، وحسب إحصاءات أخرى، فإن مليون إسرائيلي (أي سدس السكان) أصبحوا يعيشون في الخارج بشكل دائم، ومنهم فقط ٢٤٥ ألف فقط لا يزالون يحتفظون بالجنسية الإسرائيلية، في حين يتعامل الباقون بهوياتهم الأصلية.

في هذا السياق لا بد من التأكيد مكررا على أن المقاومة الفلسطينية كما أدت إلى نوع من التوحد بين الإسرائيليين لمواجهة أخطارها، تمثل بالصعود الصارخ

لليمين الإسرائيلي، وهو ما تخشاه بعض الدوائر العربية، فإن من المهم ملاحظة ما يلي:

أ- أن هذا الصعود اليميني لا يرجع حسب التحليل المتعمق إلى العامل الخارجي الأمني فقط، ولكن نتج عن أسباب داخلية دينية واجتماعية كما سبقت الإشارة. ولا تزال أسس الانقسام وإعادة تشكيل التحالفات وتقويضها تتفاعل في المجتمع والنظام السياسي الإسرائيليين، لأن هذه الانقسامات هيكلية وتضرب بعمق في تكوين المجتمع الإسرائيلي نفسه. وتتخذ في كل مرحلة شكلا معينا حسب توازنات القوى بين أطرافها.

ب - أنه لا بد من التمييز في تحليل الاستجابة الإسرائيلية للمقاومة الفلسطينية بين مديين: قصير يتسم بالتلقائية والتوحد السريع في مواجهة الخطر الخارجي، وطويل يعيد فيه المجتمع النظر في منطلقاته وتقييم حركته، وخاصة عندما تثبت المقاومة جدارتها وعدم قدرة الوسائل المادية على كسرها، وتبدأ التصدعات من ثم في الموقف الداخلي. وإذا كانت السنتان الأوليان من عمر الانتفاضة قد شهدتا نوعا من التوحد الإسرائيلي في مواجهتها، واستبشارا بقدرة الوسائل المادية المتفوقة بشكل كاسح على قمعها، فإن من الخطورة بمكان تضيق ثمار الانتفاضة في المرحلة الحالية التي بدأت فيها نتائج استمرارها - وهو نجاح بحد ذاته بالنظر إلى السياق العام لها والفارق في الإمكانيات المتاحة لطرفي الصراع المباشرين - فضلا عن تطورها نوعيا في الظهور، وعدم تمكن الإسرائيليين من تكوين حكومة وحدة وطنية، وانقسامهم على أساس الموقف من التسوية، إلى جانب أسس أخرى، وظهور معالم الاستنزاف والإنهاك على المجتمع الإسرائيلي كله.

ج - أن ما تحققه المقاومة من نتائج على الأرض الآن هو وحده ما سيكون أساسا للمفاوضات ومرحلة تسويات ما بعد الحرب الأمريكية، وعليه من المحتم على أي قوة سياسية راشدة تعظيم مرتكزاتها الحالية والممكنة استعدادا للمرحلة القادمة، وليس الحد منها كما تذهب بعض الاتجاهات السياسية في الوقت الراهن.

د-تلازم القضايا المصيرية العربية، وانعكاس التهاون في بعضها بالضرورة على البعض الآخر. ولذا من المهم اتباع نهج سياسي متشدد خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي والقضايا المصيرية. وربما يمكن التعلم في هذا الصدد من السياسة الإسرائيلية نفسها، على ما تتسم به من معضلات وتشوهات عميقة.

هـ-بعد التحليل السابق من الجدير التساؤل مجددا حول حدود التعويل العربي الممكن على الصراعات والتناقضات الإسرائيلية في ترجيح كفة قوة معينة على أخرى، في ظل تعقيد الحسابات الداخلية الإسرائيلية، واعتمادها على أسس هيكلية لا يفيد التأثير الخارجي فيها كثيرا، خاصة بالأساليب السطحية المعتمدة، في الوقت الذي يتم تجاهل عناصر القوة الحقيقية الموجودة على الأرض، إن لم يكن حتى تعويق حركتها! وبالمثل يجدر التساؤل حول حدود التعويل على الوضع الدولي المتجه باستمرار إلى تشديد الخناق على النظام العربي والضغط عليه لتصديعه، وفي المقابل تجاهل الإرادة الشعبية والوطنية للشارع العربي.

أخيراً، يمكن الإشارة إلى أن ما سبقت معالجته في هذه الورقة هو ما غلب على الظن أنه الإشكاليات الكبرى أو الهامة في الموضوع، وهناك العديد من الظواهر التي قد تستحق تحليلاً أوسع مثل الانشقاقات الداخلية، والصراع داخل كل كتلة بين ما ساد في وقت من الأوقات تسميته بأنه أحزاب المرآة، وهي الأحزاب التي تمثل قضية مشتركة، ولكن تقودها قيادات مختلفة مثل ميرتس وشينوي، أو الصراع داخل الحزب الواحد، على نحو ما شهده حزب العمل على أساس الانضمام إلى الحكومة أو البقاء في المعارضة، أو حزب الليكود على خلفية توزيع المناصب والأبعاد الشخصية، أو متغير القيادة وأثره، وغير ذلك مما يوسع من دائرة النقاش، ويلقي بالمزيد من الضوء على السياسة الإسرائيلية وملامح التشطي فيها، وتأثيرات كل ذلك على تماسكها الداخلي واستقرارها السياسي، ومن ثم سلوكها الخارجي.

المداخلات

الدكتورة / نادية مصطفى:

طرحنا في الحلقة السابقة عدة أسئلة تحتاج إلى التفكير حتى يقدم النقاش في هذه الحلقة إجابات لها، واستكمال ما تم من قبل، وبالتالي فإن الموضوعات التي طرحت في المرة السابقة نود أن نستكمل دلالاتها اليوم، وهي كالتالي:

١- دلالات عملية الانتخابات ونتائجها بالنسبة لخريطة القوى السياسية الإسرائيلية، بمعنى علاقات القوة وأوزان القوة بين الكتل الأساسية، وداخل كل كتلة، وأيضا وضع عرب ٤٨ ووزنهم في العملية السياسية على ضوء الانتخابات.

٢- تصورات شكل الحكومة الجديدة على ضوء نتائج الانتخابات.

٣- العوامل الداخلية في إسرائيل، التي أثرت على نتائج الانتخابات، مثل: الحالة الاقتصادية، الفساد، والعامل الأمني..

٤- أثر البيئة الإقليمية وتصاعد التهديد للعراق والحرب عليها، والرؤية الاستراتيجية الأمريكية، ووضع إسرائيل فيها.

٥- آفاق التسوية؛ هل مازال هناك مجال للحديث عن التسوية السياسية؟ هل تراجع الفرص أم مازالت هناك فرص؟ وما البدائل أمام صانع القرار العربي على مستويات مختلفة.

أعتقد أن متن ورقة العمل المتوفرة لدى حضراتكم قدم إجابات عن هذه الأسئلة إلى حد ما، وبالتالي علينا اليوم مناقشة أمرين:

١- ما مدى صحة استنتاجاتنا وتوقعاتنا في الحلقة الأولى حول ماذا سيحدث في الانتخابات وماذا ستكون عليه النتائج؟

٢- ماذا بعد الانتخابات؟ وأثر هذه النتائج على إسرائيل وأفاق ما يسمى حتى الآن عملية التسوية السلمية في مواجهة آفاق عملية المقاومة في الداخل الفلسطيني، والجهود الدبلوماسية المختلفة، وفي هذا، يأتي النقاش حول وضع إحدى القوى في الداخل الإسرائيلي وهي حركات السلام وبالتالي إمكانية التعويل على ذلك في السياسة المصرية والعربية.

الدكتور/ حسن نافعة:

أظن أن هذه الانتخابات الأخيرة لم تأت بشيء جديد حاسم بالنسبة لما يدور داخل المجتمع الإسرائيلي، ومن ثم فهي تؤكد اتجاهات عامة سابقة، ومن ثم لا تضيف جديدا حاسما يبين لنا أن هناك تحولا داخل المجتمع الإسرائيلي في اتجاه أو آخر. نحن شهدنا أن المجتمع الإسرائيلي كان ولا يزال مجتمع التعددية، وسيظل مجتمع التعددية، وسيظل منقسما على نفسه لفترة طويلة قادمة. لكن كان هناك اتجاه رئيسي وهو أن الأحزاب التي يمكن أن نقول إنها أحزاب تنتمي إلى ما يطلق عليه "أحزاب اليسار" وهي الأحزاب التي تولت بناء الدولة منذ تأسيسها حتى عام ١٩٧٧ على وجه التحديد، تراجع، وانتقل الأمر إلى اليمين وأصبح له الدور الأساسي في قيادة شؤون الدولة والمجتمع، وما زالت الأحزاب اليسارية تتأكل حتى هذه اللحظة.

أظن أن المجتمع الإسرائيلي لا يزال مجتمعا منقسما على نفسه، رغم التحفظات التي أدلينا بها في الحلقة الأولى حيث قلنا فيها أنه ينبغي الحذر عندما نتحدث عن اليسار واليمين في إسرائيل، وأن هناك خصوصية للمجتمع الإسرائيلي، وبالتالي فإن مصطلحات اليسار واليمين مصطلحات لها مدلولات خاصة، لأن الأيديولوجية الصهيونية هي الأيديولوجية الحاكمة، وبالتالي هو مجتمع له خصوصية شديدة، على اعتبار أنه مجتمع استعماري استيطاني، والانقسامات داخل هذا المجتمع يجب أن توضع في هذه الصورة، ولكن مع أخذ هذا التحفظ في الاعتبار، كانت هناك أحزاب يسار وأحزاب يمين، وكان المجتمع منقسما على نفسه بين اليمين واليسار

دائماً، ولكن كان اليسار يقود منذ نشأة الدولة الإسرائيلية حتى منتصف السبعينيات، ثم أصبح اليمين له الغلبة، والذي يحدث في الانتخابات السابقة- منذ خمس أو ست انتخابات- هو تعديل في الأوزان النسبية داخل كتل اليسار أو الوسط أو اليمين، ولكن بشكل عام نستطيع أن نقول إن الانقسام مازال عميقاً بين اليمين عموماً والوسط وبين اليسار عموماً.

يستتبع هذه الملاحظة أنى لا أرى أن هناك أي أفق في المستقبل- سواء القريب أو المتوسط أو البعيد- أن يحصل حزب واحد أو تيار واحد أو أيديولوجية واحدة على أغلبية الناخبين الإسرائيليين، أو الأغلبية في أي انتخابات قادمة، ولذلك ستكون كل الحكومات على مدى العشر سنوات القادمة- إلا إذا حدث شيء درامي داخل المجتمع الإسرائيلي أو على الصعيد الإقليمي أو الدولي- حكومات ائتلافية. المشكلة تتعلق بأي نوع من أنواع الائتلاف: هل هي حكومة وحدة وطنية؟ أم حكومات تضم اليسار.. إلخ. هذه القضية بالغة الأهمية لأنه على أساسها يتحدد مدى مرونة الحكومة القادمة وموقفها من عملية السلام.

الانتخابات الأخيرة كانت تعطي لشارون فرصة أن يشكل أي ائتلاف حكومي يراه، وكان شارون يتمنى أن يشكل ائتلاًفا يضم حزب العمل معه، لأنه يعرف أنه إذا كان سيتعامل مع الولايات المتحدة ومع أطروحات اللجنة الرباعية... إلخ، فهو لا يستطيع أن يتعامل مع هذه الأطروحات إذا كانت لديه حكومة يمينية خالصة، وبالتالي كان يفضل حزب العمل. ولكن حزب العمل رفض لأن قائدة "متسناع" يمثل تحولا داخل الحزب، ولا ندرى إلى أي مدى هذا التحول دائم أو غير دائم.

بشكل عام هناك أزمة قيادة داخل أحزاب اليسار ويسار الوسط، والرجحان في كفة اليمين الحالية لا يعود إلى إلتفاف الناخب الإسرائيلي حول أيديولوجية الليكود أو أطروحاته، وإنما حول شخصيات قيادية معينة إما بسبب خبراتها التاريخية العميقة مثل شارون، أو بسبب شبابها وديناميتها وحيويتها وخطابها السياسي وعلاقتها بالولايات المتحدة مثل بنيامين نتانياهو. فنتانياهو يمثل قيادة داخل اليمين

الإسرائيلي يمكن أن تجمع حولها، وشارون يمثل قيادة يمكن أن تجمع حولها، ولكن اتضح أن الخبرة السياسية لشارون مكنته من أن يوجه ضربة قاصمة بمناوراته السياسية بالغة الذكاء إلى بنيامين نتانياهو في هذه الانتخابات، بل ويطويه تماما حتى استطاع أن يسحب منه وزارة الخارجية ويعطيه وزارة المالية.

لذلك يمكن تصور المجتمع الإسرائيلي في لحظة ما، وفي غياب قيادة تجميعية أو تأليفية أو توحيدية، مصاباً بشلل كامل، وتصبح القدرة على تشكيل حكومة انتلافية في مرحلة من المراحل مسألة بالغة الصعوبة.. لذلك ستبقى الحكومات أكثر تشتتاً، وغير قادرة على توحيد الموقف في أي قضية، سواء أكانت عملية السلام أو غيرها.

أتصور أن الحكومة الحالية هي حكومة انتلافية، وليست هي التي ستقود إسرائيل في المرحلة التالية، وشارون قام بتشكيلها كوسيلة من وسائل الضغط على حزب العمل، وهو يعرف أنه لن يستطيع أن يحرك عملية السلام، ولا يستطيع أن يرضي اليمين الذي لا يقبل أطروحات اللجنة الرباعية لأنه يعرف أنه طلب تجميد هذه المقترحات، ووافقته الولايات المتحدة على هذا، انتظارا لما سيحدث في العراق، وبالتالي فأنا أتصور أن الداخل الإسرائيلي - بتعقيداته المختلفة - ليس هو الذي ستكون له الكلمة الفاصلة والحاسمة في موقف المجتمع الإسرائيلي والحكومة القادمة من عملية السلام، إنما الذي سيكون له الكلمة الفاصلة هو تطور الأوضاع الإقليمية والدولية في المرحلة القادمة، لأن المنطقة مقبلة على تغيرات هائلة إذا تم ضرب العراق، وأظن أن الحرب قادمة ضد العراق لا مناص منها، وأن تأثيراتها وتداعياتها ستكون حاسمة. وهناك سؤال مفتوح: ما الذي سيكون عليه رد الفعل الإسرائيلي؟ هل سيطرد عرفات؟ وهل تعيين رئيس وزراء فلسطيني سيغري بالتخلص من عرفات نهائيا بالقتل أو بالطرد أو بشيء من هذا القبيل على أساس أن يفسح الطريق لمحمود عباس.. الخ.. هذه المسائل واردة، تصفية ترانسفير؛ يمكن أن يكون ذلك واردا في سيناريو معين.

أتصور أن سيناريوهات الحرب على العراق نفسها مختلفة: البعض يتحدث عن حرب خاطفة نظيفة قصيرة الأمد، والبعض يتحدث عن حرب متوسطة المدى، والبعض يتحدث عن حرب ممتدة. وكل سيناريو من هذه السيناريوهات له تداعيات معينة، سواء على الداخل الإسرائيلي، أو على القوى الإقليمية. لكن المحرك الأساسي لما سيجري لن يكون الداخل الإسرائيلي بتعدياته، ولكن سيكون العمل الدولي والإقليمي على ضوء ما سيحدث للعراق، وما هي الأجندة الأمريكية من خلال السيناريوهات المختلفة. هل ستدخل المنطقة في حرب إقليمية أم لا؟ البعض يستبعد ذلك، ولكني لا أستبعدها، لأنني أتصور أن شارون لن يترك فرصة هذه الحرب - خصوصاً إذا طالت - وسوف يسعى إلى تصفية "حماس"، ويقدم على تصفية ما يسميه "الإرهاب"، وسوف يستفز "حزب الله"، وربما يقدم على تصفية "حزب الله". أيضاً فإن الموقف السوري من تصفية "حزب الله" والموقف الإيراني هو موقف بالغ الأهمية، وقد يؤدي ذلك إلى الدخول في عمليات عسكرية.. هذه المسائل مفتوحة ومطروحة. لا نستطيع أن نقول إنها ستحدث، ولكن يجب أن يكون هناك استعداد عربي لها. وبالتالي فالمنطقة مقبلة على تغيرات إقليمية بالغة الأهمية، وعلى ضوء ما ستسفر عنه هذه الخريطة سنعرف إلى أين تتجه عملية السلام.

أريد أن أقول أن القضية لن تبقى قضية خيار المقاومة من عدمه، ولكن المشكلة تكمن في هل المقاومة موجودة أم لا؟ وجود المقاومة نفسه من عدمه مطروح أم غير مطروح؟ ستصبح قادراً أم غير قادر؟ ما هو الوضع الفلسطيني بعد ضرب العراق؟ ما هو الوضع اللبناني بعد ضرب العراق؟ ما هو الوضع السوري بعد ضرب العراق؟ ما هو الوضع الإيراني بعد ضرب العراق؟ أين ستقف مصر من التطورات المفتوحة والمحتملة؟

الدكتور/ محمد خليفة حسن

تتلخص مداخلتي عن الانتخابات في محورين:

المحور الأول: نتائج وملاحظات عامة

تتلخص أهم النتائج فيما يلي

- ١- سيطرة كتلة اليمين واليهود الحريديم المتشددين على الكنيست الجديد بمجموع ٦٩ مقعدا في مقابل ٥١ مقعدا للييسار والوسط . ومعنى هذا أن الكنيست القادم يميني متطرف وسيغلب عليه الاتجاه اليميني المتشدد .
- ٢- انتماء كل الأحزاب العربية للييسار
- ٣- ذهبت معظم الأصوات العربية لمرشحي الأحزاب العربية الثلاثة على التوالي :
الجهة العربية ٢٨,٨ % / بلد ٢١,٤ % / القائمة العربية ١٨,٦ %
- ٤- ذهبت بعض الأصوات العربية لمرشحي بعض الأحزاب الإسرائيلية اليسارية على النحو التالي :

- التحالف القومي التقدمي ٧ %
- العمل ٦,٣ %
- ميرتس ٤,٢ %

- ٥- لم يحصل حزب الليكود من الأصوات العربية إلا على نسبة ٢,٣ % فقط .
- ٦- نسبة الأصوات العربية للأحزاب اليمينية لم تتجاوز ٥,٨ % بما فيها نسبة الليكود وهي ٢,٣ % .
- ٧- ذهبت معظم أصوات المستوطنين لليمين بنسبة ٨٠ % وللييسار بنسبة ٤ % ولم يعط صوت واحد للأحزاب العربية .
- ٨- من المحتمل أن يكون الوزير رؤفين ريفان وزير الاتصالات أقوى المرشحين لرئاسة الكنيست من بين المرشحين الأربعة إلا في حالة ظهور مرشحين إضافيين .
- ٩- لا يوجد فارق كبير بين توزيع الأصوات العربية وتوزيع أصوات الأقليات ربما لأن الأقليات في معظمها تأتي من قطاعات عربية .

ومن ناحية أخرى يمكن تسجيل الملاحظات العامة التالية:

— تشير المقارنة بين الكنيست السابق ونتائج انتخابات الكنيست الحالية إلى ما يلي :

١. عدد القوائم الإنتخابية ١٣ فى الكنيست الحالي مقابل ١٥ فى الكنيست السابق وهذه كانت القوائم الحزبية التى اجتازت نسبة الحسم
٢. ضياع ٨٥ ألف صوت فى الإنتخابات أعطيت لأحزاب لم تتمكن من اجتياز نسبة الحسم وعدد هذه الأحزاب ١٤ حزبا.
٣. هناك ٤١ عضوا جديدا من بين ١٢٠ عضوا هم عدد أعضاء الكنيست . وعدد من هؤلاء الأعضاء الجدد كانوا أعضاء سابقين فى الكنيست مثل إهود أو لميرت رئيس بلدية القدس وأديو مساله من حزب شعب واحد
٤. عدد الأعضاء الجدد، من الليكود ١٨ عضوا، ومن حزب شينوى ٩ أعضاء ومن حزب العمل ٤ أعضاء، وعضوان جديدان من حزب بلد ، وعضوان من حزب شعب واحد ومن حزب المفدال ٢ ومن شاس ١ والوحدة الوطنية ١ ويهودوت هتورا ١ والجبهة الديموقراطية ١
٥. هناك ١٨ سيدة بالكنيست الجديد مقابل ١٧ سيدة فى الكنيست السابق . والعضوات موزعات على الأحزاب التالية :
 - ٧ عضوات من الليكود
 - ٤ عضوات من العمل
 - ٣ عضوات من حزب شينوى
 - ١ عضوة من كل من المفدال وميرتس وحزب المهاجرين وحزب شعب واحد
٦. هناك ٣٨ عضوا من المتدينين مقابل ٣٣ عضوا فى الكنيست السابق . وأغلب الأعضاء المتدينين موزعون على الأحزاب الدينية والحريدية وهى شاس ويهودوت هتورا والمفدال .

وهناك عدد من الأعضاء المتدينين في بعض الأحزاب غير الدينية، فهناك ٣ متدينين في حزب الوحدة الوطنية وعضو متدين واحد في كل من حزب العمل وحزب شعب واحد ، وحزب الليكود .

٧. هناك ٢٥ عضواً في الكنيسة من المحامين مقابل ١٩ محامياً في الكنيسة السابق.

٨. هناك ١٠ أعضاء من المهاجرين القادمين من دول الكومنولث (الاتحاد السوفيتي السابق) .

٩. هناك عضو واحد من المهاجرين من إثيوبيا وهو ينتمي لحزب شعب واحد واسمه أديسو مساله .

١٠. هناك ٩ أعضاء يقيمون خارج حدود الخط الأخضر مقابل ٨ في الكنيسة السابق.

١١. هناك أب وابنه في الكنيسة الجديد وهما شارون وابنه عمري .

١٢. هناك إثنان اخوة في الكنيسة وهما إهود يتوم وداني يتوم الأول في الليكود والثاني في حزب العمل

١٣. هناك عدد من الأعضاء البارزين والمعروفين من الكنيسة السابق مثل :

➤ روني براون (الليكود) اختير عام ١٩٩٧ للعمل في منصب المستشار القانوني للحكومة واستقال من منصبه بعد اعتراض شديد على تعيينه
➤ جدعون ساعر (الليكود) عمل سكرتيراً للحكومة خلال فترة رئاسة نيتانياهو للحكومة .

➤ يتسحاق هيرتسوج (العمل) وهو ابن الرئيس السابق حاييم هيرتسوج وحفيد الحاخام يتسحاق هليلفي هيرتسوج الذي عمل في منصب رئيس الحاخامية لطائفة اليهود الغربيين وعمل سكرتيراً للحكومة في فترة رئاسة إهود باراك للحكومة .

➤ الحاخام يسرائيل إيخزر (حزب الوحدة الوطنية) من المشاركين الدائمين في البرنامج التلفزيوني بولتيكيا

➤ الدكتور أريه الداد (حزب الوحدة الوطنية) تولى منصب رئيس السلاح الطبي بالجيش . وهو ابن إسرائيل الداد من زعماء المنظمة اليهودية السرية التي حاربت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين . وهى المنظمة التى يطلق عليها (المناضلون فى سبيل حرية إسرائيل) .

➤ إيلنه كوهين (شعب واحد) تولت رئاسة نقابة الممرضات .

المحور الثانى: ظواهر جديدة فى الانتخابات الأخيرة

من أهم الظواهر التى ميزت الانتخابات الأخيرة ما يلى :

١- مقاطعة نصف مليون ناخب الانتخابات الأخيرة الأمر الذى جعل نسبة التصويت تصل إلى أدنى معدل لها منذ عام ١٩٤٩ . وقد عبرت هذه المقاطعة عن أمرين: الاحتجاج واليأس .

٢- احتل حزب غير معروف وهو حزب شينوى المرتبة الثالثة من حيث الحجم . وحصل على ١٥ مقعدا . وقد فسرت هذه الظاهرة على أنها تعبير عن الاحتجاج على عدم المساواة فى عبء الخدمة العسكرية فقد اختار الكثير من الشباب حزب شينوى (التغيير) كبداية للثورة ضد التفرقة فى تحمل عبء الخدمة العسكرية واحتجاجهم على إعفاء المتدينين من الخدمة فى الجيش الإسرائيلي . والاحتجاج أيضا على ما يسمونه الإكراه الدينى .

ويتوقع المحللون سرعة انهيار هذه الظاهرة المرتبطة بحزب شينوى والتى أسفرت عن واحتلاله المرتبة الثالثة واقتراجه من عدد أعضاء حزب العمل (١٩ مقعدا فى مقابل ١٥ عضوا لحزب شينوى) وهم يشبهون ذلك بما حدث لحزب الحركة الديموقراطية للتغيير فى الماضى . وستكون رسالة شينوى فى الكنيست رسالة متواضعة سرعان ما ستتهار أو تضعف .

٣- ظاهرة نجاح شارون رغم التدهور الاقتصادي الشديد وزيادة معدلات البطالة وزيادة معدل الفقر ، وسوء حالة الجيش بسبب مكافحة ما يسمى بالإرهاب ،

ونقص القوة البشرية ، ونقص الكفاءة التدريبية للجنود وبخاصة في المناطق الفلسطينية الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع خطر في قوة الجيش الإسرائيلي. فقد وصل الشعور العام الإسرائيلي إلى أدنى حالاته خلال فترة حكم شارون، فإسرائيل في تراجع شديد حتى أنه قد ثارت تساؤلات حول مدى قدرة إسرائيل على البقاء .

٤- يعتبر فوز شارون من الظواهر الغريبة جدا في الانتخابات الأخيرة وبخاصة إذا ما قورن شارون برؤساء الحكومات الإسرائيلية السابقين حيث سقطوا جميعا سقوطا شديدا في الانتخابات التي خاضوها وهم شامير ونتانياهو وباراك على التوالي وذلك بسبب إخفاقاتهم وفشلهم من وجهة نظر الناخب الإسرائيلي . والظاهرة تبدو أكثر غرابة لأن إخفاقات شارون أعظم وأخطر من إخفاقات وفشل سابقيه . ولا يوجد أدنى مبرر موضوعي أو ذاتي لنجاح شارون في ظل الأوضاع التالية :

أ - سوء حالة المواطن الإسرائيلي

ب - سوء حالة الدولة

ج - تفاقم الأزمة الديموجرافية واحتمالات تناقص اليهود وتحولهم إلى أقلية خلال سنوات

د- هزيمة الأطفال الفلسطينيين لسياسة شارون العدوانية ودباباته الثقيلة التي تنتشر الخوف داخل ما يسمى بالمناطق

هـ - زيادة وفعالية ما يسمى بالعمليات التخريبية

و - تدهور صورة إسرائيل في العالم

ز - فرض المقاطعة الأوروبية على البضائع الإسرائيلية

ح - عدم نجاح سياسته تجاه الفلسطينيين واصابة الإسرائيليين بالاكنتاب النفسي

ط - القضاء على التسويات السلمية واعتبار اتفاقية أوسلو منتهية وإهدار

سنوات من العمل السياسي لحزب العمل وميرتس والقضاء على أنصار

بيريز وبيلين وساريد

ك - تفاقم المشكلة الأمنية رغم كل أشكال العدوان ضد الفلسطينيين.

أما عن التوقعات المستقبلية لسياسة شارون بعد الانتخابات فيمكن أن أشير إلى مايلي:

من ناحية يتوقع المحللون الإسرائيليون في ظل الأوضاع السيئة السائدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن يحدث أحد أمرين :

١- أن يقدم شارون على تحقيق تسوية سياسية يقدم من خلالها تنازلات مؤلمة .

٢- أن يتمسك شارون بسياسته السابقة ويدخل التاريخ . بحفاظه على ما يسمى بأرض إسرائيل الكاملة .

ويقول بعض المقربين من شارون أنه يتمنى تحقيق تسوية مع تقديم تنازلات. وأن هذا سيدفع شارون إلى تحقيق حكومة وحدة بدون إشراك اليمين المتطرف ، وتوسيع الائتلاف للدخول في نطاق تسوية ممكنة .

تشير الاتجاهات الانتخابية إلى حدوث ترتيبات جديدة للأحزاب التي احتفظت بمسمياتها ولكنها تغيرت في المضامين . وعلى هذا الأساس تحول الليكود إلى مباي ومطلوب من شارون أن يتحول إلى بن جوريون، ولكن نجاح شارون في الانتخابات لا يعنى أنه تحول إلى بن جوريون ولكن هذا النجاح يشير إلى خلل واضح فى المنظومة السياسية الإسرائيلية، وانتصاره الشخصي مؤشر إلى غياب الزعامات السياسية فى هذه المنظومة السياسية الإسرائيلية . ويعود جزء من هذا النجاح إلى شخصية شارون الموحية بالمسئولية والمصادقية لدى قطاع كبير من الرأي العام الإسرائيلي . وقد توفرت لشارون القدرة على إقناع الإسرائيليين بسياسته رغم أخطائها الفاحشة . ومن أمثلة ذلك إعلانه الالتزام بخطة الرئيس الأمريكي بوش التي تستند إلى إقامة دولة فلسطينية، وشعوره بأن التدهور الأمني والسياسي لا ينقص من قدرة وكأنه ليس مسئولا عنه .

ويرى المحللون الإسرائيليون أن غياب البديل على المستوى الشخصي والسياسي جعل شارون ليس مجرد خيار فقط ، ولكن أصبح الشخص الوحيد المحنك صاحب الخبرة على الساحة السياسية الإسرائيلية ، وهو آخر جواد من الحرس القديم يمكن الاعتماد عليه في الأوقات العصيبة كتلك التي تمر بها إسرائيل حاليا .

ويضرب بعض المحللين الإسرائيليين مثلا على وضع شارون في منظومة السياسة الإسرائيلية الحالية بأن الشعب الإسرائيلي هو بمثابة ركاب حافلة أو عربة بدون إطارات يريدون شارون على عجلة القيادة كشخص يمكن الاعتماد عليه . ومن ناحية أخرى، وعن التوقعات الفلسطينية بعد نجاح شارون في الانتخابات الأخيرة فهي تدور حول التالي :

١- تشير الانتخابات إلى أن غالبية الناخبين الإسرائيليين باختيارهم شارون يرفضون تهدئة الأوضاع السياسية والعسكرية وبالتالي يرفضون استئناف عملية السلام .

٢- أن الجمهور الإسرائيلي صوت من أجل برنامج الحرب ضد الفلسطينيين .

٣- أن الفوز الساحق لليمين مؤشر سلبي تماما وينبئ بمزيد من التطرف في الصراع مع الفلسطينيين .

وعلى ذلك فإن أمام شارون خيارين : الأول تشكيل حكومة من الوسط واليمين تضم أحزاب شينوى (١٥ مقعدا) والليكود (٣٨ مقعدا) وحزب شعب واحد (٤ مقاعد) والمهاجرين الجدد (مقعدان) والمفدال (٦ مقاعد) فيصبح لدى شارون أغلبية ٦٤ مقعدا . أما الخيار الثاني أمام شارون فهو تشكيل حكومة من اليمين والمتدينين تجمع الليكود وشاس ويهودوت هتوراه والمفدال وحزب الاتحاد الوطني بمجموع ٦٦ مقعدا .

٤- أن شارون سيحاول أن يظهر بمظهر من يعمل من أجل السلام ولذلك فهو يخشى تشكيل ائتلاف من أحزاب اليمين والمتدينين . وأن تكوين حكومة وحدة وطنية ستمكن شارون من الظهور أمام الرأي العام الغربي أنه يريد

السلام ، وأن تشكيل حكومة يمينية ضيقة ستضع شارون رهن إرادة الأحزاب الصغيرة وابتزازها له وتهديدها بالانسحاب من الائتلاف إذا لم ينفذ شارون مطالبها ، وهو أمر لا يرغب فيه شارون .

٥- أن الملف الاقتصادي وليس الملف الفلسطيني هو الذي سيؤثر على شارون واختياراته ومستقبل حكومته . فالمؤشرات الاقتصادية تشير إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة وزيادة أعباء المعيشة الأمر الذي قد يدفع قطاعا كبيرا من الإسرائيليين إلى سحب مدخراتهم من البنوك.

٦- إعلان الاستمرار في عدم الاعتراف بعرفات وعدم التفاوض معه والإصرار على عزله .

٧- التفكير في إعادة احتلال قطاع غزة.

٨- أن عملية السلام مع الفلسطينيين ليست متوقعة على تغيير في موقف شارون وحكومته القادمة ولكنها متوقعة على تدخل من الرئيس الأمريكي بوش

٩- أن حكومة شارون يمكن أن تسقط في حالة نجاح الحوار بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة ونجاح العمل الفلسطيني على تشجيع معسكر السلام في إسرائيل

١٠- أن شارون سيستغل الحرب الأمريكية ضد العراق وتداعياتها في فرض رؤيته للتسوية على الفلسطينيين واقناع الرئيس بوش بها وان خريطة الطريق ستفشل كما فشلت خطة ميتشيل وتوصيات جورج تيننت .

١١- احتمال قيام شارون بتدمير بقايا السلطة الفلسطينية والقيام بعملية التهجير الداخلي للسكان الفلسطينيين المقيمين في المناطق المتاخمة للجدار الفاصل الذي تقيمه إسرائيل في الضفة الغربية .

١٢- قيام شارون بتهجير القيادة الفلسطينية إلى الخارج وإعادة احتلال قطاع غزة على مراحل والتوسع في عمليات اغتيال كوادر فصائل المقاومة وإعادة

فرض الإدارة المدنية الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة

١٣- تزايد الاتجاهات المطالبة بترحيل فلسطيني ١٩٤٨ باعتبارهم خطراً ديموجرافياً على دولة إسرائيل ذات الطابع اليهودي ، وتوقع سياسة شارونية تتجه نحو المزيد من الحصار والمضايقات لعرب فلسطين .

الدكتور/ عبد الغفار الدويك:

على ضوء تحليل مؤشرات وأسباب التصاعد التدريجي في وزن اليمين الديني في الإنتخابات الإسرائيلية المتتالية مقارنة بوزن القوى الأخرى* يمكن تسجيل مايلي:

١- أن حصول الأحزاب الدينية خلال انتخابات عام ١٩٩٩ علي ٢٧ مقعداً بعد أن كانت ممثلة ١٦ مقعداً في دورة الكنيست عام ١٩٩٢ و ٢٣ مقعداً في عام ١٩٩٦ واستقرارهم عند ٢٢ مقعد عام ٢٠٠٣ وهو الأمر الذي فاجأ البعض، وإن كان لا يعبر في الحقيقة عن تنامي ظاهرة التدين ولا يعود لصحوة دينية فقط إنما يمكن تفسيره وفق المعطيات التالية:

أ- أن هذا الارتفاع يشير إلى عودة الأحزاب الدينية إلي حجمها الطبيعي بعد أن تقلص هذا الحجم.

ب- أن تفرق الأحزاب الدينية وتعددتها يزيد من قوتها فالصراعات الشديدة التي تسود بين هذه الأحزاب تدفعها إلي استثمار طاقتها القصوى في الانتخابات ودخول معركتها بكل قواها، وهو يفسر المعدل العالي للإقبال علي التصويت عند المتدينين حيث بلغت نسبة التصويت في أوساط المتدينين خلال الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٣) ٩٠% فيما بلغت النسبة العامة للتصويت ٧٣% ج - الزيادة الطبيعية في عدد المتدينين وإقبال نسبة لا بأس من الحريديم

* أنظر ملحق رقم (١)

الذين كانوا يمتنعون عن التصويت سابقا وخاصة النساء علي التصويت في هذه الانتخابات إضافة إلي تأييد مجموعات صغيرة من العائدين إلي الدين في السنوات الأخيرة للأحزاب الدينية . كذلك حصلت هذه الأحزاب علي تأييد ملموس لأول مرة في مدن التطوير والأحياء الفقيرة ولعل ذلك يعود لكون هذه الأحزاب قد شرعت في العقد الأخير بتوسيع نشاطاتها لتشمل هذه المدن والأحياء من خلال حمل الأطفال والعائلات علي التوبة والرجوع إلي حظيرة الدين وتقديم المنح الدراسية للأولاد في مراكز تجمعاتهم في المدارس الدينية.

د- إدارة الحملة الانتخابية بكفاءة عالية، فقد أشرف علي حملات الأحزاب الدينية الانتخابية أناس عرفوا بكفاءات تنظيمية ودعائية عالية وعلي سبيل المثال فإن (شاس) كانت تدير حملتها بالاستعانة بخبرات مستشارين وصحفيين قدامى وخبراء اقتصاديين وطائرة هليكوبتر، كذلك قامت الأحزاب الدينية بحملة (أطرق الباب) فكان أنصارها يذهبون إلي البيوت السكنية ويتحدثون مع أصحابها في محاولة لإقناعهم بإعطاء أصواتهم للأحزاب الدينية وكانوا أيضا - كبقية الأحزاب الأخرى - يتكفلون بجلب الناخب إلي صندوق الاقتراع .

هـ- تصويت بعض الفئات العلمانية وخاصة أولئك الذين يصنفون بأنهم (تقليديون) للأحزاب الدينية لأول مرة بسبب تردددهم في التصويت لأي من الحزبين الكبيرين وخاصة أن الخلاف بين هذين الحزبين تركز في الانتخابات الأخيرة علي مسألة حساسة جدا هي موضوع الانسحاب من الضفة وقطاع غزة .

و- توفر شخصيات دينية قيادية لهذه الأحزاب ذات شهرة واسعة وتمتلك قدرات خطابية عالية ولها خبرة كبيرة في كيفية التأثير علي الجماهير . وقد برزت من بينها جماعات ناطوري كارتا (كتسنلويجن) بمواقفها السياسية المميزة التي يعبر عنها عادة مفكرها الرئيس الحاخام (يرحمثيل يسرائيل دومب) أو سكرتيرها الحاخام (موشيه هيرش).

٢- أن التيار الديني في مجموعه استطاع أن يصل إلى القوة السياسية الثالثة،

فقد حدث صعود تدريجي للمتدينين من خلال ازدياد عدد مقاعد الكنيسة حيث بلغت ٢٧ مقعداً بنسبة ٢٢,٥% من إجمالي عدد المقاعد البالغة ١٢٠ مقعداً بينما حصلوا على ٥/٤ حقائق وزارية في كل الحكومات من عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٣. وهو ما يعني أن الأحزاب والحركات الدينية المؤيدة لها شكلت مجتمعة القوى السياسية الثالثة، حيث حصل التيار الديني على ٢٢,٧%* من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة بعد كل من اليسار الذي حقق ٤٢,١% واليمين الذي حصل على ٢٣,٣%. وهو ما يوضح أن المجتمع الإسرائيلي يتراجع عن علمانيته نحو المجتمع الحريدي على الأقل في هذه المرحلة التاريخية.

مما تقدم عن التنظيمات الدينية اليهودية (الأحزاب والحركات الدينية) يظهر وجود أربعة أحزاب دينية يهودية رئيسية على الساحة الحزبية في إسرائيل اليوم تعبر عن اتجاهين الأول صهيوني (المفدال) والآخر لاصهيوني (حريدي) هو (أجودات إسرائيل الموحدة)، (شاس)، (ديجل هتوراه) و (يهودا تورا)، إضافة لهذه الأحزاب الدينية تتواجد على الساحة الإسرائيلية حركات دينية غير حزبية أغلبها ترفض التحول إلى حزب سياسي، وخوض انتخابات الكنيسة مثل حركة (جوش أمونيم) و (ناطوري كارتا) و (حباد) و (الطائفة الحريدية)، وبعضها لم يستطع الوصول إلى الكنيسة لأسباب مختلفة مثل (كاخ) و (ميماد) ٣- تعتبر الأحزاب والحركات الدينية تنظيمات (براجماتية) في نظرتها وتعاملها مع القضايا والشؤون المختلفة - باستثناء التشريعات والشؤون الدينية - ولعل هذه الصفة التي لازمت الأحزاب الدينية خصوصاً بعد قيام إسرائيل تعود إلى عدة أسباب منها :- الأهمية الكبيرة التي تعطى للحاخام، والتي تمنحه قدرة كبيرة على تأويل النصوص الدينية، وتطويعها بما يخدم أهدافه،

*- برغم أن نسبة أصوات المتدينين الحقيقية ٥,٨% من إجمالي عدد الأصوات وهو ما يعني أن هناك ١٦,٩% من التيار اليميني والمهاجرين الجدد قد صوتوا إلى جانب الحريديم في تحول ثقافي حاد بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي وأن هذه التقاليد جاءت من يهود الشرق.

وربما أهواءه أحياناً، وعدم تعامل الأحزاب الدينية مع القضايا المطروحة، وفق الأسلوب التقليدي الذي تنتهجه الأحزاب والحركات الأيديولوجية عادة والقائم على أساس (التأييد الكامل) أو (الرفض القاطع)، وإنما لجوء هذه الأحزاب إلى تجزئ القضايا المثارة، والاتفاق مع بعض هذه الأجزاء ومخالفة البعض الآخر وفق قناعاتها الدينية والأيديولوجية.

٤- هناك قاسم مشترك أدني في مطالب هذه الأحزاب من الحكومة حيث تركز هذه الأحزاب عادة على ضرورة العمل بكل الطرق لتعزيز الطابع اليهودي للدولة حسب المفهوم الأرثوذكسي. ولعل أهم المطالب التي تشترك فيها هذه الأحزاب هي تعديل قانون (من هو اليهودي) والحفاظ على حرمة السبت وعدم تدنيسه بممارسة أي نشاط عام أو خاص إلا حسب الاستثناءات الشرعية وتوفير الأموال والميزانيات للمؤسسات والمدارس الدينية وتوفير الشقق السكنية للشبان المتدينين وتحريم تقديم لحم الخنزير في المطاعم ومنع تربيته في إسرائيل أو إدخاله إليها ومكافحة الإباحية والرذيلة ومظاهرها المتفشية في المجتمع الإسرائيلي وتوسيع صلاحيات القضاء الشرعي ووقف تدخل القضاء المدني في شؤون القضاء الديني وتعديل قانون الإجهاض لينص على منع الإجهاض بصورة عامة إلا في الحالات الطارئة وبموافقة حاخام معتمد وسن قانون لتشريح الجثث وزرع الأعضاء يعطي الحاخامات قدرة واسعة على التدخل بهاتين العمليتين وإخضاعهما لقيود شديدة جداً وسن قوانين تمنع التحريض ضد الدين وقانون التنقيب على الآثار وقانون لحفظ حرمة المقابر وإلغاء نظام التوقيت الصيفي وعدم تعديل طريقة الانتخابات للكنيست والالتزام بالقواعد الدينية فيما يتعلق بالميلاد والزواج والطلاق والفصل بين الجنسين في قاعات المدارس وصالات السينما وتشجيع الإنجاب ودعم العائلات كثيرة الأولاد واستمرار المحافظة على إعفاء الشبان المتدينين من الخدمة العسكرية (باستثناء المفدال) والمطالبة بإعفاء جميع الفتيات من هذه الخدمة سواء كن متدينات أو غير متدينات (باستثناء المفدال) ومساواة ميزانيات جميع

المؤسسات التعليمية الدينية مع ميزانيات المؤسسات التعليمية العلمانية ومساواة خريجي المعاهد الدينية بالجنود المسرحين فيما يتعلق بالمنح والإسكان ومخصصات الأولاد وتأمين الدخل.

٥- ارتباطا بما تقدم يمكن توضيح وجود مجموعة من الخصائص المميزة المحيطة بالعملية الانتخابية في إسرائيل ، والتي من أهمها الآتي :

أ - الارتباط الحركي بين مختلف عناصر البناء السياسي في إسرائيل كامتداد لمبدأ الولاء لدولة إسرائيل، وبصرف النظر عن مواقفهم واتجاهاتهم المتباينة.

ب- وضوح الرؤية السياسية لعناصر صياغة واتخاذ القرار في إسرائيل، وارتباطا بأن كل قوة تعرف موقعها الحقيقي من النظام القائم ، ومن عملية الممارسة، بمعنى وجود وضوح في تحديد العلاقات بين الحق والالتزام.

ج - الاهتمام بعملية التخطيط الإسرائيلي متعدد الجوانب، مع العمل على تطبيق مبدأ توزيع الأدوار بحنكة وبراعة.

ولاشك أن هذه الخصائص المميزة كان لابد وإن تؤدي إلى نتائج تنظيمية محيطة بآلية صنع واتخاذ القرار في إسرائيل والتي من أهمها ثبات الطبقة القيادية، وقله عدد صانعي القرار، واستمرارية التعامل الديناميكي بين القوى السياسية، فضلا عن تضيق دائرة التأثير للقوى الاقتصادية، وفاعلية عملية الاتصال بين كافة العناصر في مستوياتها المختلفة .

٦- أن أهم السمات العامة التي أفرزتها نتائج الانتخابات الإسرائيلية (يناير ٢٠٠٣)

أ - تغيير مزاج الناخب الإسرائيلي لصالح اختيار القوى اليمينية في إسرائيل .

ب- تزايد قوة معسكر اليمين الديني ، وبما زاد من تشدد الدولة تجاه قضايا السلام.

ج- استمرار نموذج الديمقراطية في التجربة الحزبية في إسرائيل.

د - تفرز التجربة الانتخابية فى إسرائيل - والذي أصبح إيقاعها سريعاً فى معدلات إجراءاتها - تغييراً مستمراً فى القيادات الحزبية وأيضاً على مستوى رئاسة الحكومة، فضلاً عن الائتلافات الوزارية المتجددة، وبما يخلق رؤية جديدة وتنافساً حزبياً يتسق مع تحقيق أهداف إسرائيل الخاصة، ويعبر فى الوقت ذاته عن مطالب واحتياجات الشعب الإسرائيلي .

- هـ - استمرار سيطرة بعض عناصر الحرس القديم على بعض الأحزاب السياسية، خاصة التى تنتم بكونها تعبر عن رموز العنف والتطرف .
- و - تزايد حالة التداخل الشديد بين ما هو علماني وما هو متدين فى العديد من القضايا السياسية التى تحكم التجربة الانتخابية فى إسرائيل .
- ز - تؤكد حالة عنصرية الدولة تجاه قضايا عرب إسرائيل فى أي برامج انتخابية لأحزاب إسرائيلية .

السفير/ عادل العدوي:

من واقع التجربة العملية، لقد عشت القضية الفلسطينية طوال حياتي، شاركت فى مفاوضات ومباحثات، وتقارير وأبحاث، وأعرف ما يحدث على الأرض، وما هو غير مرئي وما هو واضح فى الصورة، وفى الحقيقة عندما قرأت ورقتي الأستاذ جلال الدين عز الدين وجدت أنهما يسيران فى اتجاه واحد وهو اعتماد خيار المقاومة، وذلك بسبب مشكلة كبيرة، لأننا بالفعل دخلنا فى مسار رسمي، وفى خيار آخر اسمه السلام خيار استراتيجي، وبدأته مصر ووجدت معه -حين بدايته- صعوبات كبيرة جداً فى العالم العربي وصلت إلى حد المقاطعة، لكن مصر استطاعت بهذا الخيار أن تحقق مطالبها، فى الوقت الذى رفض فيه العرب فى هذه البلدان هذه المطالب، وابتعدوا عن المباحثات، وكان لهم اتجاه آخر ضمن خيار المقاومة وعدم الخضوع للحاجات الاستسلامية.

وأخيراً ومؤخراً قدم الأمير عبد الله مبادرته، وكانت واضحة وسلمية جداً، لدرجة أن الرأي العام في إسرائيل وفي الغرب كله تقبلها بدرجة شديدة جداً من الحماس، وكان من المهم جداً أن يبدأ الرأي العام في إسرائيل وفي الغرب كله في الحديث عن هذه المبادرة.

وبعد ذلك جاء مؤتمر قمة بيروت في مارس ٢٠٠٣ فتبنى البعض من الناحية الرسمية خيار السلام الذي طرحه الأمير عبد الله، لكن من الناحية العملية تبنى خياراً آخر مختلفاً عما طرحه الأمير عبد الله. لكن بشكل عام العرب اختاروا خيار السلام.

والذين شاركوا في مباحثات يعرفون ما الذي يحدث، وما التغييرات الأساسية، وماذا يعنيه السلام كخيار استراتيجي. وعندما أ طرح خياراً آخر وهو خيار المقاومة لابد أن يكون مستنداً إلى أسباب ومبررات.

الورقة الأولى في الحلقة النقاشية تقريرا تهاجم الرئيس، وتنتقد التعزية في ذكرى وفاة رابين، والورقة الثانية تعتبر أن تجمع الفلسطينيين وتجاوز الفصائل سياسة غير سليمة.. كلنا نعرف أن مصر أدارت الحوار بين الفصائل الفلسطينية، وهذا بموافقة القيادة الفلسطينية، إذن كل من ورقتي العمل تهاجم الإتجاه الذي تم تبنيه بصورة رسمية.

وعندما نرغب في تغيير ذلك الإتجاه يجب أن نضع أسساً مقنعة، ونطرح البدائل، ونجلس معاً ونرى ما هذه البدائل من أجل أن نقول للحكومة إن خيار السلام هذا لم يفد، وليس فقط انتقاد الحكومة..

لا يمكن أن أقول للناس ولمتقفي مصر أن أصحاب السلام كخيار إستراتيجي لا يفهمون شيئاً ولا يعرفون ما يحدث حولهم، لكن لابد أن يكون هناك تعايش مع الأوضاع الدولية بحيث نخدم بلدنا، حتى لا تكون صورتنا سيئة جداً أمام العالم المتحضر.

الظروف سيئة للغاية، ويجب أن نفكر كيف نكسب الرأي العام خارج وداخل إسرائيل. وكما قلتم في داخل إسرائيل تتغير الآن الحكومات وبسرعة، إذن من الممكن جدا الإلتفاف حول أي حكومة يمينية إذا اجتمع الرأي العام الإسرائيلي على ذلك، حتى إذا أصبح هناك أمل بأنهم سيعيشون تتغير، لأن عمليات المقاومة تجعلهم يشعرون بأنهم ضائعون، وعليهم أن يتخذوا مواقف قوية وإلا فالدولة والحلم انتهيا، ولذا يؤمنون إنه لابد من كسر المقاومة الفلسطينية، وهذا هو ما يحدث الآن. يواصلون ذبح الفلسطينيين ويلمحون إلى إمكان حدوث ترانسفير، وأنا لا أريد إعطاءهم هذا الوضع وإلا سنضيع، وندخل في سلسلة من النكبات. عندنا خبرة في هذا الوضع: نكسات نكسات نكسات، حتى ضيعنا كل شيء. اليوم نأمل أن نعود إلى ما قبل سبتمبر ٢٠٠٠، قبل الانتفاضة، كل يوم سنسعى للرجوع بنفس الأسلوب، ونحن لدينا تجارب أننا استطعنا أن نقنع الرأي العام الإسرائيلي مع الوقت.

الدكتور/ محمود عبد الظاهر:

بالنسبة إلى ملاحظات سيادة السفير، هناك فرق بين ما يطرح أكاديميا وما يطرح للرأي العام، ليس عندنا فقط ولكن في إسرائيل أيضا.

بالنسبة لموضوع المقاومة أريد أن أوضح أنه من ٥ يناير حتى ٥ مارس ٢٠٠٣ لم تحدث أية عملية مقاومة، ولكن مع ذلك كان هناك ١٤٨ شهيدا و٤١٢ جريحا ومصابا منهم مصابون ميئوس من حالتهم، لهذا الأرقم أليس دلالة؟ هذا يدل على المزاج العام لهذه الحكومة الإسرائيلية.

ولذا السؤال هو، ماذا لو حيدنا خيار المقاومة كليا، فما هو البديل الآخر؟

اختيار مصر ارتبط بمزاج عام آخر، والسادات اتخذ قراراً مصيرياً بالحرب قبل أن يتخذ قرار السلام. كل هذا الكلام صحيح تاريخيا. ولكن نعلم أن موضوع سيناء مختلف عن الأراضي الفلسطينية التي تعتبرها إسرائيل "أرض إسرائيل الكبرى"، وهذه هي العقيدة التي شكلت أو بني عليها الفكر اليميني الذي يحكم الآن

فى إسرائيل. موضوعات النقاش والتفاوض اليوم: موضوع القدس؛ موضوع الاستيطان، وموضوع حق عودة اللاجئين، غير الموضوعات التي تمت مناقشتها مع مصر، ومسار الديناميكية السياسية مع مصر غير المسار الذي يطرح الآن على الساحة بالنسبة للفلسطينيين.

وحول ما اعتبره سيادة السفير نوعاً من مهاجمة التيار الذي يتبنى السلام كخيار إستراتيجي، فأرى أنني كأكاديمي لي الحق أن أختلف مع الحكومة، ولأن سيادته عضواً في المجلس المصري للشؤون الخارجية ولأن المجلس يطرح الأمور للنقاش بحرية كاملة، وهذه نقلة كبيرة في الفكر الحركي الدبلوماسي، مثلما يحدث في إسرائيل، ومثلما حدث في أوسلو، تم ذلك نتيجة تحركات جهات غير رسمية. إذن من الممكن جداً أن أقف الآن وأنتقد الحكومة بحرية في أمر سعر الصرف مثلاً، ومن الممكن أن يختلف الرأي العام مع الحكومة.

أما خريطة الطريق فالمشكلة ليست في مضمونها وما إلى ذلك، لكن المشكلة هي كيف ننفذها؟ إسرائيل وضعت مائة تغيير في الخطة، وهذا يعني أفرغت الخطة من مضمونها الكامل.

هدفنا جميعاً هدف واحد وهو المصلحة ، ويجب توصيل الآراء لصانعي القرار. ولذا فبقدر كون دور الأكاديمي دور هام بقدر ما هو هام أيضاً دور الممارس والدبلوماسي. ولذا يجب أن نتسأل جميعاً ماذا لو تم التخلي عن خيار المقاومة؟ ما البدائل؟ ولماذا يجب استمرار خيار المقاومة؟ على ضوء خبرتي في معاشة المجتمع الإسرائيلي ، وفي الحروب المتتالية ، فإن العامل الأساسي الذي يفسر نجاح شارون في الانتخابات هو نجاحه في بيان أن الحالة الأمنية متدهورة وأن هناك حاجة لحكومة قادرة على علاج هذه الحالة الأمنية بصفة خاصة وليس الحالة الاقتصادية المتدهورة مثلاً. ومن ناحية أخرى فإن الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات -ووفقاً لطرح الدكتور/ حسن نافعة- هي حكومة انتقالية ، وأن التدني

فى وضع حزب العمل هو نتاج النظام الانتخابى ونجاح حزب شارون هو نتاج قضية الأمن.

الدكتور/ أحمد جراد:

خيار المقاومة يجب أن يكون حاضرا إلى جانب خيار السلام، من وجهة نظري طبعاً، ومن خلال الحقائق التاريخية، والذي نعرفه جميعاً أنه ليست هناك دولة استطاعت أن تخدم قضيتها وتحقق استقلالها بدون مقاومة، وكانت دائماً المقاومة تسير جنباً إلى جنب مع الخيارات السياسية، فخيار المقاومة لا يجوز التنازل عنه بأي شكل من الأشكال. قد تتغير أساليب المقاومة، قد تكون كل مرحلة لها أسلوب، هذه اجتهادات، أما المقاومة كخيار فيجب ألا تسقط من الحساب أبداً، خاصة في مواجهة مثل هذا العدو الذي لا يؤمن إلا بالقوة، لأنه لم يقم إلا على أساس القوة، وعلى أساس الاغتصاب والقهر والتشريد، هذه هي الحقيقة.

وسأحاول فى مداخلتي الإجابة على تساولين رئيسيين:

الأول: لماذا انتصر الليكود، وماذا يعنى هذا الانتصار؟

والثاني: ما الذي دفع شارون إلى هذا الاختيار لشركائه فى الائتلاف، وما حدود الأفق السياسى لحكومته؟

من الواضح أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة أظهرت تحولاً واضحاً فى الرأي العام الإسرائيلى نحو اليمين، بل إن هناك من رأى فى هذه النتائج انقلاباً سياسياً تمثل فى تحقق انتصار حاسم لليمين، مقابل هزيمة كبرى لليسار.

ومن الملاحظ أن وتيرة هذا التحول ازدادت مع اشتداد المواجهات الفلسطينية-الإسرائيلية. فقد أظهرت استطلاعات الرأي العام فى إسرائيل أن ٢٩ % من الإسرائيليين تحولوا نحو تبنى مواقف متشددة منذ بداية الانتفاضة، بينما عرف نحو ٤٨ % من الجمهور الإسرائيلى نفسه كيمين، وأكد ٤٦ % دعمهم لفكرة الترانسفير و ٣١ % دعموا فكرة الترانسفير لفلسطينى الداخل أيضاً.

وإن كان ما حدث من تحول الرأي العام الإسرائيلي إبان الانتفاضة الثانية، يتم إرجاعه من قبل البعض-ضمن عوامل أخرى عديدة-إلى التأثير السلبي الذي أحدثته العمليات الاستشهادية، إلا أننا نستطيع أن نضيف عوامل أخرى، داخلية وخارجية. فمن العوامل الداخلية:

أولاً: فشل زعيم حزب العمل، عمار متسناع، في تقديم نفسه كبديل يلقي قبول الناخب الإسرائيلي، حيث لم يستطع التأثير بمشروعة اليساري الخالص على الرأي العام غير المهيأ في الوقت الحالي، خاصة وأن الرأي العام الإسرائيلي مازال متأثراً بالفكرة الأساسية التي رسخها باراك بعد قمة كامب ديفيد، والقائلة بأن باراك ذهب إلى أبعد مدى ممكن في تقديم التنازلات للفلسطينيين، دون أن يأتي بالحل، ومن ثم فإن الحل الوحيد المتاح حالياً هو: الليكود-شارون.

ثانياً: حنكة شارون في التعامل مع توجهات الرأي العام، ولعبه على الوتر المفضل لدى الرأي العام عن طريق تركيزه على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، مستغلاً رفض متسناع المشاركة في حكومة كهذه لتأليب الرأي العام عليه

ثالثاً: فشل متسناع ومعه معسكر اليسار في توظيف قضايا الفساد ضد الليكود، بل إن شارون هو الذي نجح في استثمار وقف خطابه التلفزيوني، فظهر وكأنه ضحية مؤامرة، مما زاد من شعبيته والتفاف الناخبين حوله

رابعاً: التصدعات التي حدثت في حزب العمل، وانشقاق عدد من رموزه البارزين، احتجاجاً على نتائج الانتخابات التمهيدية لاختيار مرشحي الحزب لعضوية الكنيست. وقد تضافرت مع هذه العوامل الداخلية، عوامل خارجية من أهمها:

أولاً: الموقف الأمريكي الداعم بلا حدود لحكومة شارون المتطرفة، والناجم عن التقاء إدارة الرئيس بوش الابن، التي تمثل المحافظين الجدد واليمين الأمريكي المتطرف، مع اليمين الإسرائيلي بزعامة شارون، ليس فقط في مجال إعادة ترتيب المنطقة وفرض السيطرة عليها تحقيقاً للمصالح المشتركة. وأثناء المعركة الانتخابية تدخلت الإدارة الأمريكية لمصلحة شارون، حيث جمدت التعاطي مع خطة خارطة الطريق، وبهذا التجميد أعفت شارون من تقديم أي موقف سياسي أثناء فترة الدعاية

الانتخابية، ومكنته من الهروب إلى المواقف العامة التي لا معنى ولا رصيد لها، كالحديث عن "التنازلات المؤلمة" عوضاً عن المواقف المحددة والملموسة، وفي المجال الاقتصادي، قدمت الإدارة الأمريكية أكثر من إشارة وإيحاء بالموافقة على المساعدات المالية التي طلبتها الحكومة الإسرائيلية لمساعدتها على الخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعيشها إسرائيل. والجدير بالذكر أن التعارض أو التطابق الإسرائيلي مع السياسة الأمريكية يلعب دوراً أساسياً في إخافة الناخب الإسرائيلي أو طمأنئته، وفي دفعه نحو تأييد الحزب الأكثر قرباً من الموقف الأمريكي، وبخاصة أثناء التوترات والحروب.

ثانياً: السلبية العربية إزاء ما يحدث في الأراضي الفلسطينية ، فالدول العربية - مجتمعة أو منفردة- لم تمارس ضغوطاً سياسية واقتصادية وإعلامية حقيقية ، تشعر الناخب الإسرائيلي بأن سياسة التتكيل بالشعب الفلسطيني، وسياسة تجاهل مبادرة السلام العربية، وإن لم نقل رفضها، لها ثمن باهظ على الإسرائيليين، هذه السلبية العربية مكنت اليمين الإسرائيلي من إعادة التمسك بمقولته الشهيرة التي أطلقها لتسويغ معارضته لاتفاقيات أوسلو، والقائلة: إن إسرائيل تستطيع تحقيق الأمن والسلام دون إعادة الأرض والحقوق، لأن النظام العربي أخذ يسلم بالأمر الواقع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل في بداية الانتفاضة-كانت تخشى من تطور الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى صراع عربي-إسرائيلي.

وعلى خلفية هذا التقدير ضببطت إسرائيل إجراءاتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني في حدود معينة ، ثم جاء شارون بسياسته الدموية ليؤكد خطأ هذا التقدير، ليفوز أيضاً في الانتخابات.

ثالثاً: غياب الإجماع الفلسطيني إبان الانتفاضة على سياسة واقعية واحدة، واستمرار الانقسام الفلسطيني حول أساليب المقاومة ، وبخاصة بعد تضعف الاتجاه الوطني المركزي بفعل الضربات الإسرائيلية المتلاحقة لمؤسساته ورموزه، وقد لاحظنا أن الحوار الفلسطيني-الفلسطيني لصياغة استراتيجية وتكتيك للمقاومة بدأ في وقت متأخر جداً، وانتهت الانتخابات الإسرائيلية قبل أن يتمخض هذا الحوار عن شيء،

الأمر الذي أبقى الافتراءات التي لفقتها المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وألصقتها بالشعب الفلسطيني، كرفض السلام، والعزم -وهو الشعب الأعزل- على تدمير إسرائيل، من دون رد، كما أسهم ذلك في تعزيز الرواية الإسرائيلية الكاذبة التي قدمت نيابة عن الشعب الفلسطيني وباسمه، وارتبطت بذلك النوع من العمليات الاستشهادية داخل المدن والتجمعات المدنية الإسرائيلية. وهكذا فإن السلبية السياسية الفلسطينية، والعمليات الاستشهادية تركت بصماتها على الناخب الإسرائيلي وعلى نتائج الانتخابات التي جاءت باليمين منتصراً.

إن تضافر هذه العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية التي سبقت الإشارة إلى بعضها، قد أفضت إلى هذا الانتصار الساحق الذي حققه اليمين الإسرائيلي في الانتخابات الأخيرة، والذي يعنى بالنسبة للشعب الفلسطيني استمرار الحرب الدمية الإسرائيلية ضده، واستمرار المحاولات المحمومة لفرض شروط الحل الإسرائيلية للقضية الفلسطينية، والمضى في التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، ومواصلة تقويض بنية المجتمع الفلسطيني وتحطيم مقومات استقلاله. وعلى المستوى الإقليمي، يعنى هذا الانتصار المشاركة الإسرائيلية في رسم خرائط السيطرة الجديدة على المنطقة العربية بما يخدم مصالحها الاستعمارية التوسعية، وذلك من خلال إسهاماتها المختلفة في الحرب العدوانية المحتملة على العراق.

وفى الإجابة على التساؤل الثاني: ما الذي دفع شارون إلى هذا الاختيار لشركائه في الائتلاف، وما حدود الأفق السياسي لحكومته؟

لاشك أن الإمكانيات التي أتاحتها نتائج الانتخابات لشارون لتشكيل حكومته، لم تتح لأي رئيس حكومة من قبل. ولكن يبدو أن الحكومة التي تبلورت في النهاية ليست الحكومة التي يحلم بها، وذلك -على الأقل- لأن العالم يرفض مؤخراً المتطرفين على مختلف أنواعهم. ومن هنا كان الخيار المفضل لديه هو تشكيل حكومة "وحدة وطنية" مع العمل وشينوى والأحزاب الدينية (أو أحدها على الأقل). ولكن هذا الخيار اصطدم بشروط حزب العمل، ولا سيما زعيمه الجديد عمارام متسناع، التي لم يستطع شارون قبولها، ومن ضمنها: استئناف عملية التسوية مع الفلسطينيين

القائمة على قاعدة تفكيك المستوطنات فى قطاع غزة وإخلاء القطاع، ولو من طرف واحد، وتجميد البناء الاستيطاني فى الضفة الغربية وإقامة سور فاصل على طول الخط الأخضر. وهذا فضلاً عن وجهة نظر متسناع القائلة بأن تجربة مشاركة حزب العمل فى حكومة الوحدة الوطنية السابقة أظهرته بمثابة تابع لليكود وعادت عليه بنتائج وخيمة فى الانتخابات.

لقد شكك العديد من المحللين الإسرائيليين بإمكان استمرار حكومة شارون لأكثر من عام أو عامين، وذلك بحكم التحديات الجمة والمعقدة التى تواجهها، سواء بسبب الخلافات الإسرائيلية الداخلية أم بسبب الاستحقاقات الخارجية السياسية، التى ستواجه هذه الحكومة على الصعيد الإقليمي وإزاء الإدارة الأمريكية، ولا سيما لهجة عملية التسوية مع الفلسطينيين والموقف من خطة " خارطة الطريق"، ولكن هذا لا يعنى بالضرورة إقصاء شارون وإجراء انتخابات عامة جديدة، خاصة إذا ترافقت العودة إلى الطريقة البرلمانية بتحديد صيغة جديدة لقانون أساسى: الحكومة تقول إنه لا نزع للثقة بالحكومة إلا من خلال اقتراح المرشح البديل لرئيس الحكومة. وهذا يعنى أن إقصاء رئيس حكومة الليكود يحتم التعاون غير الممكن بين اليمين المتطرف واليسار المتطرف والمتدينين وشينوى.

إن تركيبة الحكومة الإسرائيلية الجديدة تشهد على مواقف الحكومة فى المجال السياسى، ولا تبشر بأي أمل فى حدوث تقدم فى العملية السياسية، فوجود حزبي الاتحاد القومى، المفدال، اللذين يعارضان تقديم أى تسهيلات للمواطنين الفلسطينيين، ووجود إيفى إيتما على رأس وزارة الإسكان والبناء، وهو الذى يعارض بشدة إخلاء البؤر الاستيطانية حتى تلك التى تسميها إسرائيل "البؤر غير الشرعية"، لا يدع أى مجال لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، ولا يستطيع التحالف مع شينوى إخفاء الوجه الحقيقى لهذه الحكومة، لأن هذا الحزب يعمل من أجل تكريس نفسه كحزب فاعل فى مركز السياسة الإسرائيلية، بدلاً من البقاء كحزب هامشي طارئ على هذه السياسة، وينتظره المصير الذى آل إليه حزب "داش"، الذى حصل فى انتخابات ١٩٧٧ على ١٥ مقعداً فى الكينست، ثم اختفى من

الخارطة الحزبية عشية انتخابات ١٩٨١. ولذلك نقول : إن هذه الحكومة التي تستند إلى ائتلاف يميني أيديولوجي، لا تبشر بحل سياسى، وهى بعيدة كل البعد عن تحقيق تسوية مقبولة فلسطينياً وعربياً.

الدكتور/ محمد أبو غديرو:

مشكلتنا الأساسية هي أننا نتعامل مع المجتمع الإسرائيلي دون أن نأخذ فى الاعتبار خصوصية هذا المجتمع، هذه الخصوصية نراها غائبة عنا أو قد يكتنفها الكثير من الغموض، وهى مشكلة أو معضلة وقع فيها الكثيرون فى مصر وفى العالم العربى، ومن هذا المنطلق فإن السلام مع إسرائيل وهم، فإسرائيل الآن مختلفة عن إسرائيل ما قبل ١٩٧٧ حيث صعد الليكود إلى السلطة لأول مرة، وهى أيضاً تختلف عن إسرائيل بعد أسبوع فقط وعلينا أن نرصد وأن نتابع ما يحدث وأن نتوقع ما سيحدث.

الانتخابات الإسرائيلية ظاهرة غريبة وذات خصوصية تتفرد بها الدولة الإسرائيلية وتقوم على التقدم إلى الأمام والثبات فى ذات المكان فى نفس الوقت، وهى قاعدة غريبة جداً بمعنى أن الخريطة الإسرائيلية الاجتماعية والإيديولوجية تتسم بالثبات، اليمين يمين واليسار يسار، المتدين متدين، الاختلافات موجودة أو قائمة فقط داخل هذه الكتل وبين أعضائها؛ بمعنى أنه من غير المتصور أن يعطى أنصار حزب العمل صوته لحزب الليكود فى الانتخابات ولكنه ربما يعطى صوته لأقرب حزب موجود على الساحة لمواقفه السياسية وهذا الذى حدث لحزب العمل؛ كما أن أحد الأسباب التى أدت إلى تراجع حزب العمل فى الآونة الأخيرة أن نسبة ٣٩% من الناخبين فى إسرائيل -ولأول مرة- قد امتنعوا عن الذهاب للانتخابات وهى الظاهرة التى دفعت الكثير من المراكز البحثية فى إسرائيل إلى دراسة وتحليل "ماذا حدث للعقلية الإسرائيلية؟"، كيف يتمتع قرابة ٤٠% من الناخبين عن الذهاب للإدلاء بأصواتهم، ومن وجهة نظري أن هذه ملحوظة أولية هامة وجديرة بالتحليل والدراسة.

أيضاً فإن شارون عندما أعلن أن الشعب الإسرائيلي قد قال له نعم كان يكذب، إلا أن العالم العربي قد انساق وراء هذه المقولة، فالشعب الإسرائيلي لم يقل نعم لشارون ولكن نسبة ٢٩٥ % فقط من الشعب الإسرائيلي هي التي قالت نعم، ناهيك على أن هناك حوالي ٣٠٠ ألف صوت حصلت عليها الأحزاب الصغيرة ولأنها لم تحصل على النسبة أو الحد الأدنى الذي يسمح لها بالتمثيل في الكنيست، فقد ذهبت هذه الأصوات إلى الأحزاب الكبيرة ومنها الليكود وذلك في إطار ما يسمى باتفاق تقسيم الأصوات.

ومن هذا المنطلق فإنني أنصح الباحث ألا يعتمد على الترجمة فقط أو النقل بل على أن يكون ناقداً ومختلفاً ومقيماً للأصل العبري. إن بعض المترجمين عن العبرية يحذف منها ما لا يرضاه بوصفه مصرياً أو عربياً من منطلق أن هذه هي قضيتنا كلنا كعرب وقضية بلدنا كمصريين، علينا أن نقول كل ما يحدث في إسرائيل رسداً وتحليلاً، علينا أن نختلف ونتفق فيما بيننا دون أن نتجاوز الخطوط الحمراء. وكما قلت أيضاً فإن إسرائيل الآن قد تختلف عن إسرائيل بعد أسبوع، والذي حدث قبل الانتخابات يختلف عما يحدث بعد الانتخابات، والذي قد يحدث بعد بدء الحرب على العراق يختلف عما قبل الحرب. وأنا هنا أتوجه بسؤال للأستاذ جلال الدين عز الدين وهو سؤالاً قد يبدو غريباً، لماذا أسرع شارون في تشكيل حكومته دون استفاد المدة القانونية المتاحة له؟ وهذه الواقعة هي الأولى في تاريخ إسرائيل، خلال شهر كان شارون قد انتهى من تشكيل حكومته، وأقول أن شارون قد أدرك أنه بعد الهجوم الأمريكي على العراق سوف تتضمن إليه-كما أعلن متسناع- جميع الأحزاب الرافضة لأنه سيعلن حالة طوارئ قومية، حتى أن بعض المعلقين الإسرائيليين قالوا لشارون، ماذا سنفعل لو لم يسقط صاروخاً عراقياً على إسرائيل؟ فشارون قد بنى كل خطة المستقبلية على أساس أن إسرائيل سوف تكون مستهدفة من النظام العراقي. وقد أدرك شارون ذلك فأسرع باستغلال هذه الفرصة لتشكيل الحكومة أخذاً في الاعتبار أن النظام العراقي قد لا يطلق أية صواريخ على إسرائيل، ومن ثم فإنه لن يتمكن من إعلان حالة الطوارئ وبالتالي فإن حزب العمل

وجميع الأحزاب الأخرى سيعودون إلى مواقفهم الراضية للمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ومن ثم جاء إسراع شارون في تشكيل الحكومة، فهو كالذي قام ببناء منزل وطلّاه من الخارج وتركه خاوياً من الداخل.

أيضاً لاحظت وأنا أتابع الانتخابات الإسرائيلية المختلفة أن أغلب عناصر الضغط والتغيير في الخريطة السياسية الداخلية ليست نابعة من اعتبارات داخلية، بل وقد تتساوى مع الاعتبارات الخارجية، وربما زادت عنها نسبة ٥ % تقريباً، وهذه الظاهرة جديدة في تاريخ إسرائيل التي نتحدث عنها، إسرائيل التي لا نعرفها، العناصر الداخلية كانت هي التي تحسم عملية الانتخابات وتؤثر فيها، وأنا هنا أختلف مع الدكتور/ أحمد جراد حيث إنني أؤكد على أن التحول قد بدأ منذ عام ١٩٧٧ ومن ثم فإن ما حدث لم يكن انقلاباً، ودليل ذلك أن الليكود كان له ١٩ مقعداً وكان للعمل ٢٤ مقعداً، وعلى الرغم من ذلك كان شارون هو رئيس الوزراء بفضل طريقة الانتخابات التي كانت تفصل بين انتخاب رئيس الوزراء وبين انتخاب أعضاء الكنيست، كما أن ثمة عوامل أخرى هامة لحسم الانتخابات الأخيرة في إسرائيل ومنها أو على رأسها العوامل الخارجية، إسرائيل إذن دخلت إلى مرحلة أخرى تختلف تماماً عن إسرائيل السابقة، تتسم بالتأثر بعوامل خارجية إلى جانب العوامل الداخلية.

أعود إلى ما ذكرته بالنسبة لتشكيل الحكومة الإسرائيلية بسرعة ودون استنفاد المدة القانونية، فشارون كان يدرك أنه لا يوجد نقاط اتفاق مع أي حزب، بل أن التباين والاختلاف كان داخل حزب الليكود نفسه، فنجد مجموعة شارون، مجموعة نتنياهو... الخ، وهي الظروف التي جعلت شارون يقوم بعمل انقلاب داخلي فأقصى من أقصاه وأبعد من أبعد وكانت حكومته الوطنية والتي في تقديري لن تستمر إلا إذا حدث الهجوم الأمريكي المتوقع على العراق. نأتي للشريكين الآخرين، فحركة شينوى قد حلت محل حزب العمل، وهي تلعب نفس الدور في الحكومة الجديدة، ونقاط الاختلاف فيما بين شينوى والشريك الرئيسي الآخر في الحكومة المفدال قد تؤدي إلى الإطاحة بالتحالف القائم بينها، فلا يمكن أن يلتقي

يهودى أصولي مع علماني، كل هذه العوامل وغيرها تجعل الحكومة الحالية قد استجمعت بداخلها عوامل انهيارها المؤكد ولن ينفذها من هذا الانهيار إلا حدوث الحرب الأمريكية على العراق كما سبق وقلت.

وفيما يتعلق بدلالة الانتخابات وماذا نحن فاعلون، أقول أن أهم مشكلة تواجه إسرائيل الآن تتمثل في الصراع الديني-العلماني، وهي المشكلة التي قد تؤدي إلى تعرضها لأزمة داخلية أو حرباً أهلية تهدد كيان الدولة، وأنا هنا أختلف مع ما قاله الدكتور أحمد جراد من أن هذه المشكلة بسبب العرب، فالمراكز البحثية المختلفة - وأنا أتفق معهم - قد خلصوا إلى أن السبب الرئيسي لهذه المشكلة يكمن في الصراع الديني-العلماني، فهذه المراكز لديها أبحاث كاملة وموثقة، وأنا شخصياً لي مؤلفاً حول الصراع الديني العلماني، فالمحللون قاموا بتحليل الصراع الديني-العلماني حتى إن بعضهم - وأنا هنا أنقل عن أستاذ جامعي قام بعمل دراسة أكد فيها أن الصراع الداخلي سيكون دينياً-علمانياً. ومن هنا كان الهدف الرئيسي لشارون هو تشكيل حكومة علمانية قدر الإمكان، على أن حزب العمل حاول تقوية هذه الفرصة عليه، فالانقسامات الأساسية في المجتمع الإسرائيلي تنقسم إلى علمانية-دينية، دينية-دينية. وأنا هنا أتفق مع ما قالته الدكتورة/نادية مصطفى من نشر دم المجتمع الإسرائيلي وأن الحركة الدينية في إسرائيل ستشهد حرباً أو صراعاً علمانياً، وأختلف مع الأستاذ/جلال الدين عز الدين، فالصراع لن يكون قاصراً على الأحزاب الخاصة بالشرقيين، فالحريديم يريدون تغيير شكل الدولة وقد استطاعوا فعلاً خلال الثمانينات أن يفرضوا الطابع "الحريدي" وماذا نعني بـ "الحريدي"، نعني أنه غير الصهيوني، وحتى هذه اللحظة فنحن نقع في أخطاء، فالمفدال لا يقل أصولية عن شاس والأخير ذا اتجاه أصولي غير صهيوني، ودعوني أرصد أن ١٥% من الناخبين المتدينين لا يؤمنون بإسرائيل ويتمنون زوالها لأسباب دينية (الدولة اليهودية قامت في نظرهم على غير ما دعت إليه الديانة اليهودية) حتى أن هؤلاء وآخرين من الإسرائيليين كانوا قد خرجوا في مظاهرات ابتهاجاً وفرحاً لأن صدام حسين إبان حرب الخليج الثانية قد أطلق على

إسرائيل بعض الصواريخ، إذن هناك فرقاً كبيراً بين المعسكر الديني " الحريدي " غير الصهيوني والتيار الديني "المفدال" الذي هو أشد أصولية في نظري.

أعود فأؤكد على قضية المصطلحات من ناحية وقضية الخصوصية الإسرائيلية أو خصوصية المجتمع الإسرائيلي من ناحية أخرى، فمصطلح "المجازر الجماعية" ومصطلح "اللنش الفلسطيني" تحولاً إلى مصطلح يطلق على أي عمليات قتل يقوم بها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين ، أيضاً علينا أن ننظر إلى قضية الخصوصية؛ خصوصية المجتمع الإسرائيلي وأن نفهمها حتى نعرف جيداً المدخل الذي ندخل منه إليهم حتى لا نحكم على إسرائيل مثلما نحكم على فرنسا مثلاً، فالمستشرقون المتخصصون في الشؤون العربية في إسرائيل يدخلون على شارون أو على أي وزير في الوزارة الإسرائيلية دون إذن مسبق، فلا يصدر عن الحكومة الإسرائيلية أو عن أي مسئول فيها أي قرار يتعلق بالدولة إلا بعد الرجوع إلى رأى المختصين في الشؤون العربية. وهم بطبيعة الحال درسوا خريطة إسرائيل عام ٢٠٢٠ وهم يقومون بإعداد خريطة إسرائيل حتى عام ٢٠٥٠، وهناك العديد من الكتب التي ألقت وطبعت في إسرائيل ولم يفكر أحد من المصريين أو العرب في ترجمتها أو التعرف على ما فيها.

إذن حكومة شارون الحالية لا تختلف عن أي حكومة إسرائيلية سبقتها فكل الحكومات تكيد وتدبر المكائد لعرب ٤٨ وتتوسع في بناء المستوطنات على حساب الشعب الفلسطيني وتؤكد على أن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل... ألخ، والفرق بيننا وبينهم أننا عبارة عن مجموعات تعمل في جزر منعزلة وإذا اجتمعنا نختلف، علينا أن نتعلم ثقافة الحوار كما يفعل الآخرون في إسرائيل فرغم الاختلافات الشديدة بينهم إلا أنهم متفقون حول قضاياهم القومية ويتناسوا هذه الاختلافات عند مواجهة أي خصم خارجي ، هذه هي إسرائيل التي يجب أن نتعامل معها.

أما فيما يتعلق بقضية التطبيع، أنا ضد التطبيع وخاصة التطبيع الثقافي، كذلك فإنني لا أرى جدوى من الحديث عن خيار السلام، كيف يتحقق السلام مع

إسرائيل؟ كيف يتحقق السلام مع شارون وقد دفع بفرقتين مسلحتين ذات يوم إلى الحدود المصرية وكاد يتسبب في حدوث مشكلة مع مصر.

بالنسبة للانتخابات فأنا لا أستطيع أن أقول كل ما لدى فالتغيرات هناك كل يوم، هذا الصباح مثلاً كان هناك اقتراح بسحب الثقة من حكومة شارون حيث بدأت الخلافات تدب وبدأت طلبات سحب الثقة، وأعود فأؤكد على أن استمرار هذه الحكومة مرهوناً باندلاع حرب الخليج الثالثة فبدون الحرب على العراق لن تستمر الحكومة ، لقد أصبحت إسرائيل (مصيبرها ومستقبلها) مرتبطة بعوامل خارجية مما سيؤدي إلى حدوث تغيرات في خريطةها السياسية.

وأخيراً فإنني اتفق مع ما ذكره الدكتور أحمد جراد من أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دوراً لا يخفى في نجاح شارون في الانتخابات الأخيرة وسيكون لها الدور الأكبر في استمرار حكومته بخوضها الحرب على العراق، فالعوامل الخارجية بدأت تغير في الخريطة السياسية الحزبية داخل إسرائيل بصورة غير مسبقة إضافة إلى عوامل أخرى على رأسها العجز العربي... الخ، تضافرت كل هذه العوامل لصالح الدولة الإسرائيلية والله أعلم ماذا سنفعل فيما هو قادم.

الدكتور/ عبد الغفار الدويك:

كلام سعادة السفير/عادل العدوى في غاية الدقة وواضح جداً. عمليات المقاومة ضد جيش الدفاع الإسرائيلي لاقت قبولا وترحاباً، وكشفت أن هناك احتلالاً. ولكن المهم كيف أوظف ذلك، وليس إطلاق خيار المقاومة على أعنته، كيف أوظف ذلك لخدمة قضايانا بما يحقق نتائج إيجابية؟ حتى العمليات ضد المستوطنات فهي ناجحة جداً، رد فعلها يكشف أن هناك أرضاً محتلة، وهناك عدو على هذه الأرض، بينما عملية الأتوبيس أمر آخر.

في يوم واحد قتل ١٤ إسرائيليًا و ١٥٠ فلسطينيًا في غزة، الإعلام الغربي اهتم بالقتلى الإسرائيليين ولم يشر إلى الفلسطينيين، ومن ثم نتكلم عن توظيف الآلة الإعلامية.. هناك رأي عام متحضر في العالم، ولكنه لا يتم عرض الأمور عليه بصورة متوازنة. هناك ارتباط حركي بين مختلف عناصر البناء السياسي في إسرائيل وتأكيد الولاء للدولة بالأساس، بغض النظر عن طبيعة الخلاف، ويستثنى من ذلك الحريديون، أو المتشددون أو اللاصهيونيون، هناك وضوح في الرؤية السياسية لدى الجميع، أي لا يوجد تعتيم على شيء، كما أن اتخاذ القرار يمر بانسيابية مع تعرضه لمعارضات لصالح المشروع السياسي، هناك اهتمام غير عادي على مستوى التخطيط، وعلى مستوى الرأي العام. التخطيط لقرار أو التخطيط لحدث أو التخطيط للانتخابات.. أي مشروع إنما يأتي أساسا في اتجاه تخطيط وتهيئة للرأي العام، وهذا طبعا نمط ذكي للغاية، ويمكن أن نرى أن هذا واضح جدا في النموذج الذي اتبعته الولايات المتحدة فيما يسمى الحملة الإعلامية، أو الحرب النفسية، في التمهيد للحرب على العراق، منذ أكثر من سنة تقريبا، وبالتالي بإيجاز، أقول إن الأوضاع الداخلية تؤثر لأن مزاج الناخب الإسرائيلي قد تغير لصالح القوى اليمينية، وتزايدت قوة المعسكر اليميني الديني، مما زاد تشدد الدولة باتجاه قضايا السلام، ولذا بالرغم من اختلاف الهويات وما إلى ذلك، فإن قضايا التسوية لا خلاف عليها، قضايا اللاجئين، والقدس يكاد يكون هناك توافق تام بالنسبة لها. وإذا كان هناك خلاف فهو على نمط الحياة من تعليم وصحة وخلافه.

التجربة الانتخابية في إسرائيل والإيقاع السريع لإجرائها ولتشكيل الحكومة تدل على أنه كان هناك إدراك أن هناك شيء سيقع وبالتالي يلزم الاستعداد له، سواء بالتبكير أو الإسراع في تشكيل الحكومة، وهذه أيضا كانت نقطة حساسة جدا، ومن المهم أن نكون واعين لها. لأن ما أتى قد يكون شيئا يعطينا مؤشرا أن هناك شيئا ما يحدث.. طبعا شكل الخلافات الوزارية المتجددة ليس مألوفًا هذه المرة، ويشبه طبقا فيه كل المتناقضات، لكن يسمح بالتجاوب معه أو رؤيته، إن هذا الطبق ممكن أن يتغير.

في الوقت نفسه، هناك ديمقراطية في إسرائيل، ولكن ليس بمفهوم الديمقراطية النموذجية أو المثالية، إنما هي ديمقراطية مكشوفة بعض الشيء، وهو ما يسميه أساتذة علم الاجتماع الديمقراطية الكومبرادورية، التي لها شكل سلطوي، وهي أيضا تتحرك في محددات معينة، بالرغم من أنها تجهز الرأي العام في هذا الاتجاه.

ما نحتاج الالتفات إليه هو الفترة الانتقالية وليس الحكومة، لأن جيل الوسط سيظهر، هناك بقية من الحرس القديم، وهي الزعامات التقليدية القديمة، هي لن تحقق الأهداف ولكنها تصوغ الاستراتيجية للعشرين سنة المقبلة، بغض النظر عن أنه هو الذي سينفذها، لأن هذا الجيل لن يستمر أكثر من هذا مثل شارون وبيريز، الحاخام شاخ مثلا عمره ١٠٣ سنوات، ويرجع له اليهود الشرقيون ليأخذوا قتاوى.. الحرس القديم لن يستمر ولكن الاستراتيجية التي رسمها ستستمر، وتوجد مرجعية لها.

هناك أيضا تزايد التداخل بين ما هو علماني وما هو متدين، وصراع حاد بين الطرفين، وكما قال بن جوريون في الكنيست إن تحول إسرائيل إلى دولة يهودية هو نهاية إسرائيل، لكن فكرة استمرار هذا الصراع هي حيوية للمجتمع، مع ضرورة حسمه لصالح الاتجاه العلماني.

الانتخابات أبرزت وجود نموذج مثالي للعنصرية الديمقراطية، سواء ضد "عرب إسرائيل" أو في الأراضي المحتلة، إنما بشكل نحن مقصرون في إظهاره للرأي العام العالمي. وأبرزت إدارة الأزمة مع عزمي بشارة وأحمد الطيبي ودخولهما الانتخابات بقرار المحكمة أن هناك ديمقراطية، في حين إن الحقيقة أن إسرائيل دولة عنصرية.

الدكتورة/ نادية مصطفى:

أنا سجلت مجموعة من النقاط من واقع طرح حضراتكم، أعتقد أنها تمثل خلاصة مداخلتكم، لكن هناك بعض النقاط الأساسية استقطبت كثيرا من النقاش:

أولاً: حقيقة الانقسام داخل إسرائيل والوضع في إسرائيل الآن، ودلالاته بالنسبة لسياسة إسرائيلية مستقبلية حول التسوية، كان يوجد ثلاثة اتجاهات:

- اتجاه يمثله طرح الأستاذ جلال الدين عز الدين، أن الداخل الإسرائيلي في انقسام وهذا يؤدي إلى أنه غير قادر على أن يتخذ سياسة استراتيجية في المرحلة المقبلة تجاه عملية التسوية.

- اتجاه يمثله الدكتور/ محمد أبو غدير على أساس أنه يجب ألا نبالغ في هذه الانقسامات، لأن بينها أرضية مشتركة تخدم المشروع الصهيوني، وأن هناك تغيرات ولكن هناك مواقف ثابتة.

- الاتجاه الذي يمثله الدكتور/ عبد الغفار الدويك أن هذه الانقسامات تمثل نوعا من الفعالية السياسية للمجتمع الإسرائيلي.

ثانياً: طبيعة المرحلة الراهنة، على ضوء المتغيرات الإسرائيلية والمتغيرات الفلسطينية، والمتغيرات العربية والعالمية، ومدى ما نثيره من أسئلة حول خيار السلام كخيار استراتيجي، في مقابل خيار المقاومة، هذه النقطة أيضا أثارت نقاشا كثيرا كما لو كان الحديث عن خيار المقاومة يعني التخلي عن خيار السلام الاستراتيجي، أو أن خيار السلام الاستراتيجي ليس هناك بديل عنه، وهذا الجدل لا يقتصر علينا في هذه الحلقة، ولكنه جدل عام شاركت، ومازالت تشارك فيه، الاتجاهات السياسية المختلفة منذ أن بدأ تبني مصر للسلام كخيار إستراتيجي

ثالثاً: ما هي الخيارات البديلة أمام صانع القرار أو الخبراء والمفكرين المصريين والعرب على ضوء الحرب على العراق، وهل ستكون طويلة أم قصيرة؟ وكيف سوف توظفها إسرائيل أو شارون لاستكمال مخطط معين بدأ على

أرض الواقع الفلسطيني؟ كيف يمكن أن نتعامل مع هذا الواقع. هذه النقطة كان فيها اتجاهان تمثلا في التساؤل حول، ماذا عن بدائل خيار السلام الاستراتيجي، وماذا عن بدائل تفعيل المجتمع المدني العربي، وتوعية الرأي العام العالمي؟ وأخيرا الحديث عن مسئولية أجهزة الإعلام المصرية والعربية في نقل وقائع الصورة الداخلية في إسرائيل وفي فلسطين، كل هذا من أجل تفعيل الجهد الدبلوماسي العربي الراهن تأييدا للمقاومة، أو محاولة لترشيد إدارة عملها، ولكن لم يقل أحد منا إلغاء أو وقف المقاومة تماما.

وأيضا كانت الاختلافات في الاتجاهات العامة للمناقشة، كانت هناك قواسم مشتركة حول بعض الأمور:

- ١- أن نتائج الانتخابات الراهنة هي محصلة قضية الأمن كما هي مدركة في الداخل الإسرائيلي، أيا كان سببها: الانتفاضة أو المشروع الصهيوني نفسه. وأن هذه فرصة سانحة لتنفيذه.
- ٢- أن الحكومة الجديدة المشكلة هي حكومة مؤقتة ستؤدي مهاماً معينة متفقا عليها خاصة في ظل غبار الحرب على العراق.
- ٣- أننا في مفترق طرق وفي حاجة إلى التفكير في بدائل حركة رشيدة لا تحفظ فقط المصالح المصرية بالمعنى المحدود، ولكن المصرية في نطاق المصالح العربية، وفي قلبها قضية الشعب الفلسطيني.

الأستاذ/ جلال الدين عز الدين:

فيما يتعلق بالوضع الداخلي الإسرائيلي، فقد استخدمت مفهوما تحليليا أعتقد أنه يسمح بدراسة هذا الوضع بشكل جيد، وهو مفهوم الصراع الداخلي. ويتم ذلك من خلال تحليل الأنماط الأربعة المشار إليها في ورقة العمل، ومن ثم أدرك أن لهذا الصراع حدودا، وله سقف، وهناك جوانب مشتركة بين أطراف الصراع، وهناك

تداخل بين أنماط الصراع، وهذا لا ينفي أن هناك صراعا نشهده، ونستطيع تحليل أطرافه، وقضاياها وآلياته وبنيتة المؤسسية، ووسائل إدارته.. ولو كان كل ذلك يتم في إطار الهدف الاستراتيجي المشترك بين الإسرائيليين.

أما فيما يتعلق بمسألة المقاومة التي استقطبت قدرا كبيرا من النقاش، فهناك عدة نقاط:

أنا لا أعتقد أن من العيب لأي باحث أن ينتمي إلى تنظيم سياسي أو حزب ما، سيادة السفير/ عادل العدوى أشار إلى أن استمرارية الموقف في ورقتي العمل المقدمين إلى الحلقة السابقة والحلقة الحالية تعكس أن هناك رؤية تنظيمية، ومع ذلك أنا لست منتما إلى أي تنظيم سياسي، هذا ليس عيبا. لكن هناك بالضرورة اتساق في أفكار الباحث واستمرارية في طرح أفكاره، وما قلته في الورقة السابقة وما قلته الآن، وما أقوله في مناسبات أخرى دليل على اتساق فكري معين، نتيجة قنوات معينة، وهذه القنوات نتاج تفاعل مع الواقع، وتراجع باستمرار، في مرحلة قد تكون هذه الأفكار صحيحة، وفي مرحلة أخرى قد تكون بحاجة إلى تعديل، ومن ثم أهمية الحوار والنقاش، وأنا أسعد بذلك، ولا أعتبره نوعا من التقليل من هذا الجهد. ولا أستطيع أن أجد أي باحث في مركز بحثي في مصر أو إسرائيل أو خارجها لا ينتمي إلى تيار فكري معين، وتدخل هنا مسألة الذاتية والموضوعية، المهم هو مناقشة الأفكار وارتباطها بالواقع، وإلى أي مدى تنسجم فعلا مع ما هو حادث فعلا أو لا تنسجم.. ومن ثم أنا لا أعتقد أن الورقة التي كتبتها كانت أيديولوجية أو تعبر فقط عن موقف فكري، ولكن أنا حللت الداخل الإسرائيلي بناء على إطار تحليلي معين لأنماط الصراع القائمة فعلا، وبناء على أخذ الظروف البيئية المحيطة بهذا الصراع في الاعتبار، وتوصلت إلى نتائج ويمكن أن نتناقش في منهجية التحليل، ونتناقش في مدى انسجام ذلك مع ما يحدث فعلا على الأرض.

مسألة المعارضة مع الحكومة أو عدم المعارضة هذه المسألة لا تعنيني. أنا أطرح ما أرى أنه الصواب من منطلق ما تعلمته وفي النهاية قد ينسجم ذلك مع

قرارات الحكومة فأهلا وسهلا، وقد لا تتسجم، هذا لا يزعجني في شيء. إذا الحكومة قررت في وقت من الأوقات أنها تتخذ خيار المقاومة خيارا استراتيجيا ماذا سيكون موقفنا؟ هل يجب علينا أن يعدل كل منا أفكاره بناء على القرار الاستراتيجي الذي اتخذته الحكومة والأنظمة العربية والسلطة الفلسطينية؟ أم أن هناك نوعا من الاستقلالية لدى الباحث ويستطيع أن يتوصل بنفسه إلى الاستنتاجات التي يراها صالحة في ضوء منهجيته العلمية ومصادره وتكوينه الفكري.

يهمني أيضا التركيز في هذه النقطة على أن خيار المقاومة لم يجلب الانتكاسات. خيار المقاومة نجح. لماذا نتكلم عن النموذج المصري في صنع السلام، ومفاوضات أوسلو، ولا نتكلم عن المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان؟ ولا نتحدث عن إنجازات الانتفاضة التي تتحقق بالفعل؟ هناك رؤيتان تتفاعلان على المستوى الفكري وتتفاعلان على أرض الواقع، ومن مجمل هذه التفاعلات تتكون الأنماط التي تسود في مرحلة معينة، وتحدث في أرض الواقع، بناء على تأثيرها العملي، المفاوضات نفعت في مرحلة معينة، وفي مرحلة أخرى لم تكن كافية وحدها، وقد كانت في حاجة إلى الاتساق مع أدوات أخرى. أنا لا أنكر قيمة التفاوض ولا أقلل منها، ولكني أقول أن هناك ضرورة لأن تكون هناك استراتيجية تفعل الأدوات المختلفة: الأداة الاقتصادية والأداة الدعائية والأداة التفاوضية والدبلوماسية والأداة العسكرية، إذا كان لها مجال.

مصر كدولة لها حسابات مختلفة عن الفصائل الفلسطينية، بالتأكيد، أنا لا أقول خيار الحرب، خيار الحرب ربما لا يصلح للدول في هذه المرحلة، ولكن يصلح تماما للحركات الفدائية البسيطة التي تمتلك حرية الحركة الخفيفة، وقدرة أكبر على التكيف مع الواقع، وهي تؤثر في إسرائيل وتؤتي ثمارها. وأنا ذكرت في الورقة أن سدس سكان إسرائيل يقيمون في الخارج بصفة دائمة والأغنياء والذين يقومون بأعمال حرة تركوا إسرائيل وعاشوا في الخارج وأبناء النخب، وهكذا، الاقتصاد الإسرائيلي وضعه متدهور، حالة الانقسام في التعامل مع المقاومة، خصوصا بعد

استمرار المقاومة أكثر من سنتين، في البداية كان هناك توحيد في التعامل مع الانتفاضة، باعتبارها خطراً خارجياً مشتركاً، ولكن إذا لم نستطع أن نواجه هذا الخطر بسياسة معينة على مدار سنة وستين وثلاثة وأربعة، وإذا كانت الانتفاضة مرشحة في الفترة القادمة لأن تستمر، فمن الضروري أن يعيد أي مجتمع حساباته، وهذا ما نؤمله، أن استمرار الانتفاضة في هذه المرحلة سوف يؤدي إلى مزيد من النقد الذاتي ومن التفكير لدى الإسرائيليين، أما أن ننسحب في منتصف الطريق رغم ما تحقق من إنجازات فهذا أخطر شيء.

من المهم جداً المزج بين أنماط التعامل المختلفة الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، وكل وفق دوره، ووفق ما يستطيع، والدولة ربما تكون لها خيارات معينة لا تستطيع أن تتجاوزها ولكن الحركات والمفكرين والأفراد وغير ذلك لهم أدوار يستطيعون أن يقوموا بها، وكل يستطيع أن يؤثر في الواقع ويصب في النهاية في المصلحة العامة، ولكن من المهم أن يكون هناك من البداية تشخيص وتحديد للمصلحة العامة، ولا يحدث تضارب في الرؤى في هذا المستوى الاستراتيجي، على مستوى الرؤية. بمعنى ماذا نريد؟ إذا كنا نريد التحرير فالتحرير طريقه معروف: المواجهة والمقاومة، ولكن أشكال هذه المواجهة ومستوياتها تتعدد.

مسألة التعامل مع حركات السلام في إسرائيل، هذا جزء من أدوات الصراع الممكنة، وأنا أدرس الانقسامات الداخلية والصراع الموجود في إسرائيل بهدف أن أستكشف.. المجتمع الإسرائيلي مجتمع متعدد بالفعل، وفيه من يتحدث بهذا الصوت، فلماذا نهمله؟ لا نهمله على الإطلاق، لكن أنا لدي ملاحظة مفادها أن حركات السلام في إسرائيل أحياناً تهاجم من المجتمع الإسرائيلي نفسه، ومن بعض التيارات: يقولون لهم أنتم تتخذون موقفاً متشدداً في حين أن العرب والفلسطينيين قبلوا بالذي ترفضونه... ومن ثم السياسة المصرية والعربية المتشددة في التعامل مع قضايا الصراع تدعم من اتجاه السلام في إسرائيل، والعكس الذي يحدث، أن التساهل في المفاوضات والتعويل على هذا الخيار بشكل كلي أو حصري هو الذي

يضعف حركات السلام، فحركات السلام لا دور ولا جدوى منها ما لم تكن موجودة في بيئة متوترة؟ حركات السلام لا تنشط إلا في ضوء خسائر.

آخر نقطة، أنا لدى مشكلة معينة في الكلام عن أن صاحب القرار هو الذي يعرف، وهو الذي يفهم، ونحن علينا أن ننصاع لأنه هو الذي عنده الخبرة. وما يزعجني أكثر أن صانع القرار يتخذ هذا القرار باسم الشعب، من قبيل أن ذلك لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني، أو لتجنيب الشعب المصري خيار الحرب وتضحياتها وما غير ذلك. ليس معنى ذلك أنني أدعو للحرب، ولكن إذا كان الشعب الفلسطيني نفسه تبلور لديه الإجماع على المقاومة ويخالف السلطة الرسمية في هذا الصدد، لماذا أتكلم باسم الشعب الفلسطيني: أنا أريد أن أجنيه الدماء والويلات والحروب والانتكاسات وما إلى ذلك، والشعب الفلسطيني نفسه أحرص على المقاومة، ويعيش الفرد منه على أقل من دولار في اليوم، ومع ذلك يتمسك بخيار المقاومة.. اليوم أصبح هذا خيار الجميع، وقد فتح داخلة في هذا الإطار، الجبهة الديمقراطية، الجهاد الإسلامي، حماس، ومن ثم أصبح هناك تبلور لإجماع داخلي فلسطيني لمختلف التيارات والانقسامات المختلفة أيديولوجيا وعقيديا وفكريا.. في تصوري أن هناك مصالح تدفع الداعين إلى وقف المقاومة إلى ذلك الاتجاه، إلى جانب الاختلاف المشروع في الأفكار. وفي النهاية سيظل هناك نوع من التدافع ما بين هذه الأفكار والمصالح والتيارات المختلفة، وفي النهاية سوف يسود نمط معين علي أن ألمسه وأدركه وأتفاعل معه على أرض الواقع.

السفير / عامل العدوى:

أنا في الحقيقة أحترم الآراء الأخرى، ولكن يجب أن تكون مبررة. وهناك فارق بين رؤية مقدمة من باحث، وورقة مقدمة من مركز يتبنى هذه السياسة، أنا أريد أن أعرف هل ورقتي الأستاذ/ جلال الدين عز الدين تحمل رأيه الخاص أم رأي المركز؟ عندما نقول أن المقاومة خيار استراتيجي ليس معناه أنك تعارض

الحكومة، ولكن أنا أقول إن الحكومة أخذت قرارها باتخاذ السلام كخيار استراتيجي، ولكي أغير هذا لا بد لي أن أبرر ذلك، بمعنى أنه إذا قلت أن المقاومة خيارا استراتيجيا، فلا بد أن أوضح ذلك لأنها ستحقق كذا وكذا، ولكن إذا لجأنا إلى الطريق الآخر لن نحقق ذلك. وبطبيعة الحال فأنا أختلف أنا أختلف مع الباحث، وأرى أن الطريق الآخر-أي طريق المقاومة- سيؤدي إلى كارثة، ولو تلاحظ حضرتك أن التجارب الوحيدة الناجحة في المفاوضات العربية- الإسرائيلية كانت بين إسرائيل ومصر، وهذا لم يكن فقط بالحرب، ولكن كان بالوسائل الدبلوماسية، نفس الشيء بالنسبة لاتفاقات أوسلو، لأول مرة- وفقاً لهذه الاتفاقات- الفلسطينيون رجعوا إلى الأراضي الفلسطينية..

الدكتورة/ نادية مصطفى:

أحب أن أوضح أن المركز كلف الأستاذ/ جلال الدين عز الدين بإعداد الورقة باعتباره متخصصا في الموضوع، والمركز مؤسسة مفتوحة لكل الاتجاهات والأفكار، ومن هنا حرصنا على أن تضم هذه الحلقة مشاركين من اتجاهات مختلفة. وبالتالي حتى لو كنت مع الرأي الذي يقوله الأستاذ/ جلال الدين عز الدين حول المقاومة، فهذا لا يعني على الإطلاق أن أقول إن هذا رأي مركز البحوث والدراسات السياسية لا أملك على الإطلاق أن أجعل ورقة، أيا كان كاتبها، تقدم باسم مركز بحثي عريق من المفترض أنه ساحة لكل الاتجاهات، وتاريخ هذا المركز منذ تأسيسه شاهد على هذه الحقيقة، أي كونه ساحة لتفاعل الاتجاهات والأفكار المختلفة.

السفير/ عادل العدوي:

مسألة إن الشعب الفلسطيني متمسك بالمقاومة، أنا لا أعرف إن كان صاحب القرار هو الشعب الفلسطيني أم السلطة الفلسطينية، السلطة الفلسطينية هي التي

كانت تطلب من الناس أن توحد المقاومة وليس توقيف الانتفاضة، طبعاً الشعب هو صاحب القرار، هو الذي ينتخب الناس وقيادته، ولكن عموماً هناك سلطة تمثله، والسلطة الفلسطينية ليست قادرة على مقاومة هذه الأوضاع، ومصر تدخلت في العملية بمحض إرادتها بناء على طلب السلطة الفلسطينية. وأنا لدي تفاصيل حول ذلك... نريد أن نجد مخرجاً للشعب الفلسطيني، لا أريد للناس أن تخرب بيوتها، وتقتل... الخ، والمساعدات يقدمونها للسلطة من أجل إيجاد حلول. كلنا نقول المفاوضات هي الحل، وبدل من أن نضع أنفسنا في هذا الموقف (تبنى المقاومة) يجب أن نفكر ونجد الحلول المناسبة. هذا ما أريده، هناك ضحايا تموت كل يوم ولا أحد يشعر بها. الانتفاضة حدثت ونجحت، كيف أوظفها من أجل تحقيق المكاسب السياسية؟ هذا هو الاستثمار لكن ليس مجرد أنني أريد أن أُقتل. أنا أريد أن أحل بالسياسة. طالما أنني وصلت إلى مرحلة هزت المجتمع الإسرائيلي فالمطلوب هو توظيف المكاسب التي تحققت، والضغط على إسرائيل.

الدكتور/ محمد أبو غدير:

أنا سعيد جداً بهذا الحوار الذي كنا نفتقده، ولكن بالنسبة للكلام الذي ذكره الأستاذ/ جلال الدين عز الدين عن المقاومة، أنا أرى أن المقاومة نجحت في أغلب واجبها، لم تفشل إلا عندما بدأ تنفيذ العمليات داخل إسرائيل لأنها لم تسوق إعلامياً من قبل الدول العربية، فقد فشلت إعلامياً فعلاً كما ذكره سيادة السفير/ عادل العدوى. على أنها أثرت على المجتمع الإسرائيلي، ولولا بعض الأخطاء لأحدثت نتائج بعيدة المدى وأرجو لها أن تستمر بعد تعديل المسار.

بالنسبة لحديث سيادة السفير/ عادل العدوى فيما يتعلق باعتبار خيار السلام خياراً إستراتيجياً، أقول أنه في الوقت الذي كنا نتخذ خيار السلام خياراً إستراتيجياً كانت إسرائيل تعين رئيس أركانها السابق وزيراً للدفاع، وتقوم بإعداد الجيش الإسرائيلي للحرب القادمة. وهذا دفعني أن أولف كتاباً كاملاً عن الجيش الإسرائيلي

القادم الذي تعدّه إسرائيل لنا، فهو يختلف عن كل الجيوش السابقة، من حيث دخول العنصر الديني فيه. الجيش الإسرائيلي هو الجيش الوحيد في العالم الذي يسمح بالتوجهات الدينية والسياسية بالتعبير عن نفسها بارتداء زي عسكري معين، وعلامات.. مثل النازية بالضبط.. نحن أمام جيش إسرائيلي آخر. في آخر دورة لتخريج الطيارين كان عدد المقاتلين الحريديين اللاصهيونيين يتساوى مع عدد أبناء الكيبوتسات الذين هم مصدر الطيارين الأوائل والمقاتلين. إذن نحن قررنا واخترنا السلام كخيار استراتيجي وهم كلفوا جيشهم بالاستعداد للحرب القادمة. وخلال الحرب على العراق هناك خطة موجودة الآن سيطبقها شارون ضد الفلسطينيين في جنوب لبنان، والتلويح لمصر. الرئيس المصري يعرف أن الشعب المصري يتمنى ألا يأتي شارون ومع ذلك وبحكم مسؤوليته القومية عن سبعين مليون، دعاه لزيارة مصر وقال أعطيه فرصة لأسمع منه. ومع ذلك لو جئت بالمقالات التي صدرت في إسرائيل للهجوم علينا وعلى الرئيس لفهمنا حقيقة هذا الموقف الذي يجعل أي مصري يكره إسرائيل.

أنا أرى أن الدخول في مفاوضات بدون سياسة أمر غير مجدي. جميعهم يتحدثون عن مفاوضات. على أننا عندما نتساءل عن المستوطنات يقولون للحد من بناء المستوطنات، لا؛ لا لعودة اللاجئين...ألخ، إذن على ماذا نتفاوض يا سيادة السفير، أيضاً فإنني أؤكد على أن التجربة المصرية في المفاوضات لا تنطبق على الحالة الفلسطينية.

بالنسبة لإسرائيل في المستقبل، لا يجب أن نتبنى كثيراً نتائج الانتخابات الأخيرة لأنها لا تحمل صفة الاستمرارية لأسباب الكل تحدث عنها. ولكنها تعكس الأزمة التي تعيشها إسرائيل، ولذا يجب أن تجهز مجموعة من الدراسات تخدم سياسة الدولة في التعامل مع إسرائيل.

ما هي طبيعة الدولة الإسرائيلية الآن؟ في الثمانينيات برز دور الاتجاه الديني الحريدي لأول مرة في تاريخ اليهود الحديث، فقد جرى في سنة ١٩٩٨ حرق

معبدین داخل إسرائيل على أيدي يهود، وليس على أيدي الفلسطينيين. من هو الإسرائيلي الآن؟ فمثلاً أنا اليوم مصري وجلال مصري، ونحن الإثنين إخوان، هو له توجهه السياسي وأنا لي توجهي السياسي، لكننا مصريان. في إسرائيل الأمر مختلف. ما الذي يربط الإسرائيليين؟ الدين؟ لا؛ لأن في إسرائيل أربع ديانات بأربع معابد بأربع حاخامات، وهذا لا يدخل معبد ذلك. إذن الرابط الذي ارتبط به اليهود لإقامة دولة بدأ يفشل، وبدأ يصبح عنصر تشرذم. ما البديل؟ صهيونيون؟ لا. الحركة الصهيونية حركة تاريخية ولدت وانتهت بقيام الدولة، ودخلوا الآن مرحلة ما بعد الصهيونية. إذن هناك تشرذم يهودي، وإسرائيل في أزمة هوية شديدة، ولولا انتفاضة الأقصى لحدثت انقسامات داخل إسرائيل رهيبة جداً. والسؤال التالي، هل هي دولة عسكرية أم لا؟ هل هي دولة دينية أم لا؟ ويقول بعض الدارسين إنه لا نجاح لإسرائيل إلا بفصل الدولة عن الجيش. هذه نظرة جديدة ظهرت بظهور الحكومة الأخيرة.. وضع الجيش في أسوأ حالاته، هناك أزمة حقيقية، ولكن كما قال أحد الإسرائيليين: "نحن رزقنا بعدو مثالي".

الدكتور/ أحمد جراد:

أود أن أشير إلى أمر هام، وهو أنه كان هناك مفهوم خاطئ عن شارون وهو أنه رجل عسكري وليس له أفق سياسي. والحقيقة أنه جاء ببرنامج سياسي وهو متمسك به، كان يعارض أوصلو من البداية، ومن هنا كان تركيزه على تدمير السلطة الفلسطينية، وكل ما يمكن أن يرمز إلى إمكانية قيام الدولة الفلسطينية، هذه سياسة هو ملتزم بها، واستراتيجية مؤمن بها.

قضية أخرى تثير الانتباه في تشكيل الحكومة الجديدة وفي تعيين وزير الداخلية بالذات من حركة شينوي. وذلك مرتبط بأمر عميق جداً في عقلية شارون وما يريده استراتيجياً، فهو منزعج جداً من القيود التي تضعها الأحزاب الحريدية على تهويد المهاجرين، لأن جزءاً كبيراً جداً من المهاجرين ليسوا يهوداً، سواء الذين قدموا من

الاتحاد السوفيتي السابق أو القادمين من إثيوبيا. هو يريد أن يهودهم بأسرع طريقة ممكنة، كانت هناك شاس عقبة في طريقه، والآن أتى بشينوي وهو حزب علماني مستعد أن يفتح له كل الطرق لتهويد هؤلاء الناس وإدماجهم في المجتمع الإسرائيلي. هو يريد أن يهجر مليون يهودي آخر خلال فترة حددها بما لا يتعدى إثني عشر عاما. العنصر البشري والموضوع الديموغرافي هو قنبلة موقوتة تهدد إسرائيل.

فيما يتعلق بالمقاومة، الحقيقة أن الشعب الفلسطيني كله لا يختلف على ضرورة المقاومة، أنا لم أسمع أي مسئول فلسطيني طالب بوقف الانتفاضة، الكل يقول إن الانتفاضة يجب أن تستمر. قد يختلف البعض حول العمليات الاستشهادية والأسلوب الذي يناسب المرحلة الحالية، ولكن وقف الانتفاضة بشكل مطلق ليس هناك أي صوت فلسطيني يطالب بذلك، ولا يملك أي صوت فلسطيني أن يطالب بذلك. الحقوق لا تمنح، ولا تستجدي، بل تنتزع.

الدكتور/ محمود عبد الظاهر:

بالنسبة لنتائج الانتخابات هناك أمور تتطلب التوقف أمامها:

مسألة توزيع الأصوات، عندما أعلنت النتائج كان لليكود ٣٤ مقعدا، ولكن بعد عملية توزيع الأصوات التي لم تتجاوز نسبة الحسم اللازمة لدخول الكنيست أصبح لليكود ٣٨ مقعدا، وهو ما يعني أن جزءا من قوة الليكود لا يرجع إلى حقيقة اختيار الناخب الإسرائيلي له، ولكن لاتفاقية توزيع الأصوات بين الليكود وتلك الأحزاب التي لم تحقق نسبة الحسم.

في أمريكا أيضا نلاحظ لأول مرة أن أمريكا تعلن تأييدها لشخص يميني وهو شارون وحكومته، وطبعاً ذلك بسبب الارتباط بين اليمين في الولايات المتحدة وفي إسرائيل.

موضوع الإسراع في تشكيل الحكومة الإسرائيلية خلال أقل من شهر، وعدم استنفاد المدة القانونية كلها، له دلالة لأن شارون لم يرد استخدام المدة الباقية في تعميق الخلاف مع حزب العمل لأنه يعرف أنه سيحتاجه في مرحلة لاحقة، وهو يريد متسناح ولا يريد بن أليعازر، متسناح هدف رئيسي جدا في المرحلة اللاحقة لضرب العراق.

موضوع آخر، وهو أن التنازلات تطمع الإسرائيليون في تنازلات أكبر، يأخذها الجانب الإسرائيلي ثم يقول إنه سيعود إلى شعبه لأن نظامه ديمقراطي، وقد يوافق أو لا يوافق بعد أن يكون قد حصل على هذه التنازلات..

الموقف المصري في موضوع الفصائل الفلسطينية موقف تنسيقي، وليس إملانيا، والحكومة المصرية مهتمة جدا بهذا الموضوع، والمقاومة ليس المطلوب إلغاؤها، ولكن المطلوب ترشيدها، يجب التركيز على الجنود الإسرائيليين الموجودين في الضفة الغربية وغزة والمستوطنات...

المكتورة / نادية مصطفى:

نشكر حضراتكم على هذا اللقاء، أعتقد أن هذه الجلسة كانت حية جدا في نقاشها وتقاطع الأسئلة والإجابات. ولي ملاحظة حول مسألة ترشيد المقاومة، وأنا أقصد بها ثلاثة أمور يجب توضيح موضعها الحقيقي من تشكيل إدراكنا للوضع الحالي، وكيفية التعامل معه، وهي:

١- أنه يجب أن نبين أثر المقاومة على الداخل الإسرائيلي، لأنه مهم في أوساطنا الإعلامية بطريقة كبيرة، بحيث أن الإنسان العادي في مصر وغيرها يقتصر شعوره على الابتئاس والاكتئاب نظراً لما يشاهده، مما يحدث للفلسطينيين من هدم لمنازلهم، واغتيالهم، والقبض عليهم، وكأن هذا الذي يفعله الإسرائيليون فقط بالفلسطينيين ليس له وجه آخر، وهو أثر الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي.

٢- خطورة أن تغلب البعد الإنساني فقط في تقييم عواقب المقاومة، بمعنى أن تقتصر على القول إن المقاومة جلبت على الفلسطينيين هذه المعاناة ومن ثم يصبح كل ارتباطنا بالقضية ارتباطاً إنسانياً فقط، بمعنى ماذا يجب أن نفعل لنخفف عن كاهل الشعب الفلسطيني هذه المعاناة الإنسانية، حتى لو كان الثمن وقف المقاومة ذاتها. هنا اختزلنا القضية، فلم تعد القضية قضية شعب وأرض ومصير، ولكن أضحت قضية حقوق إنسان وبالمعنى الضيق أساساً، نظراً لإسقاط حق تقرير المصير والتحرير.

٣- خطورة تركيزنا على ماذا يرى الخارج؟ ماذا يرى الأوروبي والأمريكي من جراء أعمال هذه المقاومة؟ وكيف يرى أعمال هذه المقاومة هل كانت أعمالاً استشهادية داخل خط التقسيم أم ما بعد خط التقسيم أو خط الهدنة، هل ضد مواقع عسكرية وضد جنود عسكريين أم ضد مدنيين؟ فكل هذا هو كيف سيرى الخارج هذه الأعمال؟ كيف سيحكم علينا الخارج بهذه الأعمال؟ ماذا سيقول عنا، إننا إرهابيون أم دعاة سلام؟ وننسى حقيقة هذه الأعمال لذاتها ولل قضية نفسها ودلالاتها لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، والحق في تحرير أرضه. إن تركيز أجهزة الإعلام على ماذا يحدث للإسرائيليين فقط عندما تحدث عملية استشهادية أو عملية مقاومة مرجعه موازين قوى متصلة بمن الذي يتحكم في أجهزة الإعلام العالمية، حيث يسيطر عليها القوى الصهيونية فبالرغم من أهمية الرأي العام العالمي، إلا أن التركيز على أساساً يجعل أجهزة الإعلام هي التي تحدد حركتنا كما أصبحت القوة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة نوعياً وكمياً تحدد إمكانيات الحركة المصرية والعربية من أجل مساندة الشعب الفلسطيني

هذا ما أقصده بالترشيد، فضلاً عن ضرورة إتفاق فصائل المقاومة على طبيعة هذه المقاومة، واتفاقهم فيما بينهم، واتفاقهم مع السلطة الفلسطينية، ومن هنا أهمية الدور المصري العامل على محاولة التنسيق بين فصائل المقاومة المختلفة حول هذا

الأمر أيا كان اتفاقهم: توسيع نطاق المقاومة أو تضيق نطاقها، بعد أن أصبح الأمر
موكولا إليهم أكثر مما هو موكول لغيرهم.

اتجاهات المناقشة وقضاياها

ناقش المجتمعون ورقة العمل التي أعدها الأستاذ/ جلال الدين عز الدين، وكانت اتجاهات النقاش على النحو التالي:

أولاً : الداخل الإسرائيلي:

فيما يتعلق بالداخل الإسرائيلي في ضوء الانتخابات ونتائجها، اتفق المشاركون في النقاش على أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع تعددي شديد الانقسام، وعلى أكثر من محور، وإن كانت تلك الانقسامات تأتي في إطار المشروع الصهيوني العام، ومن ثم فإن نتائج الانتخابات والعودة إلى النظام الانتخابي القديم لم تلغ هذه الانقسامات، ولم تسهل عملية تشكيل الحكومات، فما زالت إسرائيل تعتمد على حكومات ائتلافية تخضع لتوازنات القوى الداخلية ومساومتها، خاصة مع وجود أزمة قيادة واضحة، ولذلك فالسؤال الذي سيظل مثاراً سيكون حول شكل هذه الائتلافات.

ومع ذلك تعددت آراء المتناقشين في توصيف هذا الوضع الداخلي الإسرائيلي وحدوده، البعض اعتبر هذه الانقسامات دينامية حيوية للمجتمع وتجده، وأبرزوا أن هناك استمرارية في الاستراتيجية، نتيجة لأن الجيل القديم يصنع استراتيجيات لعشرين وخمسين سنة يسير المجتمع الإسرائيلي في إطارها رغم مختلف تبایناته.

وذهب البعض إلى أن المجتمع الإسرائيلي منقسم فعلاً، ويعاني أزمة هوية حادة، بعد أن أصبح الدين عامل تشرذم وليس عامل توحيد، كما أن الصهيونية سقطت كعامل توحيد للمجتمع الإسرائيلي، وبرزت انقسامات جديدة على أساس المطالبة ليس فقط بفصل الدين عن الدولة، ولكن فصل الجيش عن الدولة.

وذهب البعض إلى القول بوجود صراع حقيقي داخل أنماط مختلفة يمكن تبينها بسهولة وتحليلها، وهي الصراع العلماني- الديني، والصراع اليهودي الشرقي-

اليهودي الغربي، والصراع العربي-اليهودي، والصراع اليميني-اليساري، وأن لهذه الصراعات أطرافاً وقضايا ومؤسسات وأدوات لإدارة الصراع، وهي متداخلة، ولا يمنع وجود هذه الصراعات وجود سقف لها، وعلاقات بين مختلف أطرافها، وأن هذا المفهوم "الصراع الداخلي" مفهوم تحليلي لا يستبعد الانقسامات، ولا يهون من تأثيرها في الوقت نفسه، ويكشف عن تعقيد عملية صنع القرار الإسرائيلي من ناحية أخرى.

كذلك ذهب اتجاه من المناقشين إلى أن المجتمع الإسرائيلي يشهد بشكل متواصل عملية انحياز للجانب اليميني، وللجانب الديني، وأن ذلك انعكس على عملية التسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، بحيث لم تعد هناك انقسامات جوهرية في قضايا التسوية، بعكس الخلافات الداخلية على القضايا المعيشية مثل الهوية ونمط التعليم.. الخ.

واتفق المتناقشون على أن الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات تعتبر حكومة انتقالية مناسبة لمرحلة معينة، كما يدل على ذلك استعجال تشكيلها- مثل استعجال الانتخابات نفسها- وذلك لظروف إقليمية معينة متعلقة بإدارة الصراع أثناء الحرب الأمريكية على العراق، وبعد ذلك يرجح أن تكون هناك حكومة أخرى تتولى استئناف عملية التفاوض على أساس الحقائق الجديدة التي سيتم فرضها في ضوء نتائج العدوان الأمريكي. وهنا لا بد من حكومة وحدة وطنية بين حزبي العمل والليكود.

كما أبرز البعض بعض تأثيرات استبعاد المتدينين الحريديين من الحكومة الحالية، وتوليه حزب شينوي وزارة الداخلية، باعتبار أن ذلك تم من أجل تسهيل عمليات التهوديد التي كانت الأحزاب الدينية تفرض عليها قيوداً كثيراً، وذلك من أجل استيعاب المهاجرين غير اليهود، وتسهيل هجرة مليون آخر خلال ١٢ سنة وفقاً لمخطط قائم.

أما فيما يتعلق بدور حركات السلام في المجتمع الإسرائيلي، فقد أبرزت المناقشات اتفاقاً على أهمية هذه الحركات، ولكن حدث انقسام شديد في الآراء حول كيفية التعامل معها، حيث برز اتجاه يرى في ذلك نوعاً من التطبيع، وحذروا بشكل خاص من التطبيع الثقافي، ورأى اتجاه آخر أنه من المهم تقييد المقاومة لإعطاء فرصة لحركات السلام الإسرائيلية للتأثير في الرأي العام الإسرائيلي، وفقاً لتصوير أن المبادرات السلمية والمفاوضات تدعم اتجاه السلام في إسرائيل، ورأى البعض الآخر رؤية مغايرة، وهي أن حركات السلام يتزايد دورها بشكل طردي مع درجة التوتر ومستوى حدة الصراع، ومن ثم فإن سياسة متشددة ومقاومة قوية يمكن أن تكبداً الإسرائيليين خسائر كبيرة، بما يمكن أن يدعم حركات السلام، من منطلق الوعي بمخاطر استمرار الصراع، خاصة أن المجتمع الإسرائيلي ينظر إلى هذه الحركات على أنها خارجة على الإجماع، ويتهمها أحياناً بأنها تطالب بأكثر مما يطالب به الفلسطينيون والعرب أنفسهم بسبب التنازلات الفلسطينية والعربية!

ثانياً : الإطار الإقليمي والعالمي:

يمكن إجمال الجدل في هذا الموضوع في نقطتين أساسيتين، وهما:

١- تأثيرات العدوان الأمريكي على العراق:

ذهب اتجاه من المناقشين إلى أن الداخل الإسرائيلي بكل تعقيداته المشار إليها لن يكون العنصر الحاسم في قضايا تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، وما تستتبعه هذه العملية من آثار على المنطقة العربية، ولكن المتغيرات الإقليمية والعالمية هي التي ستكون لها الكلمة الفاصلة في هذا المجال، وخصوصاً مدى وجود أو عدم وجود المقاومة الفلسطينية، في مرحلة ما بعد العدوان الأمريكي على العراق، وصمود أو عدم صمود القوى الإقليمية الأخرى مثل "حزب الله"، وسورية، وموقف مصر. وشكل السيناريو الذي سوف تتخذه الحرب الأمريكية ومداها الزماني.

كما أكد البعض أهمية المتغيرين الإقليمي والعالمي في النتائج التي صارت إليها عملية الانتخابات الإسرائيلية نفسها، من خلال تنازلات الأطراف العربية وتساهلها أمام الاعتداءات الإسرائيلية، وعدم وجود مخاطر حقيقية على إسرائيل نتيجة انتهاجها سياسة التصعيد ضد الشعب الفلسطيني وتصفية مؤسساته وقياداته، وكذلك التساهل الأمريكي مع حكومة شارون ومدها بالأموال اللازمة لتعويض خسائرها الاقتصادية بسبب الانتفاضة وغيرها، فضلا عن تلاقي اليمين الصهيوني الأمريكي واليمين الصهيوني في إسرائيل.

وعليه اتفق المتناقشون على أن الوضع القائم يمثل خطرا على المنطقة العربية بأسرها، وعلى قضية فلسطين والشعب الفلسطيني.

٣- قضية المقاومة:

رغم اتفاق المشاركين على توصيف المرحلة الراهنة بأنها مرحلة خطيرة، ومفتوحة على سيناريوهات ستؤثر بشدة على مصير المنطقة العربية وقضاياها، كان هناك اختلاف حاد في الآراء بين المتناقشين حول سبل التعامل مع هذا الخطر، وبالتحديد من خلال اعتماد خيار المقاومة خيارا استراتيجيا، سواء على المستوى الفلسطيني أو المستوى العربي كله، كما دعت إليه ورقة العمل. وبرزت من خلال النقاش الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول: اتجاه أبرز المقاومة كمصدر للمعانة وجلب النكسات، تبني الحجج والمقولات التالية:

أ- أن الانتفاضة حدثت وأدت ما عليها بأن هزت المجتمع الإسرائيلي، ومن ثم يجب أن يكون الاتجاه الآن هو الاستثمار الدبلوماسي لنتائجها.

ب- الهدف هو إيجاد حل وليس مجرد تقنين الإسرائيليين.

ج- عمليات المقاومة أساءت إلى منظرنا أمام الرأي العام المتحضر، بالمقارنة بأفعال مثل مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي استقبلها العالم

بالترحاب بما في ذلك الرأي العام الإسرائيلي. وعلينا- خاصة في هذه الظروف السيئة- أن نعمل كل ما يمكننا لكسب الرأي العام العالمي.

د- أن العالم العربي على المستوى الرسمي، وبشكل جماعي، اختار السلام كخيار استراتيجي، وصناع القرار العرب خاضوا المفاوضات، ولديهم العلم والمعرفة والخبرة.

هـ- أن السياسة الإسرائيلية مستنفرة، والمجتمع فاقد للشعور بالأمن، ومهدد بفقدان الأمل في المستقبل، وفقدان الحلم، ولذلك فإسرائيل ماضية في خيار التصعيد والتصفية للفلسطينيين لأنها معرضة للضياع، ومن الممكن أن تتصاعد المخاطر ويحدث ترانسفير ومذابح للفلسطينيين، لذلك يجب أن لا نمكن اليمين الإسرائيلي وسياسات شارون من جرنا إلى الحرب، من خلال أعمال تؤدي إلى المزيد من النكبات، ويجب أن نمكن أصحاب اتجاهات السلام في إسرائيل من التأثير في السياسة الإسرائيلية بما يخدم مصالحنا.

و- أن المجتمع الإسرائيلي منقسم، ولا تستقر فيه حكومة لفترة طويلة، ولذا من الممكن جدا أن تأتي حكومة جديدة تتبنى السلام، وتحقق التسوية.

ز- الخبرة المصرية في التفاوض مع إسرائيل وخبرة اتفاقيات أوسلو أكدت أنه لا يمكن تحقيق مكاسب إلا من خلال المفاوضات.

الإتجاه الثاني : اتجاه أكد أن المقاومة لا تتعارض مع المفاوضات، ودعا إلى اعتبار المقاومة خيارا استراتيجيا، وذلك انطلاقا من الحجج التالية:

أ- أن المجتمع الإسرائيلي ينحاز بشكل واضح إلى اليمين، وذلك لا يرجع إلى عمليات المقاومة، ولكن تحركه عوامل أخرى نابعة من هيكل الصراع الإسرائيلي الداخلي نفسه.

ب- أن إسرائيل تتبنى سياسات متشددة، وتواجه مبادرات السلام والمرونة والتكيف من قبل الأطراف العربية بالمزيد من التصعيد، حتى في الأوقات التي تهدأ فيها عمليات المقاومة.

ج- أن الانتفاضة بدأت تؤتي ثمارها وتأثيراتها بالغة في المجتمع الإسرائيلي، واقتصاده، واتجاهات الهجرة منه إلى الخارج بشكل دائم، وأمنه، وأحدثت الانقسام السياسي المطلوب بين الإسرائيليين حول جدوى الاستمرار في المواجهة الأمنية للانتفاضة مع عدم القدرة على كسرها بالوسائل الأمنية. ومن الخطر التراجع من منتصف الطريق بعد هذه الإنجازات وتضييع هذه الثمار.

د- أنه لا يمكن التعويل على الداخل الإسرائيلي لأنه غير مستقر، ولأنه لا يستطيع حسم خياره تجاه التسوية بحيث يناسب السقف المتفق عليه إسرائيلياً والذي هو أدنى حد من المطالب العربية المشروعة، كما لا يمكن التعويل على الخارج العالمي لأنه منحاز لصالح إسرائيل، وهو نفسه مصدر تهديد للمنطقة العربية.

هـ- أن خيار المقاومة لا يتعارض مع الأدوات الدبلوماسية، ولا غيرها من الأدوات، ولكن يوظفها لاستثمار ثمار المقاومة، وفق استراتيجية شاملة للتحرير.

و- أن هناك فارقاً بين خيارات الدول التي قد لا تكون الحرب مناسبة لها في الظروف الراهنة، وخيارات الفصائل والحركات الفدائية الفلسطينية التي تتميز بخفة الحركة والقدرة على المرونة والتكيف والتأثير بشكل فعال في المحتل. ومن ثم على كل طرف أن يعمل وفق ما يستطيعه وحسب ظروفه، بما في ذلك التنسيق مع حركات السلام في إسرائيل، ولكن وفق استراتيجية متفق عليها.

ز- أن خبرة مصر في المفاوضات لا تنطبق على الواقع الفلسطيني، من حيث توازن القوى، ومن حيث الأطماع الإسرائيلية في الأرض، والدوافع الأيديولوجية والدينية.

ح- أن هناك نماذج أخرى غير خيار السلام الاستراتيجي تمت تجربتها في الواقع وأثبتت فاعليتها، في نفس التوقيت، ونفس الظروف السيئة، ومن ذلك تحرير جنوب لبنان من خلال المقاومة اللبنانية، وإنجازات الانتفاضة نفسها.

ط- أن الشعب الفلسطيني بمختلف فصائله، وعلى الرغم من وجود اختلافات عقيدية وأيديولوجية اختار المقاومة، ومازال يقاوم رغم صعوبة ظروفه، واختلال موازين القوى المادية بينه وبين المحتل بكل المقاييس.

الاتجاه الثالث : اتجاه توفيقى

أكد أن خيار السلام لا يتعارض مع خيار المقاومة باعتبارها حقا مشروعاً للشعب الفلسطيني، وأن أحداً من الحكام العرب لم ينف هذا الحق، رغم الالتزام بخيار السلام كخيار استراتيجي. وحذر هذا الاتجاه من الاقتصار على خيار السلام كخيار استراتيجي وحيد، وأكد أن المطلوب هو ترشيد المقاومة وليس وقفها، وذلك من خلال:

أ-عدم الاقتصار على إبراز جانب الخسائر الفلسطينية والمعاناة التي تلحقها إسرائيل بالفلسطينيين، جراء مقاومته، وإبراز تأثيرات المقاومة في الداخل الإسرائيلي أيضا.

ب-إبراز الجانب السياسي والقانوني باعتبار المقاومة حقا مشروعاً لتحرير الأرض المحتلة، وليس اختزال القضية في المعاناة الفلسطينية وإبراز القضية كقضية حقوق إنسان فقط.

ج-عدم إغفال الرأي العام العالمي، ولكن أيضا يجب ألا يكون هذا الرأي العام الذي تسيطر عليه القوى الصهيونية محدداً لحركتنا وخياراتنا مثل القوة العسكرية الإسرائيلية التي تحدد أيضا حركتنا وخياراتنا.

د-أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية والاتفاق بين الفصائل المختلفة على شكل المقاومة، وحدود نطاقها.

هـ- استثمار المقاومة إعلامياً من خلال التركيز على الأهداف العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة والمستوطنات، وعدم تنفيذ عمليات في الداخل الإسرائيلي، لأن هذه العمليات تفقد المقاومة رصيدها لدى الرأي العام العالمي والإسرائيلي، بعكس العمليات التي تحدث في الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، التي تكشف عن أن هناك قضية احتلال وعملية تحرير.

ثالثاً : توصيات:

خرجت المناقشات بالتوصيات التالية:

- ١- ضرورة الاستمرار في إعداد المزيد من الدراسات حول الشأن الإسرائيلي، والتفاعل بين مختلف الجهات البحثية المهمة بهذا الموضوع، بما في ذلك مراكز الترجمة المباشرة عن اللغة العبرية.
- ٢- إجراء دراسات مفصلة حول سيناريوهات الحرب الأمريكية على العراق، وتأثيرات كل سيناريو على الصراع العربي- الإسرائيلي.
- ٣- مواصلة الحوار بين اتجاهات مختلفة في النظر إلى الشأن الإسرائيلي، وكشف مساحات الاختلاف المشروع، والاتفاق حول القضايا المتعلقة بهذا الشأن.
- ٤- التواصل بين المؤسسات البحثية ومستويات صناعة القرار.

الملاحق

ملحق [١]

الوزن النسبي للتيارات السياسية

في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي

(حتى يناير ٢٠٠٣)

د. محمد الغفار الحويك

١- شكلت الأحزاب الدينية مجتمعة القوة السياسية الثالثة في الكنيست الإسرائيلي بعد حزبي العمل (الماباي) و(حيروت) منذ قيام إسرائيل؛ حيث تراوحت قوتها التمثيلية خلال دورات الكنيست المختلفة من (١٣-١٨) مقعداً وكان وزنها الانتخابي شبه مستقر حيث شكل حوالي ١٥% من نسبة الناخبين، وقد لعبت الأحزاب الدينية بقوتها التمثيلية هذه دور (الميزان) الذي يرجح الكفة لصالح أحد الحزبين الكبيرين ويمكنه من تشكيل الحكومة، فكانت الأحزاب الدينية (الحليف التقليدي) للحكومات الإسرائيلية، وخصوصاً حزب (المفدال) الذي اعتبر (الحليف التاريخي) لحزب العمل الذي قاد إسرائيل ثلاثة عقود متواصلة ثم لحزب (الليكود) الذي وصل إلى السلطة عام ١٩٧٧م وأصبح منذ ذلك التاريخ القوة السياسية الأولى في إسرائيل. وتعود هذه الشراكة الفريدة بين الأحزاب الدينية الحاكمة في إسرائيل إلى سببين:

(أ) أن هذه الأحزاب تبرز الطابع اليهودي للدولة وهو ما تحتاجه إسرائيل لترجمة مقولاتها العقائدية والسياسية وجلب أكبر قدر من يهود العالم إلى إسرائيل .

(ب) أن هذه الأحزاب ومهما عظمت مطالبها تظل (الأرخص ثمناً) في لعبة تشكيل الائتلافات الحكومية فمطالبها مهما بلغت وعظمت تظل في معظمها مقتصرة على الجانب الاجتماعي - الديني ومحصورة ضمن إطار السياسة

الداخلية الإسرائيلية .

٢- يمكن قياس الوزن النسبي للأحزاب السياسية و الاتجاهات الأيديولوجية من خلال رصد نتائج انتخابات الكنيست منذ عام ١٩٤٩، و هي توضح نسبة تمثيل هذه التيارات داخل الكنيست التي يمكن رصدها على النحو التالي:-

(أ) **المرحلة الأولى:** من الكنيست الأول (١٩٤٩) إلى الكنيست الخامس (١٩٦٣) ويوضحها الجدول رقم (١) عن نتائج الانتخابات في هذه الفترة؛ حيث ظل اليسار مهيمناً على الكنيست يليه الأحزاب اليمينية إلا أن التيار الديني كان مستقراً في متوسط عدد ١٦ مقعداً و بلغ عدد المقاعد ١٨ في الكنيست الخامس.

جدول رقم (١)

نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي ١٩٤٩ - ١٩٦٣

الاتجاهات الحزبية	عدد المقاعد				
	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦٣
اليسار	٨١	٨٩	٨٤	٨١	٦٤
اليمن	١٧	٩	١٥	١٧	٣٤
الوسط	٤	٢	٠	٠	٠
العرب	١٦	١٥	١٦	١٧	١٨
المتدينين	٢	٥	٥	٥	٤
الإجمالي	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠

(ب) **المرحلة الثانية:** من الكنيست السادس (١٩٦٥) إلى الكنيست التاسع (١٩٧٧)؛ حيث بدأ تراجع اليسار الإسرائيلي مقابل تقدم اليمن و استقرار التيار الديني و هو ما يوضحه الجدول رقم (٢) حيث استقرت نسبة متوسط عدد المقاعد للمتدينين عن هذه الفترة ١٦ مقعداً.

^١ - د. علي الدين هلال - انتخابات الكنيست الثاني عشر، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٩

جدول رقم (٢)^٢

نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي ١٩٦٥ - ١٩٧٧

عدد المقاعد				الاتجاهات الحزبية
١٩٧٧	١٩٧٣	١٩٦٩	١٩٦٥	
٣٨	٥٨	٦١	٧٦	اليسار
٥٦	٤٤	٣٣	٣١	اليمن
٧	٣	٦	١	الوسط
١٧	١٥	١٧	١٧	العرب
٢	٠	٣	٤	المتدينون
١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	الإجمالي

(جـ) المرحلة الثالثة: الكنيست العاشر (١٩٨١) إلى السادس عشر (٢٠٠٣). حيث بدأ تصاعد تمثيل التيار الديني وهو ما يوضحه الجدول رقم (٣) حيث بلغ متوسط عدد المقاعد عن هذه الفترة ١٨,٥ مقعداً إلا أن الطفرة حدثت منذ الكنيست الرابع عشر حيث شغل المتدينين (٢٣) مقعداً - ووصلت إلى (٢٧) مقعداً في الكنيست الخامس عشر واستقرت عند ٢٢ مقعداً في الكنيست السادس عشر عام ٢٠٠٣.

^٢ - د. عماد جاد - انتخابات الكنيست الحادي عشر ، مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة ١٩٨٤

جدول رقم (٣)

نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي ١٩٨١ - ٢٠٠٣^٣

الاتجاهات الحزبية	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣
اليسار	٥١	٤٨	٤٢	٥٩	٤٨	٤٣	٢٥
اليمن	٥٥	٥٤	٤٦	٣٤	٤١	٣٩	٤٧
الوسط	٤	٦	٩	٥	٤	٦	١٨
العرب	٠	٢	٤	٢	٤	٥	٨
المتدينون	١٠	١٠	١٩	٢٠	٢٣	٢٧	٢٢
الإجمالي	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠

٣- ويمكن رصد تأثير الأحزاب الدينية والحركات الدينية على الرأي العام الإسرائيلي في العقدين الأخيرين من الكنيست العاشر ١٩٨١ إلى الكنيست السادس عشر ٢٠٠٣ و على ضوء ما يوضحه الجدول رقم (٤) عن نسبة الأصوات الانتخابية المؤيدة للتيار الديني حيث حدث تضاعف في عدد المؤيدين للتيار الديني من ١٠,٢% عام ١٩٨١ إلى ٢٢,٧% عام ١٩٩٩ واستقرت عند ١٧,٤% عام ٢٠٠٣. وذلك من إجمالي نسبة الأصوات الصحيحة وهو ما يعكس الزيادة المطردة لتأييد التيار الديني - وذلك في ظل انقسام بقية المجتمع بين اليمين واليسار من الكنيست العاشر إلى الكنيست الثاني عشر . كما تصاعد حجم تأييد اليمين علي حساب اليسار والمتدينين في انتخابات يناير ٢٠٠٣.

٣- انظر نتائج الانتخابات حتى ١٩٩٩ في: د. عماد جاد - انتخابات الكنيست الخامس عشر ، مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة ١٩٩٩
وعن نتائج الانتخابات ٢٠٠٣ انظر: جريدة الشرق الأوسط ، ٣٠ / ١ / ٢٠٠٣

جدول رقم (٤)

نسبة عدد الأصوات الانتخابية المؤيدة للتيارات السياسية^١

الجهات	نسبة عدد الأصوات إلى الأصوات الصحيحة					
	٢٠٠٣	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٨٨	١٩٨٤
اليسار	٢٠,٧	٤٢,١	٤٥,٤	٤٩,٠	٤٥,٦	٤٤,٨
اليمن	٣٨,٤	٢٣,٣	٢٨,٢	٢٥,٨	٣٨,٣	٤١,٩
الوسط	١٥,٧	٨,١	٢,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
العرب	٧,٨	٣,٧	٢,٠	١,٦	١,٢	٠,٠
المعتدين	١٧,٤	٢٢,٧	٢٠,١	٢٣,٦	١٤,٨	١٣,٣
عدد الأصوات المقيدة	٤٣٠.٠٧٣	٤٢٨٥٤٢٨	٢٩٣٣٢٥٠	٣٤.٩٠١٥	٢٨٩٤٢٦٧	٢٦٥٤١١٣
الأصوات الصحيحة	٣١٤٨٣٦٤	٢٩١٧٤٤٦	٢٩٧٢٩٧٨	٢٥٣٧٩٤٦	٢٢٥٢٥٧٩	٢٠١٩٣٦٠

١- د. عبد جاد - انتخابات الكنيست الخامس عشر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٩.

٢- عن نتائج الانتخابات ٢٠٠٣ أنظر: جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٣/١/٣٠.

ويأتي تصاعد التيار الديني على حساب التيار اليميني من الكنيست الثالث عشر إلى الكنيست السادس عشر.

ويوضح الجدول رقم (٥) تطور تمثيل الأحزاب الدينية، حيث ظلت عمليات المد و الجزر تتأرجح بين شاس و المفدال حيث ظل الأخير مهيمناً و مستقراً حتى عام ١٩٩٢ (الكنيست ١٣) مقابل تصاعد تدريجي لصالح حزب شاس الذي قفز عدد الأصوات المؤيدة له من ٤,٩% إلى ٨,٥% من إجمالي الأصوات الصحيحة، وقفز بالتالي تمثيله من ٦ مقاعد إلى ١٠ مقاعد عام ١٩٩٦، ثم جاءت الطفرة التي حققها شاس عام ١٩٩٩ حيث حاز على إجمالي ١٣,١% من الأصوات ليصل تمثيله إلى ١٧ مقعداً في الكنيست الخامس عشر مع استقرار نسبي للمفدال ويهودا تورا في الكنيست السادس عشر ٢٠٠٣.

جدول رقم (٥)

تطور تمثيل الأحزاب الدينية في الكنيست^٦

الأحزاب الدينية	عدد المقاعد					
	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠٣
شاس	٠	٤	٦	٦	١٠	١١
المفدال	٦	٤	٥	٦	٩	٦
يهودا تورا	٠	٠	٢	٤	٤	٥
اجودات إسرائيل	٤	٢	٥	٠	٠	٠
تامي	٣	١	٠	٠	٠	٠
مورشاه	٠	٢	٠	٠	٠	٠
كاخ	٠	١	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	١٣	١٤	١٨	١٦	٢٣	٢٢

^٦-الدكتور/ عبد الغفار الدويك، "التنظيمات الدينية اليهودية المتطرفة والدولة في إسرائيل، رسالة دكتوراة، كلية الاداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٧- عن نتائج الانتخابات ٢٠٠٣ أنظر : جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٣/١/٣٠.

وفي نفس الوقت تراجع كل من أجودات إسرائيل، تامي، موراشاة، كاخ.. حيث عجزوا عن الحصول على نسبة التمثيل الأدنى من الأصوات للحصول على مقعد بالكنيست، وذلك اعتباراً من ١٩٨٩ (الكنيست الثاني عشر) ولكن ظل دعم الرأي العام لليمين الديني المتطرف متمثلاً في حزب يهودا تورا الذي حصل على ٥ مقاعد في الكنيست الخامس عشر عام ١٩٩٩، وقد حقق التيار الديني استقراراً نسبياً بحصوله على ١٧,٤% من إجمالي الأصوات عام ٢٠٠٣.

ولقد تحولت هذه القوة الانتخابية إلى ورقة ضغط استخدمتها الأحزاب الممثلة لها. في مقايضة التيارين الرئيسيين اليساري واليميني عند تشكيل حكومة ائتلافية في عام ٢٠٠٣.

٤- من الأهمية بمكان الإشارة أخيراً إلى أن ركض الأحزاب الكبيرة وراء الأحزاب الدينية وحاجتها لها في تشكيل الحكومات الائتلافية قد جعل هذه الأحزاب تمارس، ومنذ قيام إسرائيل دوراً أكبر بكثير من قوتها التمثيلية في الكنيست وحجمها الطبيعي، فحصلت هذه الأحزاب من الحكومة علي المؤسسات والمدارس والإدارات والأموال والمناصب الوزارية والإدارية واستطاعت تمرير بعض القوانين والتشريعات الدينية في الكنيست ومعارضة تشريع كثير من القوانين التي اعتبرت برأي هذه الأحزاب ماسة بالدين أو تتناقض مع الشريعة. وقد تسببت هذه الأحزاب في كثير من الأزمات الحكومية وأسقطت وزارات قائمة أكثر من مرة كان آخرها حكومة الوحدة الوطنية بزعامة اسحق شامير عام ١٩٩٠. كما أن الأحزاب الدينية أجبرت يهود باراك علي الاستقالة من الحكومة عام ٢٠٠٠ تحت ضغط رفضها لاستمرار مفاوضات السلام مع الجانب الفلسطيني وتقديم تنازلات بشأن مدينة القدس. ومن جانب آخر، فإن هذه الأحزاب هي المستفيدة لأنها تعيش علي الابتزاز وهي تتحمل الأزمات الحكومية عادة لأنها غالباً ما تحصل بعد كل أزمة حكومية علي امتياز أوسع. ولا غرو فإن هذا النفوذ الذي تتمتع به الأحزاب الدينية كان مصدراً لاستياء فئات علمانية واسعة في إسرائيل الذين ساء لهم زيادة الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين في المجتمع الإسرائيلي.

ويجدر الإشارة إلى عدد الحقائق الوزارية التي شغلها المتدينون من إجمالي عدد الحقائق الحكومية وهو ما يعكس دوراً إضافياً على المستوى التنفيذي لبرامج الأحزاب .

(أ) فمنذ إنشاء الدولة هناك تصاعد لعدد الحقائق المعطاة للمتدينين، فقد تراوح عدد حقائق المتدينين الوزارية من ٢-٣ حقيبة في الأربع حكومات الأولى في المدة من ١٩٤٩-١٩٥٢ بنسبة لا تقل عن ٣٠% من إجمالي الحقائق الوزارية.

(ب) وفي الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٣ تراوح عدد الحقائق الوزارية للمتدينين من ٢-٣ حقيبة بنسبة تتراوح من ١٢% إلى ١٨% في المتوسط من إجمالي الحقائق الوزارية عن هذه المدة ويستثنى حكومة ١٩٦٧-١٩٦٩ حيث بلغت نسبة التمثيل ٩% من إجمالي الحقائق وكذلك حكومة ١٩٧٧ والتي بلغت النسبة ٢٣% من إجمالي الحقائق .

(جـ) وبعد عام ١٩٧٧ والذي كان نقطة تحول للمجتمع الإسرائيلي فقد ازداد الوزن النسبي للتيار اليميني سواء السياسي (الليكود) أو الديني (الجبهة الدينية/المفدال) .

(د) ومنذ حكومة ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠١ فإن هناك ثبات نسبي ومتصاعد أحياناً للتيار الديني حيث حصل المتدينون على ٤-٥ حقائق وزارية وهي نسبة تتراوح من ١٦% إلى ٢٢% من إجمالي عدد الحقائق الوزارية

٥- انقسمت الأحزاب الدينية منذ وجودها وحتى وقتنا الحاضر إلى معسكرين متناقضين هما: المعسكر الصهيوني والمعسكر الحريدي، وقد سار هذان المعسكران ضمن خطين متوازيين وخلال عمر هذين المعسكرين الذي يزيد عن ثمانين عاماً حصلت محاولتان فقط للالتقاء بينهما الأولي : إثر قيام دولة إسرائيل حين تحالف الحزبان التقليديان وذراعاهما العماليان ضمن قائمة انتخابية واحدة أطلق عليها (الجبهة الدينية الموحدة) وقد حصلت هذه القائمة علي ستة عشر مقعداً برلمانياً واستمرت قائمة قرابة سبعة وعشرين شهراً ثم انهارت قبيل انتخابات الكنيست الثانية عام ١٩٥١، أما المحاولة الثانية فكانت عام ١٩٨٤م

بمبادرة من زعيم حزب (متساد) الصهيوني الحاخام (حاييم دوركمان) الذي رأس قائمة ائتلافية أطلق عليها اسم (مورشا) (التقاليد) والتي تكونت من ائتلاف قائمة (متساد) وقائمة (أوروت) الصهيونية بزعامة (حنان بورات) وحزب (بوعالي أجوادات إسرائيل) اللاصهيوني وكان هدف (دوركمان) هو توحيد الأحزاب الدينية، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل أيضا وذابت مورشا في الأحزاب الأخرى .

وتعاني الأحزاب الدينية مثلها مثل الأحزاب الأخرى من المشكلة الطائفية والصراعات الإثنية فمن المعروف أن المجتمع الإسرائيلي ينقسم إلى طائفتين كبيرتين الأشكنازية الغربية والسفاردية الشرقية، وبالرغم من أن السفارديم يشكلون قرابة ٦٠% من المجتمع الإسرائيلي إلا أن السيطرة الحقيقية للأشكناز .

ملحق [٢]

من برامج الأحزاب وقوائم المرشحين إلى تحليل نتائج الانتخابات ٢٠٠٣

د. محمد خليفة حسن

أولاً : برامج الأحزاب الإسرائيلية المشتركة في الإنتخابات وقائمة المرشحين:

١- حزب الليكود:

عدد المقاعد التي فاز بها: ٣٨ مقعداً

برنامج الحزب:

- القدس عاصمة موحدة لإسرائيل
- تحقيق الأمن الشخصي عن طريق المواجهة الشاملة للعمليات "التخريبية"
- العمل على تحقيق العفو عن يوناتان بولارد (الجاسوس الإسرائيلي المسجون بسبب التجسس على الولايات المتحدة الأمريكية)
- إلغاء اتفاقيات أوسلو في حالة إعلان فلسطيني من طرف واحد بإقامة دولة فلسطينية
- تنفيذ مشروع جهاز حاسوب لكل طفل
- إخلاء موقع الغاز في منطقة جليلوت
- خلق مناخ ثقافي فني يتيح التعبير الحر لكل مبدع بصرف النظر عن الانتماء والتوجهات السياسية

قائمة أسماء المرشحين من حزب الليكود (٤٠ مرشحاً)

أرنيل شارون	يحيئل حزان
يعقوب أدرای	جيلة جملیتل
بنیامین نیتانیاھو	اھود أولمیرت
دانی ینوم	یوفل شتینس
تسحی ھنجفی	رتیف بویم
ایللی ینوم	تسیفی لیفنی
سیلفان شالوم	أفراھام ھیرشزون
دانی نافیه	میخائیل ایتان
عمری شارون	لینہ نیس
لیمور لیفانت	میئر شطریت
میخائیل جورلوفسکی	رؤوفیه ریفلن
یسرائیل کاتس	دافید لیفی
جلعاد ارون	حاییم کاتس
جدعون عزرا	روحمة أفراھام
رونی برأون	ایوف قرا
موشیه لحکون	جدعون سعر
نعمی بلومنتل	بنینا روزبنلوم
عنبل جیریئیلی	دانییل بنلولو
عوزی لنداو	ایتان سولمی
میخائیل رتسون	مجلی وھبه

٣. حزب العمل

عدد المقاعد التي فاز بها: ١٩ مقعداً

برنامج الحزب

- التوصل إلى إحراز تسوية سلمية والانفصال عن الفلسطينيين وإخلاء المستوطنات
- تسوية معقولة لمشكلة اللاجئين دون منحهم حق العودة .
- القدس عاصمة لإسرائيل ونظام حكم خاص للمدينة القديمة .
- إحداث تحول في الاقتصاد عن طريق أسلوب اقتصادي اجتماعي مع تعديل نظام الأولويات القومية
- رعاية وتطوير البنى التحتية البشرية والمادية الخاصة بالرياضة .
- سن قانون يمنع تدخل المجرمين والمخالفين في تحديد قائمة المرشحين للكنيست.
- زيادة تمثيل "عرب إسرائيل" في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص .
- السماح للمواصلات العامة بالعمل أيام السبت .
- مكافحة حوادث الطرق واحتفاظ الحزب بوزارة المواصلات في الحكومة .

قائمة المرشحين من حزب العمل (٢٢ مرشحاً)

- عمرام متسناع
- ايتان كيفل
- بنيامين بن إليعازر
- افراهام شوحيط
- شمعون بيريز
- كولييت أفيطل

- متان فلناى
- شلوم سمحون
- ابراهام بورج
- اوريت نوكد
- داليا ايتسك
- ايلي بن مناحم
- افير بنياس
- غالب مجادلة
- افراتم سنيه
- صالح صلاح طريف
- يولى تامير
- سوفه لندبرج
- ميخائيل ملكيتور
- يتسحاق هرتسوج
- حايم رامون
- داني يتوم

٣- حزب شينوى

عدد المقاعد التى فاز بها : ١٥ مقعدا

برنامج الحزب

➤ الفصل بين الدين والدولة .

➤ عدم الاعتراف بعرفات وإجراء المفاوضات مع فلسطينيين معتدلين .

- الهستدروت (الشفافة العمالية) تنظيم سياسي لا يعمل لصالح الاقتصاد الإسرائيلي.
- الخدمة فى الجيش الإسرائيلي لكل شاب يهودي معافى وسليم بدنيا (عدم الاعتراف بإعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية).
- عدم تقديم الدعم المالي للمؤسسات التعليمية التى لا تدرس الصهيونية والمواطنة والرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية .
- تطبيق مبدأ المساواة فى الحقوق على النساء الحريديات (المتدينات المتشدات) باعتبارهن أكثر الطوائف اضطهادا فى الحقوق .

قائمة المرشحين (٣٠ مرشحاً):

- يوسف لييد
- بيجال ياسينوف
- فراهام فوراز
- آرئله جزلنى
- يهوديت نتوت
- رونه براده
- يوسف بارتيسكى
- أدير بنيامين
- اليعزر زندبرج
- يتسحاق ألنر
- فيكتور برايلوفسكى
- منير حمدان
- ايلان شلجى
- ملى بوليشوك بلوخ

- رشف حين
- روني بريزون
- إهود رتسفي
- آتي ليفين
- ايلان ليفوفيتش
- حامي دورون

2- حزب ميرتس:

عدد المقاعد التي فاز بها : ٦ مقاعد

برنامج الحزب

➤ سحب جنود الجيش الإسرائيلي من المناطق المحتلة واستبدالهم بقوة أمن دولة .

➤ قانون للتعليم المجاني من سن عامين وحتى الشهادة الجامعية الأولى .

➤ تعديل سلم الأولويات القومية وتحويل مليارات الشيكلات المخصصة في شكل امتيازات للمستوطنات والحريديم (المتدينون) إلى مدن التنمية والأحياء السكنية والقطاع العربي وحوافز التشغيل وللمشروعات القومية الكبرى .

➤ الفصل بين الدين والدولة، تشغيل المواصلات العامة أيام السبت والنشاط الثقافي في أيام السبت .

➤ الاعتراف بالأعمال المنزلية للمرأة للحصول على حقوق اجتماعية وحقوق المعاش .

قائمة المرشحين (١١ مرشحاً):

- يوسي ساريد
- أيلان جيلثون

- حاييم أوروب
- موشيه راز
- ران كوهين
- نعمى جزان
- رهفا جلون
- حسنيه جباره
- رودن برونجمان
- يوسف بيلين
- أبشالوم فيلن

5. حزب شاس:

عدد المقاعد التي فاز بها : ١١ مقعدا

برنامج الحزب :

➤ حزب شاس حزب ديني أعلن أن رؤيته السياسية والاجتماعية مستمدة من التوراة

قائمة المرشحين (١٨ مرشحاً):

- الياهو يشاي
- آمنون كوهين
- شلومو بنيزري
- يتسحاق كوهين
- نسيم دهان
- دافيد أزولاي
- ميشو لام نهري
- بنحاس تسفري
- يتسحاق فكنين

- يواف بن تسور
- يائير بيرتس
- ليئور جباي
- نسيم زئيف
- رفائيل ملاخي
- يعقوب مرجي
- شموئيل بن عطر
- عوفز حوجي
- دافيد يفرح

٦. حزب المفدال :

عدد المقاعد التي فاز بها : ٦ مقاعد

برنامج الحزب :

- حدود دولة إسرائيل بين نهر الأردن والبحر المتوسط .
- يوم القدس يوم عيد قومي وطني .
- الإبقاء على المستوطنات في الضفة وغزه .
- نقل جميع المباريات الرياضية إلى أيام غير يوم السبت .
- زيادة النسل هدف قومي والحد من ظاهرة الإجهاض .

قائمة المرشحين (٨ مرشحين):

- إفي ايتام
- جيلة فنكلشتين
- زبولون أورلف
- نيسان سلوميانسكي
- شاؤل يهلوم
- الياهو جباي

- يتسحاق ليفي
- بيجال بيبى

٧. حزب يهودوت هتوراه:

عدد المقاعد التى فاز بها : ٥ مقاعد
برنامج الحزب:

- حل جميع القضايا المطروحة حسب تعاليم التوراة والتقاليد اليهودية وتوحيد شعب إسرائيل فى ظل حكم التوراة .
- الحفاظ على نمط الحياة اليهودية حسب التوراة بالسبل التربوية والممارسات الديمقراطية .

قائمة المرشحين (٦ مرشحين) :

- يعقوب ليتسمان
- موسى جباى
- افراهام رافيتس
- يسرائيل ايخلر
- منير بوروش
- شموئيل هلفرط

٨. حزب إسرائيل بعليا:

عدد المقاعد التى فاز بها : مقعدان
برنامج الحزب :

- تعزيز قوة الردع لإسرائيل لمنع نشوب حرب إقليمية شاملة .
- إعادة الحكم العسكري والمدني لإسرائيل فى كل المناطق "المحتلة".
- إقامة هيئة تنسيق برئاسة أمريكا تكون مسنولة عن قيام حكم فلسطيني مستقل .

- إصلاح المجالس المحلية .
- جعل يوم الأحد يوم أجازة .
- التصدي لمحاولات التشهير ببعض الفئات من قبل الشعب أو الكنيسة
- أو الإعلام أو الجهاز التعليمي .
- زيادة الانضباط في المدارس .

قائمة المرشحين (٦ مرشحين) :

- نتان يشارنسكى
- على كمشدن
- يولى اولشطين
- يعقوب ليفشتس
- مرينه سلودكين
- جنادى ريجر

٩. حزب الوحدة الوطنية

عدد المقاعد التي فاز بها : ٧ مقاعد

برنامج الحزب :

- عدم الاعتراف بأي كيان سياسي آخر بين البحر المتوسط ونهر الأردن .
- حل مشكلة اللاجئين عن طريق التهجير (الترانسفير) .
- فصل الدين عن الدولة .
- تنظيم الإضرابات عن طريق قانون يقضى بالتحكيم الإلزامي ومنع الإضراب كوسيلة لحل المنازعات .
- على "عرب إسرائيل" إعلان الولاء لعلم الدولة ونشيدها الوطني وقوانين الدولة.

قائمة المرشحين (١٠ مرشحين)

- افيجدور ليفرمان
- أوري أرييل
- بني ايلون
- أريه ألدز
- يوري شتيرن
- اليعيزر كوهين
- تسفي هاندل
- إسترنيه ترتمان
- ميخائيل نودلمان
- أوري نيك

١٠. حزب شعب واحد

عدد المقاعد التي فاز بها : ٣ مقاعد

برنامج الحزب :

- الاهتمام بالعمال وأصحاب المعاشات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
- القيام بعمل سياسي أمني يهدف إلى رفع مستوى معيشة الفلسطينيين.
- حماية حقوق العامل المتدين ومنع التفرقة على أسس دينية أو غير دينية .
- حماية حقوق العمال الأجانب .

قائمة المرشحين (٣ مرشحين) :

- عمير بيرتس
- إيلنه كوهين
- دافيد طل

١١. حزب الجبهة العربية الديمقراطية للتغيير

عدد المقاعد التي فاز بها : ٣ مقاعد

برنامج الحزب :

- إلغاء التجنيد الإلزامي على الشباب العرب الدروز .
- القدس الشرقية عاصمة لفلسطين والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل
- تشجيع السياحة في القرى والمدن العربية .
- مساواة الفلاحين العرب بالفلاحين اليهود في حصص الإنتاج والتسويق والمعونات الحكومية وزيادة حصص مياه الري والحماية من المنافسة .
- إتاحة التعليم المجاني بداية من الروضة حتى الجامعة .
- الاعتراف بالسكان العرب الفلسطينيين في إسرائيل كأقلية قومية لها الحق في المساواة في الحقوق القومية والمدنية سياسيا واجتماعيا وثقافيا .

قائمة المرشحين (٣ مرشحين):

- محمد بركة
- عصام مخول
- أحمد طيبي

١٢. حزب التجمع (بلد)

عدد المقاعد التي فاز بها : ٣ مقاعد

برنامج الحزب:

- إخلاء المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧.
- الاعتراف بمواطني إسرائيل من العرب كجزء من الشعب الفلسطيني ومن الأمة العربية في هويتهم القومية والثقافية .

➤ تغيير قانون الجنسية والمواطنة من خلال سن قانون أساسى ديموقراطي .

➤ إعلان المدن والقرى العربية كمناطق تنمية من الدرجة الأولى.

➤ تحسين وضع المرأة فى المجتمع لتحقيق المساواة .

قائمة المرشحين (٣ مرشحين)

▪ عزمي بشارة

▪ جمال زحلقه

▪ واصل طه

١٣. حزب القائمة العربية الموحدة

عدد المقاعد التى فاز بها : مقعدان

برنامج الحزب:

➤ انسحاب إسرائيل من كل المناطق .

➤ وقف برنامج تهويد القدس .

➤ منح جميع الحقوق للاجئين الفلسطينيين .

➤ اعتراف الدولة بأن إسرائيل أقلية داخل البحر العربى والمحيط الإسلامى

➤ معارضة تجنيد العرب فى الجيش .

➤ وقف مصادرة الأراضى .

➤ إلغاء قانون العودة .

قائمة المرشحين (٤ مرشحين)

▪ عبد الملك دهامشه

▪ سلمان أبو أحمد

▪ طالب الصانع

▪ محمد كنعان

ثانيا : تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية

١- عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب

٣٨ مقعدا	١- حزب الليكود
١٩ مقعدا	٢- حزب العمل
١٥ مقعدا	٣- حزب شينوى
١١ مقعدا	٤- حزب شاس
٧ مقاعد	٥- حزب الوحدة الوطنية
٦ مقاعد	٦- حزب ميرتس
٦ مقاعد	٧- حزب المفدال
٥ مقاعد	٨- حزب يهودوت هتوراه
٣ مقاعد	٩- حزب شعب واحد
٣ مقاعد	١٠- حزب الجبهة العربية الديمقراطية
٣ مقاعد	١١- حزب التجمع "بلد"
مقعدان	١٢- حزب القائمة العربية الموحدة
مقعدان	١٣- حزب يسرائيل بعليا (المهاجرون)

٢- أعداد الناخبين فى انتخابات الكنيست الـ ١٦ موزعين على الأحزاب

لقد صوت فى تلك الانتخابات ٣,٢٠٠,٧٧٣ ناخباً وهم يمثلون نسبة ٦٧,٨% من إجمالى أصحاب حق الاقتراع . وكان عدد الأصوات الصحيحة ٣,١٤٨,٣٦٤ صوتاً .

-وبلغت حصة كل حزب من الأصوات التابعة للأحزاب التى دخلت الكنيست

على النحو التالى :

عدد الأصوات (بالألف)	الحزب
٩٢٥,٢٧٩	- الليكود
٤٥٥,١٨٣	- العمل

٣٨٦,٥٣٥	— شينوى
٢٥٨,٨٧٩	— شاس
١٧٣,٩٧٣	— الوحدة القومية
١٦٤,١٢٢	— ميرتس
١٣٥,٠٨٧	— يهودوت هتوراه
١٣٢,٣٧٠	— المفدال
٩٣,٨١٩	— الجبهة الديمقراطية العربية
٨٦,٨٠٨	— شعب واحد
٧١,٢٩٩	— حزب التجمع "بلد" {عزى بشاره}
٦٧,٧١٩	— حزب المهاجرين
٦٥,٥٥١	— القائمة العربية

٣ - النتائج حسب الكتل الانتخابية

- أ- كتلة اليمين والحريديم (اليهود المتدينين المتشددين ٦٩ مقعدا
 حصلت كتلة اليمين والحريديم (اليهود المتدينين المتشددين)
 وتضم كتلة اليمين أحزاب الليكود ، الوحدة الوطنية ، المفدال ،
 المهاجرون ، شاس ، يهودوت هتوراه.
- ب - كتلة اليسار ٣٣ مقعدا
 وتضم كتلة اليسار أحزاب العمل ، ميرتس ، التجمع (بلد) والجبهة
 الديمقراطية العربية للتغيير والقائمة العربية (مع ملاحظة أن كل
 الأحزاب العربية الثلاثة تنتمي إلى اليسار)
- ج - كتلة الوسط ١٨ مقعدا
 وتضم كتلة الوسط حزبي شينوى وشعب واحد .

٤- نتائج التصويت بين عرب ١٩٤٨ (عرب إسرائيل)

توزعت الأصوات العربية بين الأحزاب على النحو التالي

النسبة المئوية	الحزب
% ٢٨,٨	الجبهة العربية الديمقراطية للتغيير
% ٢١,٤	التجمع (بلد)
% ١٨,٦	القائمة العربية
% ٧,٠	التحالف القومي التقدمي
% ٦,٣	العمل
% ٥,٠	شعب واحد
% ٤,٢	ميرتس
% ٢,٤	شاس
% ٢,٣	الليكود
% ٠,٤	الوحدة الوطنية
% ٠,٤	المهاجرون
% ٠,٠١	حيروت
% صفر	شينوى
% صفر	المفدال
% صفر	يهودوت هتوراه
% صفر	الخضر (الورقة الخضراء)

٥- نتائج التصويت بين الأقليات

توزعت أصوات الأقليات على النحو التالي :

الحزب	النسبة المئوية
حزب الجبهة الديمقراطية العربية للتغيير	٢٦,٨ %
حزب التجمع "بلد"	١٩,٨ %
حزب القائمة العربية الموحدة	١٨,٦ %
حزب العمل	٧,٧ %
حزب الليكود	٣,٥ %
حزب التحالف الوطني التقدمي	٦,٣ %
حزب شعب واحد	٥,٧ %
حزب ميرتس	٤,٢ %
حزب شاس	٣,١ %
حزب الوحدة الوطنية	٠,٧ %
حزب المهاجرين يسرائيل بعليا	٠,٥ %
حزب المفدال	٠,٤ %
حزب شينوى	صفر %
حزب يهودوت هتوراه	صفر %
حزب حيروت	صفر %

٦- نتائج التصويت في المستوطنات

توزعت أصوات المستوطنين في المستوطنات على النحو التالي :

الحزب	النسبة المئوية
حزب الليكود	٢٨,٦ %
حزب الوحدة الوطنية	١٥,٦ %

حزب المفدال	١٤,٤ %
حزب يهودوت هتوراه	١٠,٨ %
حزب شاس	٨,٥ %
حزب شينوى	٦,٦ %
حزب حيروت	٥,٢ %
حزب العمل	٤,٠ %
حزب المهاجرون (يسرائيل بعليا)	١,٤ %
حزب شعب واحد	٠,٩ %
حزب القائمة العربية	صفر %
حزب التجمع "بلد"	صفر %
حزب الجبهة العربية الديمقراطية للتغيير	صفر %

٧-توزيع أصوات الجنود

الحزب	النسبة المئوية
— الليكود	٣٣,٥ %
— العمل	١٣,٣ %
— شينوى	١٧ %
— شاس	٥,٣ %
—الوحدة القومية	٥,٢ %
— ميرتس	٦,٣ %
— يهودوت هتوراه	١,٧ %
— المفدال	٤,٥ %
— شعب واحد	١,٧ %
— حزب المهاجرين (يسرائيل بعالياه)	٠,٩ %

٠,٨%	— الجبهة الديمقراطية العربية
٠,٥%	— القائمة العربية
٠,٥%	— التجمع (بلد)
٣,٥%	— حزب الخضر
١,١%	— حيروت

٨- ملامح الكنيست الـ ١٦

— ٣٩ عضواً جديداً :

١٧	في الليكود
٩	في شينوى
٤	في العمل
٢	في حزب التجمع
١	في الوحدة القومية
٢	في المفدال
١	في يهودوت هتوراه
١	في شعب واحد
١	في الجبهة العربية
١	في شاس

— ٣٥ عضواً من الشرقيين

١٣	في الليكود
١١	في شاس
٥	في العمل
٣	في شعب واحد
١	في المفدال

١ في ميرتس

١ في شاس

— ٢٨ عضواً يعملون في المحاماة والقانون

١٢ في الليكود

٣ في العمل

١٠ في شينوى

٢ في القائمة العربية

١ في الجبهة العربية

— ١٨ عضواً من السيدات

٧ في الليكود

٤ في العمل

٣ في شينوى

١ في حزب المهاجرين

١ في ميرتس

١ في المفدال

١ في شعب واحد

— ٢٢ عضواً من الشخصيات العامة

١١ عضواً من الجنرالات

٣ عضواً من الفلاسفة

٣ عضواً من الأطباء

١ عضواً صيدلياً

١ عضواً مديرة مدرسة

١ عضواً مهندس

١ عضواً ممرضة

١
عضواً متخصصة فى مجال الخصوبة والإنجاب عند
الرجال

ثالثاً : رئاسة الكنيست وتشكيل الحكومة

١- رئاسة الكنيست

يتم اختيار رئيس الكنيست من خلال تصويت سرى تجرىه كتلة الليكود و
٣٧ وزيراً وعضواً بالكنيست .
وهناك أربع شخصيات من حزب الليكود كانت مرشحة لمنصب رئيس الكنيست
وهم :

- الوزير منير شطريت

هو وزير العدل فى الحكومة وقد أعلن عدم رغبته فى المنصب ويفضل
البقاء كوزير للعدل فى حكومة شارون القادمة .

- الوزير رؤفين ريفلين

هو وزير الاتصالات فى الحكومة . وقد أعلن أنه يرحب بتولي منصب
رئيس الكنيست ولا يستبعده .

- ميخائيل إيتان

عضو الكنيست وقد صرح بأنه يمتلك المواصفات والكفاءة اللازمة لرئاسة
الكنيست .

- دافيد ليفى

عضو الكنيست ووزير الخارجية السابق . ويرى المسئولون فى حزب
الليكود أن فرصته ضعيفة أمام بقية المرشحين المذكورين لرئاسة الكنيست .
وقد تم إختيار رؤفين ريفلين لرئاسة الكنيست

٢- أعضاء الحكومة الإسرائيلية الـ (٣٠)

- رئيس الحكومة أرئيل شارون

- القائم بأعمال رئيس الحكومة أهود أولمبرت
- نائب رئيس الحكومة يوسف ليبيد
- نائب رئيس الحكومة سيلفيان شلوم
- وزير المالية بنيامين نتانياهو
- وزير الدفاع شاؤول موفاز {ليس عضواً في الكنيست}
- وزير البناء والإسكان إيفي إيتام
- وزير الصحة داني نافيه
- وزير الخارجية سيلفيان شلوم
- وزيرة التعليم والثقافة والرياضة ليمور ليفنات
- وزير الزراعة وتنمية الريف يسرائيل كاتس
- وزير العلوم والتكنولوجيا اليعيزر دنبرج
- وزير العدل يوسف ليبيد
- وزير العمل والرفاه زفولون أورليف
- وزير الداخلية أفراهام بوراز
- وزير المواصلات أفيجدور ليفرمان
- وزير السياحة بنيامين ألون
- وزير الصناعة والتجارة إهود أولمبرت
- وزير البنى التحتية القومية يوسف يتسحاق باريتسكى
- وزيرة شئون البيئة يهودوت ناوت
- وزير الأمن الداخلي تسحى هنجقى
- وزير شئون القدس نتان شارنسكى {ليس عضواً في الكنيست}
- وزير استيعاب الهجرة تسيفى ليفنى
- وزير بلا وزارة عوزى لنداد
- وزير بلا وزارة جدعون عزرا
- وزير بلا وزارة منير شطريت

ملحق [٣]

قائمة بأهم المصادر خلال الحملة الانتخابية وبعدها

أ. رضى صلاح

أولاً: المراجع العربية:-

(أ) الدوريات:-

➤ السياسة الدولية:-

١. عبد العليم محمد ، "الانتخابات المبكرة في إسرائيل : وهم الحل التفاوضي وحدود الحل العسكري" ، السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، (يناير ٢٠٠٣).
٢. عبد العليم محمد ، "حكومة شارون الثانية : برنامج غامض يعزز الأمر الواقع" ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٢ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٣. سعيد عكاشة ، "نتائج الانتخابات الإسرائيلية : جدل الاستمرار والتغير" ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٢ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٤. أحمد سيد أحمد ، "الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية الجديدة " ، السياسة الدولية ، العدد ١٥٢ ، (أبريل ٢٠٠٣).

➤ مختارات إسرائيلية :-

١. مناحم راهات ، "تحو انتخابات المفدال " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
٢. فريد ليفي وأمنون برزيلي ، "تناقضات شارون " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
٣. يوئيل ماركوس ، "صباح الخير أيها المنتصر " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).

٤. روفيك روزنتال ، "خمس نصائح لمتساع " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
٥. ملف بصحيفة معاريف ، "أحزاب وانتخابات" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
٦. جونين جينات ، "عدد من الملاحظات بمناسبة الانتخابات " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
٧. آدي مسوفي ، " إما وزيراً للخارجية وإما يبقى بالخارج " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
٨. شالوم يروشليمي ، "الليكود يقرر مصيره" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
٩. موشيه إيشون ، "استمرار التخبط " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
١٠. عوزيه بنزيمان ، "حزب الليكود يتقمص أساليب شاس" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
١١. يوفيل كرني ، "قائمة الليكود الجديدة " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
١٢. جيرمي فريدمان ، "النتائج النهائية الرسمية لانتخابات حزب العمل " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
١٣. سيما كدمون ، "المؤازر " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
١٤. فيريد لوفيتش ، "قائمة حزب ميريتس " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
١٥. بن كسيبت ، "خارطة طرق متساع " ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).

١٦. إيال جروس ، "أين الديمقراطية هنا .. ؟" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
١٧. وحدة الترجمة، "قوائم أبرز الأحزاب السياسية التي ستخوض انتخابات الكنيس"، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٧ ، (يناير ٢٠٠٣).
١٨. الانتخابات الإسرائيلية " ملف " ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٨ ، (فبراير ٢٠٠٣).
١٩. فضيحة الليكود ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٨ ، (فبراير ٢٠٠٣).
٢٠. عرب إسرائيل والانتخابات ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٨ ، (فبراير ٢٠٠٣).
٢١. مائير جروس ، "تأملات أولية بعد الانتخابات" ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٢٢. شالوم تسورئيل ، "نتائج مطلوبة للمفدال" ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٢٣. حيمي شاليف ، "يحلم بشينوي (تغيير)" ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٢٤. آلياه ليبوفيتش ، "كيف سقط حزب ميرتس" ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٢٥. عكيفا إدار ، "العودة من الصفحة (٩)" ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٢٦. بن كسبيت ، "نصب فخ لموفاز" ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٢٧. يوثيل ماركوس ، "ثلاث ملاحظات على انتصار واحد" ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٢٨. نحما شترسler ، "حكومة محدودة أفضل من حكومة وطنية" ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).

٢٩. آريا باندير ، "خارج نطاق السيطرة " ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٣٠. شالوم يروشليمي ، "رابحون وخاسرون"، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٣١. الحاخام يوسف هيرتمان ، "الاتحاد من أجل منع قيام الإرهاب"، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٣٢. يولي تامير ، "ألحان شارون تعود مرة أخرى"، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٣٣. ألوف بن ، "أكثر من مائة تعديل في رد إسرائيل على خريطة الطريق"، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٣٤. ياعيل جفيرتس ، "بعد التفكير ثانية"، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٣٥. ناحوم برنياع ، "شارون الضعيف" ، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٣٦. وحدة الترجمة ، "تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة"، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٣٧. بيسان عدوان ، "اتجاهات التصويت لدى فلسطينيو ٤٨ في انتخابات الكنيست السادس عشر"، مختارات إسرائيلية، العدد ٩٩ ، (مارس ٢٠٠٣).
٣٨. كامرون برون ، "الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣: انتصار اليمين المعتدل والوسط العلماني" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٣٩. شالوم تسوريال ، "المفدال يعود إلى مكانه الطبيعي"، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).

٤٠. حامي شيلو ، "حكومة الجمود الوطني" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٤١. هليل فائس ، "حكومة علمانية" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٤٢. يائير شلح ، "الفلاشمورا أول من سيدفع ثمن الائتلاف بدون شاس" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٤٣. آمنون برزيلي ، "ليس من الممكن توسيع الحكومة" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٤٤. جدعون إيلون ونداف شرحابي ، "التوتر بين المفدال والليكود حول وزارة الأديان" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٤٥. يونيل ماركوس ، "حكومة ذات أربعة رؤساء للوزراء" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٤٦. جدعون إيلون وتسفي زرحيا ، "حزب العمل وشاس لن يتخليا عن اللجنة الاقتصادية" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٤٧. زئيف سيجل ، "وزير ذو حقيبة وزارية" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).
٤٨. حنا كيم ، "بالشكل الذي يروقنا" ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠٠ ، (أبريل ٢٠٠٣).

➤ الديمقراطية:-

١. عاطف السعداوي ، "الانتخابات المبكرة وأزمة اليسار في إسرائيل" ، الديمقراطية ، العدد العاشر ، (ربيع ٢٠٠٣).

➤ كراسات استراتيجية:-

١. عماد جاد ، "الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ :هل يمكن صنع سلام مع حكومة شارون؟" ،كراسات إستراتيجية ،العدد ١٢٥ ،(٢٠٠٣).

➤ مجلة الدراسات الفلسطينية :-

١. "نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السادس عشر ٢٠٠٣" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٥٣ ، (شتاء ٢٠٠٣).

➤ الأهرام:-

١. طارق حسن، "ملف الانتخابات الإسرائيلية" ، الأهرام ، ١٥ / ١ / ٢٠٠٣.
٢. إبراهيم نافع ،"الانتخابات الإسرائيلية في انتظار شريك إسرائيلي لصنع السلام" ، الأهرام ، ١٧/١/٢٠٠٣.
٣. محمود عوض ، "ما زال هناك أمل " ، الأهرام ، ٢٣/١/٢٠٠٣.
٤. إحسان بكر ،"مأزق الانتخابات في إسرائيل" ، الأهرام ، ٥/١/٢٠٠٣.
٥. لواء/علي حفطي، "الانتخابات الإسرائيلية والقضية الفلسطينية" ، الأهرام ، ٥/١/٢٠٠٣.
٦. محمد رضا محرم،"ملف الانتخابات الإسرائيلية: التأثير الفلسطيني على اختيارات الناخب الإسرائيلي" ، الأهرام ، ١/١/٢٠٠٣.
٧. جمال عبد الجواد ،" ملف الانتخابات الإسرائيلية: الموقف من التسوية مع الفلسطينيين فجوة أكبر باليسار واليمين ولا جديد في الوسط" ، الأهرام ، ٢٥/١٢/٢٠٠٢.
٨. عاصم عبد الخالق ، " الانتخابات الإسرائيلية : انتصار مضمون أم معركة مؤجلة" ، الأهرام ، ٢٠/١٢/٢٠٠٢.

٩. محمود عبد النبي ، " الانتخابات الإسرائيلية والفلسطينيين " ، الأهرام ، ٢٠٠٢/١٢/١٥ .
١٠. جهاد عودة ، " ملف الانتخابات الإسرائيلية : اليمين ينظم صفوفه واليسار في حالة سيولة " ، الأهرام ، ٢٠٠٣/١/١١ .
١١. أميرة الشنواني ، " الانتخابات الإسرائيلية " ، الأهرام ، ٢٠٠٢/١٢/٩ .
١٢. " يرغم الفساد والتدهور الاقتصادي : شارون "جوكر" الانتخابات الإسرائيلية " ، الأهرام ، ٢٠٠٣/١/٢٦ .
١٣. " الأحزاب العربية في الكنيست تتعهد بمناهضة سياسات شارون في مقاعد المعارضة " ، الأهرام ، ٢٠٠٣/١/٣٠ .
١٤. عزت إبراهيم ، " شارون والعودة إلى المربع رقم واحد " ، الأهرام ، ٢٠٠٣/١/٣١ .
١٥. أكرم ألفي ، " صعود شينوي ثورة علمانية على التيار الديني " ، الأهرام ، ٢٠٠٣/١/٣١ .
١٦. سجينى دولرمانى ، " في معركة الانتخابات الإسرائيلية : السياسة تطرد الاقتصاد " ، الأهرام ، ٢٠٠٣/١/٣١ .
١٧. صبحي عسيلة ، " بعد الانتخابات الإسرائيلية المهام الأكثر صعوبة " ، الأهرام ، ٢٠٠٣/٢/١ .
١٨. جهاد عودة ، " الحقائق والأوهام في نتائج الانتخابات الإسرائيلية " ، الأهرام ، ٢٠٠٣/٢/٥ .
١٩. عبد الله عزباوي ، " قراءة في خارطة الانتخابات الإسرائيلية " ، الأهرام ، ٢٠٠٣/٢/٦ .
٢٠. عبد العليم محمد ، " السلام في المعارضة " ، الأهرام ، ٢٠٠٣/٢/٧ .
٢١. أحمد السمان ، " الأحزاب العربية والانتخابات الإسرائيلية " ، الأهرام ، ٢٠٠٢/١٢/٦ .

٢٢. عماد جاد، "ملاحظات أولية على الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣"،
الأهرام، ٢٣/١٢/٢٠٠٢.
٢٣. صبحي عسيلة، "الانتخابات الإسرائيلية المبكرة تحسمها النقاط"،
الأهرام، ١٩/١١/٢٠٠٢.
٢٤. أحمد السيد النجار، "ملف الانتخابات الإسرائيلية: التأثيرات المحتملة
للأزمة الاقتصادية"، الأهرام، ١٨/١٢/٢٠٠٢.
٢٥. فيصل أبو خضرا، "الفلسطينيون والعرب وحكومة إسرائيل المقبلة"
، الأهرام، ١٢/١٢/٢٠٠٢.
٢٦. عبد العليم محمد، "في انتظار اليسار"، الأهرام، ٦/١٢/٢٠٠٢.
٢٧. رأي الأهرام، "ماذا بعد شارون؟"، الأهرام، ٣٠/١/٢٠٠٣.
٢٨. رأي الأهرام، "في الانتخابات الإسرائيلية: صعود اليمين وانهيار
اليسار"، الأهرام، ٣٠/١/٢٠٠٣.
٢٩. رأي الأهرام، "الانتخابات الإسرائيلية وثابت القضية الفلسطينية"،
الأهرام، ٢٩/١/٢٠٠٣.
٣٠. السيد عليوه، "هل حقاً هناك ديمقراطية في إسرائيل؟"، الأهرام، ٢٩،
٢٠٠٣/١/.
٣١. صبحي عسيلة، "شعبية الليكود وتحولات الرأي العام الإسرائيلي"،
الأهرام، ٢٢/١/٢٠٠٣.
٣٢. محمد السيد سعيد، "ملف الانتخابات الإسرائيلية: من فجر فضيحة
الليكود ولماذا؟ الحسابات الانتخابية للعلاقات الإسرائيلية الأمريكية"
، الأهرام، ٢٢/١/٢٠٠٣.
٣٣. ملف الانتخابات الإسرائيلية : قبل أن يحسم العقل العربي رؤيته
لهذه القضايا: دور عرب ٤٨ سيظل مجرد أمنيات"، الأهرام، ٨/١،
٢٠٠٣/.

➤ الحياة:-

١. باتريك سيل، "هل يمكن للعرب التأثير في الانتخابات الإسرائيلية؟"، الحياة، ٢٠٠٢/١١/١٥.
٢. حسن نافعة، "هل يغير انتخاب متسناح مسار الأحداث في الشرق الأوسط"، الحياة، ٢٠٠٣/١/٦.
٣. عبد الله الأشعل، "عرب إسرائيل بين الانتماء القومي والهوية الإسرائيلية"، الحياة، ٢٠٠٣/١/١١.
٤. حازم صاعيه، "عشية الانتخابات الإسرائيلية"، الحياة، ٢٠٠٣/١/١٥.
٥. ماهر عثمان، "عودة شارون إلى الحكم"، الحياة، ٢٠٠٣/١/١٧.
٦. نبيل خليفة، "لهذه الأسباب سيربح شارون الانتخابات ولكن"، الحياة، الوسط، ٢٠٠٣/١/٢٠.
٧. ممدوح نوفل، "الانتخابات الإسرائيلية تكشف حقائق مرة وتنبئ بأخطار جسيمة"، الحياة، ٢٠٠٣/١/٢٥.
٨. عمار علي حسن، "العرب والانتخابات الإسرائيلية... انتظار ما لا يأتي"، الحياة، ٢٠٠٣/١/٢٥.
٩. عبد الغفار الدويك، "الديمقراطية التوافقية وتقديم الاعتبار الأمني يزيدان وزن الأحزاب الدينية في الكنيست الإسرائيلية"، الحياة، ٢٥/٢٠٠٣/١.
١٠. عرفان نظام الدين، "خطاب مفتوح إلى الناخب الإسرائيلي"، الحياة، ٢٠٠٣/١/٢٧.
١١. عبد الوهاب بدرخان، "ليلة الرعب بين بوش وشارون"، الحياة، ٢٠٠٣/١/٣٠.
١٢. صالح بشير، "عن مواجهة 'الرجل' شارون و 'البرنامج' ميتسناح"، الحياة، ٢٠٠٣/٢/٢.

١٣. ماجد كيالي ، " فوضى العمل المسلح والرهانات الخاسرة توحد الإسرائيليين خلف أرييل شارون " ، الحياة ، ١٤/٢/٢٠٠٣ .
١٤. حسن حردان ، "الانتخابات الإسرائيلية تعيد إنتاج الأزمة" ، الحياة ، ١٤/٢/٢٠٠٣ .
١٥. ياسر الزعاطرة ، " صعود شارون واليمين والخلاف على تفسير الظاهرة وسبل الرد عليها " ، الحياة ، ١٥/٢/٢٠٠٣ .
١٦. زهير قصيباتي ، " تشييع حوار " ، الحياة ، ٢٣/٢/٢٠٠٣ .
١٧. على بدران ، " الانتخابات الحزبية الإسرائيلية .. تقاوم الاصطناعات الإثنية " ، الحياة ، ١٢/١/٢٠٠٣ .

➤ الشرق الأوسط:-

١. صالح القلاب ، "العمل والليكوود ليسا وجهين لعملة واحدة" ، الشرق الأوسط ، ٩/١/٢٠٠٣ .
٢. عبد الهادي بو طالب ، "حظوظ قضية تحرير فلسطين بعد الانتخابات الإسرائيلية" ، الشرق الأوسط ، ٥/٢/٢٠٠٣ .
٣. عثمان ميرغني ، "هل بقي عقلاء في إسرائيل؟" ، الشرق الأوسط ، ٥/٢/٢٠٠٣ .
٤. بلال الحسن ، "إسرائيل جديدة تتبثق عن الانتخابات الإسرائيلية" ، الشرق الأوسط ، ٢/٢/٢٠٠٣ .
٥. هدى الحسيني ، "تركيبة الوزارة بعد الانتخابات تقرر مصير المفاوضات" ، الشرق الأوسط ، ٢٣/١/٢٠٠٣ .
٦. توماس فريدمان ، "المعادلة الجديدة" ، الشرق الأوسط ، ١٧/١/٢٠٠٣ .
٧. جيمس زغبى ، "عشية الانتخابات الإسرائيلية" ، الشرق الأوسط ، ٣٠/١٢/٢٠٠٢ .

٨. بسام أبو شريف، "دعوة للناخب الإسرائيلي"، الشرق الأوسط، ٢٩/٢٠٠٢/١١.

٩. عثمان الروان، "أزمة الحكومة الإسرائيلية هل هي مؤشر على التغيير؟"، الشرق الأوسط، ١١/١١/٢٠٠٢.

١٠. عبد الرحمن الراشد، "فلتدخل السلطة في انتخابات إسرائيل"، الشرق الأوسط، ٢٦/١١/٢٠٠٢.

١١. بسام أبو شريف، "شارون يواجه مجدداً خيار الحرب والسلام"، الشرق الأوسط، ٨/١١/٢٠٠٢.

١٢. أحمد حمروش، "الانتخابات الإسرائيلية في ميزان الحرب والسلام"، الشرق الأوسط، ١٥/١/٢٠٠٣.

➤ البيان:-

دانيال فريدمان، "النتائج خير دليل" طريقة الانتخابات بحاجة ماسة للتغيير"، البيان، ٢٦/٢/٢٠٠٣.

➤ الاتحاد:-

ويليام فاف، "الانتخابات الإسرائيلية وعمليات التفتيش هي التي ستحدد النظرة إلى الحرب"، الاتحاد، ٢٠/١/٢٠٠٣.

➤ القاهرة:-

سمير غطاس، "انتصار بطعم الهزيمة وفرصة جديدة للإطاحة به:اليوم التالي لفوز شارون بالانتخابات الإسرائيلية"، القاهرة، ٢٨/١/٢٠٠٣.

➤ الدفاع:-

عبد الرحمن رشدي الهواري، "الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السادس عشر"، الدفاع، ١/٣/٢٠٠٣.

➤ الجمهورية:-

السيد نعيم، "لاعبون مؤثرون في الانتخابات الإسرائيلية القادمة"، الجمهورية،
٢٠٠٢/١٢/١٠.

➤ (ب) الإنترنت:-

➤ الجزيرة نت:- الانتخابات الإسرائيلية واقع مأزوم "الملفات الخاصة"، ٢٧/
٢٠٠٣/١.

<http://www.aljazeera.net>

ثانياً: المراجع الأجنبية:-

A) Articles

1. Asher Arian, "Israeli Public Opinion on National Security", Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, July 2002

B) Internet: -

➤ <http://www.haaretz.com>

1. Ze'ev Segal, "Democracy on the defensive", Ha'aretz, 10/1/2003.
2. Yossi Verter, "Voters can't see labor's logic", Ha'aretz, 16/1/2003.
3. Avirama Golan, "Analysis/ Shas puts on its annual social", Ha'aretz, 25/12/2002.
4. Aluf Benn, "full back-up from Bush", Ha'aretz, 25/12/2002.
5. Yossi Verter, "Analysis/ a list even Sharon could lead", Ha'aretz, 25/12/2002.
6. Yossi Verter, "Likud in disarray as corruption scandal sends party plummeting", Ha'aretz, 3/1/2003.
7. Moshe Gorali, "Who's to blame for the political chaos, the system or the voters?" Ha'aretz, 3/1/2003.

8. Yossi Verter, "Labor to renew-in opposition", Ha'aretz, 4/2/2003.
9. Yossi Verter, "Shifting focus from the Likud scandals", Ha'aretz, 6/1/2003.

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للاحقة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز:

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

د.كمال المنوفى

مدير المركز:

أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

د.نادية محمود مصطفى

أعضاء مجلس الإدارة

" وفقا للترتيب الأبجدي "

د. أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث والدراسات العربية .
د. حسن السيد نافعة	رئيس قسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.
د. زينب محمود سليم	وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون التعليم والطلاب - جامعة القاهرة.
د. سمعان بطرس فرج الله	الأستاذ غير المتفرغ بقسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة .
د. عبد الملك عودة	الأستاذ غير المتفرغ بقسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة .
د. عبد المنعم سعيد على	مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
د. علا عبد العزيز أبو زيد	الأستاذ بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
د. علي الدين هلال دسوقي	وزير الشباب.
د. محمد صفى الدين خربوش	وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة- جامعة القاهرة.
سفير.د. محمد عز الدين	مساعد وزير الخارجية لشئون المؤتمر الإسلامي وعدم الانحياز.
لواء أ.ح. محمود عبد المقصود شلتوت	مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.
د. نازلى معوض أحمد	الأستاذ بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
د. نجوى أمين الفوال	مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة

قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د. على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د. على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د. على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د. على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د. أماني قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د. السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراغوا	د. نادية محمود مصطفى
٨	الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم سعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د. سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د. محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	د. على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لازمة طابا	د. أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د. السيد عبد المطلب (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية-السودانية	د. أسامة الغزالي حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د. أحمد صادق القشيري
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د. رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د. هناء خير الدين
٢٠	الأيدولوجية والتنمية فى أفريقيا	د. أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د. حمدي عبد الرحمن د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٢	البحث الامبيريقى فى العلوم السياسية	د.ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د.على الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د.أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د.حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربى فى عالم متغير	د.نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظيف الحكومى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم (محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د.ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترايات البحث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د.أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د.ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د.مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تتشب حرب عربية عربية أخرى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د.عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د.هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربى	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د.مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ.جميل مطر وآخرون

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة في نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية	د. بهجت قرنى
	(ط ١)	د. على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د. أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية - الأفريقية	د. اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية - الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د. مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د. محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د. على الصاوى
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د. أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د. عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د. ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى	د. جلال عبد الله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د. حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د. على الدين هلال (مشرف)
		د. نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربى: دراسة فى الإدراك والسياسات	د. عبد المنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢	د. صفى الدين خربوش (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د. كمال المنوفى
٦١	التعليم والتثنية السياسية فى مصر	د. حسنين توفيق (محرران)
		د. كمال المنوفى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامي في عالم متغير	د. محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط	د. عبد المنعم المشاط (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام: رؤية مستقبلية	د. علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د. حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية في عالم متغير	د. علا أبو زيد (محرر)
٦٧	المصالحة العربية الروى-الآليات-احتمالات النجاح	د. صفى الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى في مصر	د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية في العالم العربي	د. على الصاوى (محرر)
٧١	التحليل السياسى الامبريقي: طرق البحث في العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوى الكبرى في النظام الدولى الجديد	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٧٣	الانتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦" ومستقبل التسوية	د. عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة في مجلس الشعب	د. عزة وهبى
٧٥	تطور النظام السياسى في مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د. على الدين هلال
٧٦	منظمة المؤتمر الإسلامى: دراسة قانونية-سياسية في ضوء قانون المنظمات الدولية	د. أحمد الرشيدى
٧٧	المؤسسة التشريعية في الوطن العربي	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد في المنطقة	د. نادية محمود مصطفى (محرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٨١	تطور النظام السياسى في مصر ١٨٠٣ - ١٩٩٩	د. على الدين هلال

(٢ط)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات	د. نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى	د. نادية محمود مصطفى د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د. نيفين عبد المنعم مسعد د. عبد العاطى محمد
٨٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩ (٣)	د. على الدين هلال
٨٦	الليبرالية الجديدة	د. نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٧	قضايا العلاقات المصرية-التركية	د. جلال عبد الله معوض
٨٨	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينات (ط٢)	د. نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٩	الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام	د. نازلى معوض أحمد (محرر)
٩٠	إحياء النظام الإقليمى العربى	د. أحمد الرشيدى
٩١	المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية (مجلدان)	د. مصطفى علوى (محرر)
٩٢	السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية)	د. على الدين هلال د. بهجت قرنى (محرران)
٩٣	العدوان على العراق : خريطة أزمة... ومستقبل أمة	د. نادية محمود مصطفى د. حسن نافعة (محرران)
